الإثنين 4 آذار 2019
العدد 3702 السنة الثالثة عشرة
lundi 4 Mars 2019 no 3702 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
إعادة الهيكلة لمصلحة الدّائنين

● **محمد كاظم المهاجر**
قراءة منهجية لتقرير «ماكينزي»

● **غسان ديبة**
نحو ضريبة على الثروة

«المستقبل» يستخدم سلاح المذهبية لمنع المحاسبة
السنيورة هو الطائفة! [2]

الجزائر
صراع الأجنحة يقصي بوتفليقة؟
[14 ـ 15]

لم تردع الذكريات الأليمة والمخاوف الجزائريين عن الخروج إلى الشوارع للتعبير عن رفضهم لـ«العهدة الخامسة» للرئيس عبد العزيز بوتفليقة (أ ف ب)

دراسة

«دكاكين التعليم» **تزوير في أعداد التلامذة والمعلمين**

6

سوريا

لقاء عسكري روسي ـ أميركي وتصعيد في إدلب

16

قضية

بين الوزارة والحرس و«اطلاعات» **من يقرّر سياسة إيران الخارجية؟**

18

المشهد السياسي

«المستقبل» يستخدم سلاح المذهبية لمنع المحاسبة: السنيورة هو الطائفة!

في معركة «الدفاع» عن نهج «الحريرية السياسية»، يبدو تيار المستقبل مُستعدّاً لأن يُحرق كلّ الأوراق. بنى سور حماية حول فؤاد السنيورة، مانعاً أي تدقيق في حسابات الدولة، ومُخفياً عن اللبنانيين مصير أموالهم المفقودة والمسروقة. مستعيناً بمحطته التلفزيونية، للردّ على التيار الوطني الحرّ، رفع «المستقبل» الفيتو المذهبي: السنيورة هو الطائفة!

اتهم «المستقبل» التيار الوطني الحر بتقديم اوراق اعتماد جديدة لحزب الله (هيثم الموسوي)

الإسفين الذي لم يتمكّن رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة من دقّه سياسياً بين التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل، منذ التسوية الرئاسية وحتى يوم الجمعة الماضي، نجح به من الباب المالي. انطلقت مواجهة بين التيارين الحليفين، قادتها المحطتان التلفزيونيتان التابعتان لهما. ومن غير المعلوم إن كان الخلاف سيُطوّق، أم ستكون له ارتدادات أكبر من ساحته الإعلامية. افتتحت قناة «أو تي في» جولة الخلاف، بمقدمة اعتبرت فيها أنّ السنيورة «يخوض معركة استباقية بأسلحة الماضي ورجالات الماضي الغابر والربيع العابر الذين أضحوا في خريف المسيرة وسن اليأس السياسي. السنيورة يخشى سوء العاقبة وفتح الأوراق القديمة في عهد الأب بعدما تخلّى عنه الابن

> **تقول مصادر القوات إنها ضدّ موقف الحريري المؤيد للعودة الطوعية**

وأفرد من النيابة والوزارة ورئاسة الوزارة واستفرد في الفساد من دون سائر العباد (...) حزب الله الذي لم ينسَ دور السنيورة في حرب تموز وما تلاها من انهيار حكومي و7 أيار وما سبقها من تلاعب بالخيار وتوجيه القرار». فأتى الردّ أمس من مقدمة «المستقبل»، بالقول إنّ «الإبراء المستحيل، فيمكنهم أن يبلّوه ويشربوا المياه الآسنة التي نشأت عنه. تقديمُ لحزب الله أوراقَ اعتماد جديدة للمعارك السياسية المقبلة. هذا شانكم». أما الأخطر في مقدمة التلفزيون الأزرق، فهو اللعب على الوتر الطائفي، الطريق الأسهل للتجييش وشدّ العصب الشعبي وتحوير القضية عن مسارها الصحيح: «فؤاد السنيورة اليوم هو تيار المستقبل، وهو الحزب والموقع، وهو رئاسة الحكومة وهو الطائفة التي يمثلها إذا شئتم».

يُصرّ تيار المستقبل وفؤاد السنيورة، على تحويل قضية الحسابات المالية للدولة، إلى معركة شخصية موجّهة ضدّهما. يُركّزان على مبلغ الـ11 مليار دولار التي أنفقتها حكومة الـ2005 - 2008 متجاوزة القاعدة الاثني عشرية، ويتجاهلان أن القضية هي قضية حسابات الدولة، منذ العام 1993. يريدان لهذه القضية الخطيرة أن تبقى في إطار «المناكفات الإعلامية»، أما حين تجهز الأوراق الرسمية ويُصبح بالإمكان تحويله إلى القضاء من أجل كشف الثغرات التي واجهت الحسابات منذ الـ1993 حتى الـ2013، فينبري «المستقبل» لمنع أي «إصلاح» و«مكافحة فساد».

وكان عضو المجلس المركزي في حزب الله الشيخ نبيل قاووق، قد أكّد أمس إن هدف حزب الله «التدقيق في الحسابات المالية، وليس تصفية الحسابات السياسية، فضلاً عن حماية المال العام، ونحن لسنا بوارد الانتقام من أحد». ولفت إلى أنّ حزب الله أعلن مشروعه في مكافحة الفساد «وهو يتوقع مسبقاً أنّ هناك متضررين سيحاولون أن يحرضوا ليحجبوا الحقيقة، ونحن نتوقع المزيد من الافتراءات لأجل حماية المفسدين».

من ناحية أخرى، قرّرت «القوات» استلحاق نفسها، بإطلاق مبادرة لعودة النازحين السوريين إلى أرضهم. طيلة سنتين في الحكومة السابقة، لم تُبادر «القوات» إلى أي خطوة من أجل حلّ هذه المسألة، بل على العكس من ذلك، تصرّفت بطريقة «تُرضي» المجتمع الغربي، معارضة نهج رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية والمغتربين وفريق 8 آذار السياسي، القائم على فصل العودة عن الحلّ السياسي في سوريا، وتشجيع العودة الآمنة وإعطاء المساعدات للنازحين في أرضهم وليس في البلدان المضيفة. وصلت «القوات» متأخرة، بعد أن عُيّن في وزارة الدولة لشؤون النازحين وزير من خلفية سياسية حليفة لسوريا، ويريد العمل مباشرةً معها لحلّ الملفّ، مدعوماً من القصر الجمهوري. أعلن عن التوجه القواتي الجديد وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان، مُوضحاً بأنّ المبادرة أُطلقت لأنّ موضوع النازحين السوريين بات يشكل أزمة وطنية كبرى، ولأنّ الخلاف السياسي على التطبيع والعلاقة مع النظام الحاكم في سوريا يجب ألا ينعكس على إرادتنا المشتركة لإيجاد الحلول الآيلة لعودة النازحين إلى بلادهم». وقد تضمنت المبادرة الآتي: «المكان الوحيد لبحث حلّ العودة هو مجلس الوزراء، تشكيل لجنة وزارية لمتابعة الموضوع، الإناطة بهذه اللجنة الوزارية بحث عودة النازحين بالتنسيق مع الجهات الدولية المعنية، لتحفيز السوريين على العودة عبر إمدادهم بالمساعدة داخل سوريا، كما التنسيق مع الدول الكبرى ولا سيما روسيا، صاحبة المبادرة، على الحكومة أن تطلب من المجتمع الدولي مزيداً من الضغط على النظام السوري لتسهيل العودة (تسمح «القوات» لنفسها بالتدخل في شؤون دولة أخرى، و«نصح» المجتمع الدولي بالضغط على سوريا بجب ألا ينعكس على إعادة النظر بقوانين إثبات ملكية العقارات...)، الأمن العام اللبناني هو الجهاز الصالح لتنسيق عودتهم عبر الحدود. ولتحفيز العودة، تلغي الحكومة اللبنانية كل رسوم تسوية أوضاع الإقامة للسوريين العائدين، ستكون وزارة الشؤون الاجتماعية على استعداد، وفق الخطة التي ستقرها الحكومة، للطلب من الفرق العاملة في خطة الاستجابة للأزمة السورية، المساهمة أولاً في حث النازحين على العودة وثانياً أخذ أسماء العائلات الراغبة بذلك».

اللافت للنظر، أنّه في 3 شباط 2019، كان نائب القوات اللبنانية بيار بو عاصي، يختتم مسيرته كوزير للشؤون الاجتماعية، بالمشاركة في مؤتمر «خطة الاستجابة للنزوح السوري للعام 2019»، التي تهدف بشكل واضح إلى منع النازحين السوريين من العودة إلى بلدهم، وتوفير كلّ المساعدات النقدية والعينية لهم وللبلدان المضيفة، من أجل أن يؤسّسوا لحياتهم خارج سوريا. فماذا فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية، لمواجهة هذا المُخطّط؟ وهل حاولت «فرض هيبة» الدولة، برفضها دخول الأموال الغربية إلى البلد من دون المرور أولاً بالمؤسسات الرسمية، الواجب عليها أن تُشرف على كيفية إنفاق هذه المبالغ؟ «لا عمل» وزارة الشؤون الاجتماعية مع بو عاصي، لمواجهة مشكلة النزوح، كان جزءاً من سياسة القوات اللبنانية العامة، التي بدت مُتماهية إلى حدّ بعيد مع الرغبات الدولية في منع عودة النازحين إلى أرضهم، تحت ستار «عدم التواصل مع النظام السوري»، واختلاق أعذار شتّى بدءاً من غياب الأمان في سوريا، وصولاً إلى نظرية أنّ الرئيس بشار الأسد لا يريد للنازحين أن يعودوا. كان ذلك، قبل أن تعتبر «القوات» أنّ العودة الطوعية للنازحين السوريين، «قرار غير سيادي». وترى ضرورة في عودتهم السريعة، فأفضل مئة مرّة أن يسكن المرء داخل خيمة في بلده من أن يسكن بخيمة خارجه، على حدّ قول نائب «القوات» فادي سعد خلال مناسبة حزبية يوم السبت. تُصرّ مصادر «القوات» على أنّها من أول المُتحدثين عن عودة آمنة، «إلى المناطق التي يغيب عنها النزاع المُسلّح»، فأتى القرار بأن تبدأ حملة «لتوضيح موقفنا حتى لا يستمرّ أحد في غشّ الرأي العام، ولنشنّ حملة ضدّ التطبيع مع النظام السوري، بعد أن ارتفع في الآونة الأخيرة الحديث عن ربط العودة بالتطبيع». دولتان تتبادلان البعثات الدبلوماسية، تتواصلان وزارياً، وتربطهما علاقات اقتصادية وتجارية، ولا تزال «القوات» تتحدّث عن رفض لـ«التطبيع»؟ تردّ المصادر بالقول: «فلتبقَ هذه حدود التواصل. نحن غير موافقين على تبادل السفراء وزيارات الوزراء، ولكن القرار ليس بيدنا. خلاف ذلك، سنواجه محاولات تعويم النظام السوري». مبادرة «القوات» فيها تناقض أساسي، وهو استنجادها من جهة بـ«المجتمع الدولي» للضغط على النظام السوري، وفي المقابل مطالبتها بتقديم المساعدات للنازحين في سوريا وتشجيع عودتهم غير الطوعية (حديث فادي سعد). تردّ المصادر بالقول: «لا نستنجد بالمجتمع الدولي، بل نُقدّم له رؤيتنا، وسنضغط من أجل إقناعه بها. كما أنّنا سنتحاور مع سعد الحريري، لأنّنا ضدّ موقفه المؤيد للعودة الطوعية، ليكون موضوع العودة مُتفق عليه داخل الحكومة».

(الأخبار)

نتنياهو يشكر بريطانيا... بسبب «قرار حزب الله»

أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اتصالاً، أمس، بنظيرته البريطانية تيريزا ماي، لشكرها على قرار بلادها إدراج حزب الله على «لائحة المنظمات الإرهابية».

وقد صدر عن مكتب نتنياهو بيانٌ حول المحادثة، فنقل عن رئيس وزراء العدو توقّعه «أن تنضم دول أخرى إلى هذه الخطوة»، مُقدّراً موقف بريطانيا «الحازم ضدّ معاداة السامية». اتصال نتنياهو بماي، يأتي بعد بيان أصدره حزب الله يوم الجمعة، يصف فيه القرار البريطاني بأنّه «انصياع ذليل للإدارة الأميركية»، وبعد إصدار أحزاب وتنظيمات لبنانية وعربية كثيرة بيانات شجب للقرار البريطاني.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

السنيورة يفشل في جعل قضيته أزمة وطنية

لم يكن الرئيس فؤاد السنيورة موفقاً في مؤتمره الصحافي الأخير. الواضح أنه يشعر بضيق كبير. الأمر، هنا، لا يتعلق باتهامه ولو بطريقة غير رسمية بالمساهمة في تحمل المسؤولية عن «غياب الوضوح» بالنسبة إلى الحسابات المالية للدولة طوال سنوات عدة. ضيق السنيورة سببه خشيته من أن يُترك وحيداً، وخوفه الحقيقي تخلي إدارة الرئيس سعد الحريري الحالية عنه، وتحويله إلى «كبش فداء»، وتحميله وحيداً مسؤولية كل أخطاء الفريق الحريريّ منذ العام 1993.

مجموعة من الملاحظات:

- أراد السنيورة أن يحوّل مؤتمره الصحافي إلى مهرجان تضامني معه. كان مقربون منه يتوقعون أن يطلق الحاضرون تصريحات منددة بالاتهام. وقد حرص رئيس الحكومة السابق، خلال الساعات التي سبقت المؤتمر، على

> **الاتهام يطاول كل الحكام، ومن حق الناس التعرف إلى ثروات هؤلاء الحالية بعد ربع قرن من الحكم**

توفير تغطية إعلامية واسعة، تجعل موقفه يتجاوز موقع المدافع عن نفسه، ويحوله إلى قضية سياسية بامتياز.

- بعض من يدعمون موقف السنيورة، ويرفضون كل ما يصدر عن حزب الله، وجدوا رئيس الحكومة الأسبق مرتبكاً ومتوتراً. والمشكلة تكمن في كون أي متضامن مع السنيورة، لا يمكنه سرد أي معلومة واضحة للدفاع عنه. فكيف إذا كان في تيار السنيورة من يعتقد أنه بات على الرجل التقاعد.

- غالبية الفريق الذي حضر تنتمي فعلياً إلى تجمع القوى والشخصيات التي صارت خارج المشهد الفاعل سياسياً، بسبب طبيعة التسوية الرئاسية من جهة، وطبيعة التسوية التي رافقت تشكيل الحكومة من جهة ثانية. وهو فريق لديه مشكلة دائماً مع حزب الله وحلفائه، لكن مشكلته الأكبر اليوم، مع الرئيس سعد الحريري ومع «القوات اللبنانية» ومع الذين انخرطوا في التسوية. وقد يكون من المفيد لفت انتباه من يهمه الأمر إلى أن هؤلاء يمثلون آخر ما بقي من قوى وجيش 14 آذار. وقد يكون صعباً عليهم الإقرار بأن التسوية التي قامت على أساسها الحكومة الحالية، قد أجهزت نهائياً على فكرة 14 آذار وشعاراتها.

- صحيح أن طبيعة الاتهام العام الذي وجهه النائب حسن فضل الله يصيب السنيورة أكثر من غيره، لكنه اتهام يمكن تحويله إلى مضبطة بحق كل من تولى المسؤولية عن أموال الدولة منذ ربع قرن. وبالتالي، كان الأجدر بالرئيس السنيورة أن يقول إنه لا يعارض تحقيقات شاملة في الملف، وكان الأجدر به المطالبة بضمانات أن تكون التحقيقات شفافة تتيح تبرئته إن كان غير متورط، وتتيح الوصول إلى تحديد المسؤولية عن الجناة الحقيقيين.

- إذا كان السنيورة أكثر المتحسسين من الإشارة إلى الـ11 مليار دولار، فإن الاتهام الوارد في بيان النائب فضل الله، يجعل قضية الـ11 ملياراً جزءاً من قضية أشمل. وبالتالي، فإن آخرين كثراً، لم يحضروا في قاعة نقابة الصحافة، لكن قلوبهم كانت ولا تزال مع السنيورة، وهم يرغبون بإقفال هذا الملف بصورة نهائية وعدم العودة إليه. ومن هنا نفهم النشاط الحثيث القائم على أكثر من جبهة، للوصول إلى حل عنوانه «تصفير الحسابات» مرة جديدة.

- يجب على وزير المال أن يطلب هو - لا أن يسمح - من المدير العام للمالية ألان بيفاني عقد مؤتمر صحافي والرد على اتهامات السنيورة له، ليس فقط إفساحاً في المجال أمام الرجل للرد على اتهامات مباشرة وجهت إليه، بل لتقديم توضيحات يحتاجها اللبنانيون. وهي لم ترد أصلاً لا في بيانات النائب فضل الله ولا في كلام السنيورة. وصمت وزارة المال، وبيفاني على وجه التحديد، يعني أن هناك من يريد تغطية أكبر عملية تضليل يتعرض لها الجمهور اللبناني. وهي عمليه يشنها البعض علناً (السنيورة)، لكن الأهم، هم الذين يخشون المحاسبة العامة وجلّهم من قيادات تعاقبت على حكم البلاد منذ انتهاء الحرب.

لكن مهلاً...

لنفترض أن الاتهام له خلفية سياسية وحزبية و..الخ. هل هذا يمنع السؤال عن حقيقة وسبب تراكم ثروات فئة صغيرة جداً من اللبنانيين خلال ربع قرن من الفساد وسرقة المال العام؟ وهل الاتهام يمنع مساءلة جميع المتعاقبين على الحكم عن مصدر نفوذهم المالي - وبالتالي السياسي - غير العصبيات الطائفية؟

لذلك، تعالوا نتوجه إلى القادة العظام الموقرين، من كل الطوائف والمذاهب والملل والمناطق والفئات السياسية والاجتماعية، وأن نطلب منهم، رغبة في تبرئتهم جميعاً من تهم الفساد واستغلال السلطة، بأن يتقدموا أمام اللبنانيين، جميعاً ومن دون استثناء، بما في ذلك كل موظفي الفئة الأولى وكل العاملين في الإعلام أيضاً، ببيانات مالية وبيانات ملكية، تظهر ما كان عليه وضعهم قبل 25 سنة، وتظهر حالهم اليوم. ومن تظهر المعطيات أنه أصيب بانتفاخ كبير، ليشرح لنا السبب، ولا أعتقد أنه يغيب عن بال أي منهم، مصدر كل قرش دخل جيوبهم أو حساباتهم.

علم وخبر

خليل يسحب ترشيح حايك... من دون علمه!

فيما كان الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة في الولايات المتحدة الأميركية لإجراء مقابلات بصفته «مرشّح لبنان» لرئاسة البنك الدولي، فوجئ بأن وزير المال، علي حسن خليل، بعث برسالة إلى البنك الدولي يسحب فيها ترشيح حايك، من دون علم الأخير!

الحريري يشكو فضل الله

تواصل رئيس الحكومة سعد الحريري مع قيادة حزب الله، معبّراً عن استيائه من بعض التعابير التي استخدمها النائب حسن فضل الله خلال حديثه في جلسات مناقشة البيان الوزاري. وأكد الحريري أنه معنيّ بالمعركة ضد الفساد، لكن لا بدّ من التنبه إلى الخطاب السياسي «الذي يُمكن أن يثير حساسيات في الشارع أو يؤثر في عمل الحكومة».

ورشة القوات مستمرة

تستمر الورشة التنظيمية داخل القوات اللبنانية، منذ انتهاء الانتخابات النيابية، فأصدر رئيس الحزب سمير جعجع قراراً يُكلّف فيه رئيس هيئة التفتيش في «القوات» إدغار مارون «القيام بكافة مهام التفتيش من دون الحاجة إلى قرار خاص من رئيس الحزب». وقد طُلب من كلّ الهيئات الحزبية التعاون مع عمل رئيس وأعضاء هيئة التفتيش. ونصّ القرار أيضاً على أنّه على رئيس هيئة التفتيش أن يرفع إلى جعجع «مُباشرةً تقريراً شهرياً يتضمن المهام المنفذة والتوصيات إذا ما وُجدت».

الدفع أو النفايات!

يفرض المجلس البلدي لعين سعادة رسم 10 آلاف ليرة لبنانية شهرياً على كل منزل لقاء جمع النفايات منه، وذلك بواسطة إحدى الشركات التي تعاقد معها، بعد أن أزالت البلدية كل حاويات النفايات. وبات لزاماً على السكان الدفع حتى لا تبقى نفاياتهم أمام منازلهم.

قضية اليوم

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي:

سوريا تخرق المقاطعة... والكويت تدين التطبيع

تعكس أعمال المؤتمر الـ 29 للاتحاد البرلماني العربي المفارقات العربية الكبرى حيال القضية الفلسطينية. على عكس الموقف من سوريا التي شاركت للمرة الأولى منذ ثماني سنوات في نشاط عربي على هذا المستوى. التطبيع الخليجي الواضح مع العدوّ خرقه موقف الكويت الرافض للتطبيع، وقابله إصرار لبناني - سوري على خيار المقاومة. وفيما صبّ التحالف السعودي - الإماراتي - البحريني غلّه على إيران، غابت تركيا عن أي موقف!

عمان ــ فراس الشوفي

كعادة الدول العربية، لم تعكس أعمال المؤتمر الـ 29 للاتحاد البرلماني العربي رؤية برلمانية واحدة تجاه القدس، عاصمة فلسطين، مع كل المخاطر التي تحيط بالمدينة وبفلسطين كاملة، لا سيّما بعد القرار الأميركي بالاعتراف بـ«السيادة الإسرائيلية» على كامل المدينة ونقل السفارة الأميركية إليها. ومع أن مؤتمر هذا العام، في العاصمة الأردنية عمّان، وعلى بعد أقل من 70 كلم عن مدينة القدس، إلّا أن بعض الدول العربية، لا سيما التحالف السعودي - البحريني - الإماراتي، استغلّت منبر المؤتمر الذي يحمل عنوان «القدس العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية»، للهجوم على إيران.

> غانم لـ«الأخبار»: البيان الختامي يجب أن يعكس خطوات عملية في رفض التطبيع

> الحلبوسي دعا الصبّاغ للمشاركة في مؤتمر برلمانات جوار العراق

ويأتي هذا الموقف خرقاً واضحاً للقرار الذي اتخذ خلال الاجتماع التحضيري لرؤساء الوفود البرلمانية المشاركة في المؤتمر ليل أول من أمس في فندق فيرمونت في منطقة عبدون غرب عمّان. إذ إن مصادر شاركت في الاجتماع أكّدت لـ«الأخبار» اتفاق رؤساء الوفود على حصر جدول أعمال المؤتمر والبيان الختامي، بالحديث عن القدس وفلسطين، وتثبيت عنوان المؤتمر.

غير أن فعالية أمس، يثبت مرّة جديدة، ارتباط غالبية البرلمانات العربية بحكوماتها وأنظمتها ولا تمثّل شعوبها، بعد الإدلاء بكلام «ممجوج» وانهزامي عمّا يسمّى بـ«أراضي 67» و«القدس الشرقية» من قبل دول الخليج ومصر، باستثناء كلام رئيس البرلمان الكويتي مرزوق الغانم الذي هاجم التطبيع مع العدوّ، في مشهد يذكّر بالصورة المخزية لوزراء خارجية التحالف الخليجي في مؤتمر وارسو مع رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

مواقف البرلمانات العربية تؤيّد جميعها عودة سوريا إلى الجامعة (حسن ابراهيم)

سوريا نجمة المؤتمر

وعلى بؤس المواقف الخليجية من القدس وفلسطين، مثّلت مشاركة سوريا في المؤتمر بوفد رأسه رئيس مجلس الشعب حمودة الصّباغ، كسراً لمنع مشاركة سوريا في الاجتماعات العربية على هذا المستوى، مع التحوّلات التي أصابت المواقف الخليجية في العام الماضي بعد الصمود العسكري والسياسي السوري ودعم حلفاء دمشق لها. ولا شكّ بأن التحوّل الجذري في موقف الملك الأردني عبد الله الثاني اتجاه سوريا في الآونة الأخيرة، بعد فشل محاولات إسقاط دمشق من درعا، ترجمتها جهود رئيس مجلس الشعب الأردني عاطف الطراونة في دعوة سوريا إلى المؤتمر والخروج بتوافق عربي على هذه الدعوة. فضلاً عن موقف رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي الذي قاطع أعمال المؤتمر خلال السنوات الماضية اعتراضاً على غياب سوريا.

وبدا واضحاً من حفاوة استقبال الوفد السوري أردنياً، والتودّد الذي أبداه رؤساء الوفود العربية للصبّاغ خلال الاجتماع التحضيري قبل يومين، تثبيت التحوّل في المزاج العربي الرسمي والتمهيد لإنهاء تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية ودعوتها للمشاركة مجدداً في اجتماعات الجامعة.

إلّا أن كل المعلومات المتقاطعة حتى مساء أمس، لا تؤشّر إلى احتمال دعوة سوريا إلى اجتماع القمّة العربية في تونس. وبرّر أكثر من مصدر مشارك في أعمال المؤتمر أمس لـ«الأخبار»، السبب في تأخر هذه الدعوة، إلى الضغوط الأميركية أوّلاً، وثانياً عدم إقدام دمشق على أي خطوة شكليّة تساعد الدول العربية على «النزول عن الشجرة»، بل على العكس، «تتمسّك دمشق بكامل مواقفها السابقة وكأنها بغنى عن جامعة الدول العربية»، في مقابل تأكيد المصادر السورية أن «سوريا لم تخرج من الجامعة العربية إنّما أُخرجت، وعلى من أخرجها أن يصحّح خطأه».

غير أن مصادر شاركت في الاجتماع التمهيدي، أكّدت لـ«الأخبار» أن مواقف رؤساء الوفود الخليجية في كواليس المؤتمر، لا سيّما السعودية وقطر، كان الترحيب بمشاركة سوريا، وتأكيد ضرورة عودتها إلى الجامعة العربية. كما جرى الحديث عن عودة الاتحاد البرلماني العربي للعمل من مقرّه السابق في دمشق قبل نقله إلى القاهرة مع بدء الحرب على سوريا، فيما رحّب الصّباغ بالأمر مؤكّداً أن «سوريا لم تغلق الباب بوجه أشقائها بل ما حصل هو العكس».

وأكدّت مصادر أخرى، اطلعت على أجواء اللقاء الذي جمع الصبّاغ برئيس مجلس النّواب العراقي محمد الحلبوسي، أن الأخير وجّه دعوة لنظيره السوري للمشاركة في مؤتمر يحضّر له العراق، تحت عنوان «مؤتمر برلمانات جوار العراق» خلال الأسابيع المقبلة، وستتمّ دعوة السعودية والكويت والأردن وسوريا وتركيا إليه. وأكّدت أن العراق «يحاول لعب دور توفيقي لتخفيف التوتّر في الإقليم، لا سيّما بين إيران والسعودية، والسعودية وتركيا وتركيا وسوريا من خلال العمل البرلماني».

غابت تركيا وحضرت إيران!

بدا ترحيب الطراونة في كلمته الافتتاحية بانتصار العراق وسوريا على الإرهاب، علامة فارقة ومؤسسة للخطاب الأردني، والترحيب بالحلول السياسية في البلدين. وكان لافتاً التزام الطراونة بالحديث عن القدس، وليس عن القدس الشرقية، فيما أكّد «الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة ورفض أي تغيير». لكنّ موقف رئيس مجلس النواب المصري، علي عبد العال، بدا انعكاساً مجانياً للموقف الحكومي المصري، بدل التمايز والتعبير عن موقف الشارع المصري. فحفلت كلمته بمصطلحات مثل «الدولة الإسرائيلية» و«القدس الشرقية» و«السلام»، ما دفع بالنائب الأردني طارق خوري إلى الوقوف والاعتراض على الكلمة في القاعة.

وفيما تولّت رئيسة مجلس النواب البحريني فوزية زينل ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي أمل القبيسي الهجوم على إيران واتهامها بدعم الإرهاب وتخريب الإقليم، وتكرار المواقف الرسمية من المسألة الفلسطينية حول القدس الشرقية و«الاستفزازات الإسرائيلية»! شنّ رئيس البرلمان الكويتي هجوماً لاذعاً على التطبيع مع العدو الإسرائيلي، قائلاً: «لا للتطبيع مع محتل غاصب ومجرم، لا للتطبيع مع قتلة الأطفال ومغتصبي الأرض، لا للتطبيع لأنه العنوان الفاضح للاستسلام والخضوع، لا للتطبيع لأننا لا نريد أن يلعننا التاريخ».

وقال الغانم لـ«الأخبار» إن «البيان الختامي غداً (اليوم) سيتضمن موقفاً واضحاً لجهة التأكيد على رفض التطبيع ودعم المقاطعة كترجمة عمليّة للمواقف»، وأشار رداً على سؤال حول عودة سوريا إلى الجامعة العربية أن «البرلمانات العربية ترحّب بالأمر، وهناك إجماع هنا على هذا الأمر، والأمور متوقّفة على إجماع الحكومات، لكن إن شاء الله خيراً».

وللمفارقة، أن كلّ الصّراخ الخليجي ضد إيران، والذي خرج عن إجماع المؤتمر بالالتزام بالحديث عن القدس وفلسطين، لم يقابله أي موقف ضدّ العدوان التركي المستمر على سوريا والأراضي العربية في شمال سوريا والعراق! وكذلك الأمر بالنسبة للمفارقة التي سجّلها رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبد الله، بهجومه اللفظي على العدو الإسرائيلي ثمّ دعوته لمفاوضات جديدة للسلام! وبدا لافتاً، إحجام رئيس مجلس الشورى السعودي عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن إلقاء كلمته واكتفى بتوزيع كلمته مطبوعة على الوفود، من غير أن تتضمّن موقفاً واحداً يتمايز عن الموقف السعودي الرسمي، لا سيّما بعد اجتماع وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير مع نتنياهو في وارسو. ولا يمكن إغفال ظهور «موضة خليجية» من خلال كلمات رؤساء البرلمانات، تطالب بحماية دوليّة للفلسطينيين، وكأن الحماية الدولية ردّت أرضاً في الماضي إلى شعب أو حمت شعباً فعلاً، وكأن الدول ذاتها التي يطالبها العرب بحماية الفلسطينيين وقفت يوماً إلى جانب قضاياهم ضد مصالح الكيان الصهيوني.

بري وصبّاغ: المقاومة هي الحلّ

على عكس المواقف العربية المترهّلة والمتناقضة، حسم الصبّاغ وبرّي في مطالعتين طويلتين، رؤية لبنان وسوريا في ما خصّ مدينة القدس، فأكّدا أن «المقاومة أوّلاً». وبعد استفاضة في الحديث عن الانتهاكات الصهيونية واستخدام برّي مصطلح «قطعان المستوطنين»، أكّد أن الحل هو «المقاومة ثم المقاومة ثم المقاومة، أولاً وثانياً وثالثاً وأحد عشر كوكباً». فيما شرح صبّاغ كيف واجهت سوريا الجماعات الإرهابية المسلحة، أكّد أن «التجربة أثبتت أنه لا بديل من المقاومة بجميع أشكالها في مواجهة السرطان الخطير (إسرائيل)».

> ## دعم «BDS» ورفض صفقة القرن
>
> رفعت اللجنة السياسية المنبثقة من مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في عمان، توصيات لرؤساء الوفود لكي يتضمنها البيان الختامي. وفي حال اعتمادها، فإنها ستكون المرة الأولى التي تتبنى جهة عربية رسمية جامعة رفضاً واضحاً لما يسمّى بـ«صفقة القرن». إذ نصت المادة الأولى على رفض المبادرات التي لا تحقق حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها «صفقة القرن»، ودعت المواد الأخرى إلى إدانة الاعتداءات على المسجد الأقصى والثالثة إلى وقف قرصنة الكيان الصهيوني لأموال الشعب الفلسطيني، ووضع خطة عمل لطرد الكنيست الإسرائيلي من الاتحاد البرلماني الدولي. ولعلّ أبرز النقاط هي البند الثامن الذي يدعو إلى تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي ومساندة حركة المقاطعة العالمية «BDS».

> ## بري وعبد الله: لتبادل الماء والكهرباء
>
> تناول الملك عبد الله الثاني والرئيس نبيه برّي الهموم المشتركة للبلدين لا سيّما في مسألة النزوح السوري وضرورة مواجهة محاولات توطينهم في الأردن ولبنان. وجرى الحديث عن أن الأردن بإمكانه تزويد لبنان من فائض الكهرباء وأن في استطاعته بالمقابل الاستفادة من فائض المياه العذبة اللبنانية. اللقاء الذي شاركت فيه السفيرة اللبنانية في عمان تريسي شمعون، تناول أيضاً ضرورة تفعيل العمل بخط الترانزيت بين لبنان والأردن عبر سوريا ومعبر نصيب الحدودي، كما وضع بري الملك عبد الله في تفاصيل ملفّ الحدود البحرية اللبنانية مع فلسطين المحتلة، ووعد عبد الله بطرح هذا الملفّ خلال زيارته المقبلة إلى واشنطن.
>
>

تقرير

مجلس شورى لحماية المرفق العام أم الهدر العام؟

بأقل من سطرين، قرّر مجلس شورى الدولة منح وزير الاتصالات ــ أي وزير اتصالات ــ تفويضاً مفتوحاً لتجاوز حدّ السلطة الممنوحة له، لا بل والانحراف في تأديتها. فالمجلس تغاضى عن التبعات الخطيرة على الأموال العامّة، وأبقى على سريان قراري تمديد عقود شركتي تشغيل شبكتي الخليوي، الصادرين عن وزير الاتصالات السابق جمال الجرّاح. والأخير حصر، في قرارَيه، كلّ عمليات الإنفاق بالوزير وحده، بما يلغي عملياً أي حاجة إلى الشركتين اللتين تتقاضيان نحو 20 مليون دولار من المال العام سنوياً!

فيفيان عقيقي

قرّر مجلس شورى الدولة بالإجماع، من دون أي تعليل أو تفسير، ردّ مراجعة إبطال تقدّم بها مدير عام شركة «تاتش» السابق وسيم منصور، لوقف تنفيذ القرارين 1/418 و1/419 الصادرين عن وزير الاتصالات السابق جمال الجرّاح يوم 2018/12/31، والقاضيين بتجديد عقود شركتي «أوراسكوم» و«زين» لتشغيل شبكتيْ الخليوي في لبنان، إلى حين صدور قرار نهائي بإبطالهما، خصوصاً أن قراري الوزير الجرّاح تضمّنا بنوداً ألغى بموجبها كامل صلاحيات الشركتين، وحصرها بالوزير وحده، فضلاً عن إلغاء مسؤوليات الإشراف التي أعطاها القانون لهيئة مالكي قطاع الخليوي، في تجاوز واضح لحدود السلطة الممنوحة له، إذ لم يعد الوزير الجرّاح إلى مجلس الوزراء، أي الجهة التي أبرمت هذه العقود، في الأساس، وكلّفت الشركتين («زين» و«أوراسكوم») بتشغيل شبكتيْ الخليوي المملوكتين من الدولة اللبنانية («ميك 1» واسمها التجاري «ألفا»، و«ميك 2» واسمها التجاري «تاتش»).

مجلس شورى الدولة المُفترض أنه المحكمة العليا التي تقف على تماس مباشر مع السلطة السياسية وممارساتها في الإدارات العامّة، وتطلق أحكامها وفق المبادئ الأساسية التي تسهم في سير هذه الإدارات وتحفظ مصالح المواطنين، وأبرزها مبدأ الحماية الدستورية للأملاك العامّة، تجاهل كلّ الأسباب الموجبة المبيّنة في مراجعة الإبطال، وأتى قراره متماهياً مع طلب وزارة الاتصالات، ممثّلة بهيئة القضايا في وزارة العدل، بردّ طلب وقف التنفيذ. واكتفى بالإشارة إلى أنه «لا يتبيّن من ملف المراجعة أن التنفيذ (تنفيذ قراري الجرّاح) قد يُلحق بالمستدعي ضرراً بليغاً، أو أن المراجعة ترتكز إلى أسباب جدّية ومهمّة»، مانحاً بالتالي وزير الاتصالات (السابق والحالي) غطاءً لم يحصل عليه من مجلس الوزراء، لصرف وإنفاق المال العام من دون أي رقيب أو حسيب، ومكرّساً ما يُشبه العرف في الممارسة لأي وزير لاحق.

يردّ رئيس مجلس شورى الدولة القاضي هنري الخوري، في اتصال مع «الأخبار»، على تجاهل القرار الصادر عنه لكلّ الأسباب الموجبة المُبيّنة في مراجعة الإبطال وتدفع إلى وقف تنفيذ القرارين، وتبنّيه موقف وزارة الاتصالات، مشيراً إلى أن «القرار (أي عدم وقف تنفيذ القرارين) هو مجرّد قرار أولي، والدعوى مستمرّة (لإبطال القرارين أو الإبقاء عليهما)، خصوصاً أن هناك الكثير من المستندات التي لم تبرز واللوائح التي لم تقدّم بعد». ويتابع الخوري: «لقد أصدرت القرار بالتزامن مع اليوم الأخير لي في مجلس الشورى قبل تقاعدي، وبالتالي أتقاعد عن الكلام أيضاً! هذا هو القرار الصادر، ولا يمكنني الحديث إعلامياً عن سير العمل في الغرفة الناظرة في الدعوى، وخصوصاً في ملف كبير وشائك كالملف الحاضر».

> يظهر في ردّ وزارة الاتصالات خلط بين الشركتين المشغّلتين لشبكتي الخليوي والشركتين المالكتين لهما والمملوكتين بدورهما من الدولة اللبنانية

يستعرض مجلس الشورى في قراره نحو 15 سبباً وارداً في مراجعة الإبطال، وعلى رغم خطورتها وما تنطوي عليه من وقائع هدر في المال العام وشبهات ارتكابات مالية، إلّا أنه يتجاهلها بالكامل. وأبرزها:

1- مخالفة قراري الجرّاح القوانين المرعية، لا سيّما القانونين 393 و431 اللذين يفوّضان الحكومة حقّ منح رخص تقديم الهاتف الخليوي. ومخالفة رأي صادر عن هيئة التشريع والاستشارات يحصر صلاحية وزير الاتصالات عند انتهاء عقود شركتي تشغيل شبكتي الخليوي، بتوجيه كتاب إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار الذي يراه مناسباً.

2- تعديل الوزير عقود شركتي تشغيل شبكتي الخليوي منفرداً، واشتراطه حصول الشركتين على موافقته المسبقة والخطّية في كلّ القرارات المتعلّقة بالاستثمارات والمصاريف التشغيلية والرواتب والمكافآت والترقيات والتوظيف. وهو ما ينطوي، أولاً، على نسف لكلّ الأدوار التي أجازتها العقود المبرمة للشركتين المشغّلتين، ولكن مع إبقاء تلقيهما الأتعاب نفسها والمقدّرة بنحو 20 مليون دولار سنوياً من دون أي عمل فعلي، وثانياً، على وضع ثالث أكبر مصدر لإيرادات الدولة بيد وزير الاتصالات منفرداً، لا وزارة الاتصالات حتى، وخارج أي إطار رقابي أو مساءلة، مع ما يتبع ذلك، بحكم الممارسات السابقة، من تمويل للإنفاق السياسي والمحسوبيات والامتيازات.

3- إلغاء صلاحية هيئة مالكي قطاع الخليوي (OSB) المتعلّقة بإلزامية إطلاعها على مشاريع العقود الجديدة التي تبرمها الشركتان وتزيد قيمتها على 50 ألف دولار، فضلاً عن العقود القديمة المُراد تعديلها أو تمديدها، وذلك بغية تقويم هذه العقود والحصول على موافقتها المُسبقة والخطّية أو رفضها خلال 15 يوماً، مع اعتبار عدم إبداء الرأي فيها كأنه موافقة ضمنية على المشاريع، مع ما يعنيه ذلك من تحويل الموافقة على كلّ المشاريع أو رفضها من دون تحديد أي مهلة زمنيّة إلى الوزير فقط، وبالتالي تمييع أو تسيير أي مشروع وفقاً لرأي الوزير منفرداً.

4- وجود شبهات ارتكابات مالية في شركة «زين»، مشغّلة شبكة «تاتش» (أو ميك 2) المملوكة من الدولة، وهي موضوع تحقيق أمام النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة، وعدم وجود شركة «أوراسكوم» مشغّلة شبكة «ألفا» أو (ميك 1) المملوكة من الدولة أيضاً، سوى في لبنان وكوريا الشمالية. وهو ما يطرح أسئلة جدّية عن جدوى التعامل مع الشركة نفسها، وعن أسباب سكوت هاتين الشركتين وقبولها بنزع صلاحياتها.

في المقابل، يورد مجلس الشورى اللائحة الجوابية المُقدّمة من وزارة الاتصالات، ممثّلة بهيئة القضايا في وزارة العدل، والتي تتضمّن التباسات كثيرة، لا سيّما في تحديد مصلحة المستدعي من تقديم مراجعة الإبطال باعتباره صاحب سهم في شركة «ميك 2»، والخلط الواضح بين الشركتين المشغّلتين لشبكتي الخليوي (أي «زين» و«أوراسكوم»)، مع «ألفا» و«تاتش» (وهما ليستا إلّا الاسمين التجاريين لـ«ميك 1» و«ميك 2» أي لشبكتي الخليوي المملوكتين من الدولة اللبنانية). وعلى رغم ذلك، يتبنّى مجلس الشورى طلب هيئة القضايا بردّ مراجعة إبطال القرارين المطعون فيهما. وتورد هيئة القضايا أن:

«1- لا ضرر لاحقاً بالمستدعي من تمديد عقدي الشركتين المشغّلتين (أي «زين» و«أوراسكوم»)، بل على العكس، فإن التمديد ينعكس إيجاباً على الشركة المُساهم هو فيها (باعتباره صاحب سهم في شركة «ميك 2»)، ومن البديهي أن استمرار عملها (أي «زين») ينعكس لمصلحة مساهميها عبر زيادة قيمة أسهمهم وتوزيع أنصبة الأرباح.

2- وجوب ردّ المراجعة في الأساس لأن تمديد عقود الشركتين المشغّلتين صدر في اليوم الذي تنتهي فيه مدّة العقد السابق، من دون أن يكون مجلس الوزراء قد حدّد كيفية انتقال الإدارة وآليته، وبالتالي تلافياً للفراغ وضرورة استمرار المرفق العام وحسن تسييره صدر القراران المطعون فيهما، بهدف تأمين المصلحة العامّة وعلى رغم صدوره عن سلطة غير صالحة».

في البند الأول، يظهر الالتباس والخلط بين الشركتين المشغّلتين للشبكتين اللتين تتعاقد معهما الدولة اللبنانية، والشركتين المالكتين للشبكتين والمملوكتين بدورهما من الدولة اللبنانية! وبالتالي إن استمرار عمل «زين» و«أوراسكوم» بعد نزع كامل صلاحياتهما وتحويلها إلى وزير الاتصالات، مع استمرار تقاضيهما مبلغاً سنوياً يبلغ نحو 20 مليون دولار، هو حكماً ضرر على شركتي «ميك 1» و«ميك 2»، وإنفاق غير مُبرّر، بحيث يحوّل قسم من الإيرادات المُحقّقة في قطاع الخليوي، والمفترض تحويله إلى الخزينة، إلى شركتي التشغيل من دون قيامهما بأي عمل.

أما مضمون البند الثاني من ردّ وزارة الاتصالات عبر هيئة القضايا، فيعدُّ تجاهلاً لشروط العقود المُمدّدة نفسها، والتي تنصّ على أنه عند انتهاء مدّة العقود، يجب على الشركتين المُشغّلتين إمداد الدولة اللبنانية بكل المعلومات والمساعدة التقنية لمدّة 60 يوماً بعد انتهاء العقد، وهو ما يدحض حجّة تعطيل المرفق العام، فضلاً عن أن حجّة عدم وجود الطاقة البشرية والتقنية الكافية لإدارة الشبكتين، واللتين يعمل فيهما حالياً نحو 1600 موظّف وفقاً لوزارة الاتصالات، تناقض الواقع، خصوصاً أن كل العاملين في شبكتي «تاتش» و«ألفا» (أو شركتي «ميك 1» و«ميك 2»)، هم موظّفون لبنانيون لدى شركتين مملوكتين من الدولة اللبنانية ويتقاضون رواتبهم من إيرادات قطاع الخليوي الذي تمسك به وزارة الاتصالات، في حين أن عدد موظّفي شركتي تشغيل الشبكتين هو 6 فقط (4 موظّفين في «أوراسكوم» وموظفان في «زين»). كما أنه سبق لوزارة الاتصالات في عهد الوزير جبران باسيل أن أدارت شبكة «ميك 1» لنحو سنة، بعد انتهاء عقد شركة «فال ديتي» عام 2008، وحتى إجراء مناقصة عام 2009 وفوز شركة «أوراسكوم».

دراسة

تعمل مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية بكدّ ونشاط. تشير إلى ذلك، حفلات الغداء والعشاء التكريمية لرئيس المصلحة عماد الأشقر، وزيارات أصحاب المدارس لمكتبه في الوزارة لتقديم الدروع والجوائز وخلع الألقاب عليه، بحسب الصور التي تزخر بها صفحته على «فايسبوك»، وعشرات المنشورات التي يتشاركها أصحاب المدارس على هذه الصفحة! آخر حفلات التكريم للأشقر جرت الأسبوع الماضي، في بعلبك، ودعت إليها مجموعة من المدارس الخاصة التي يعمل بعضها في تزوير الإفادات وترفيع الراسبين في المدارس الرسمية والخاصة. في هذه الدراسة المصغرة سنستعرض نماذج من المدارس الخاصة، المجانية وغير المجانية (ومن ضمنها شبكة «دكاكين التعليم»)، التي ترفع إلى وزارة التربية بيانات غير دقيقة لجهة المعلومات المتعلقة بعدد التلامذة والمعلمين والشُّعَب

«دكاكين التعليم»
تزوير في أعداد التلامذة والمعلـمين

نعمه نعمه *

تستند هذه الدراسة إلى البيانات الواردة إلى وزارة التربية، والمنشورة على صفحة المركز التربوي للبحوث والإنماء (دليل المدارس)، في إحصاءي عام 2014/2013 وعام 2016/2015، ومقارنتهما لاكتشاف نمط عمل بعض المدارس الخاصة، ومن بينها شبكة «دكاكين التعليم».

مصادر البيانات هي المدارس نفسها، من خلال استمارة خاصة تملؤها كل مدرسة، ويفترض أن تتطابق مع بيانات وزارة التربية ومصلحة التعليم الخاص. أما التحليل فيستند إلى العناصر الآتية: العدد الإجمالي للتلامذة، عدد الشُّعَب، أفراد الهيئة التعليمية (ملاك وتعاقد)، عدد الإداريين، حد أدنى للقسط المتوجب تقاضيه. وقد اعتمدنا رواتب المعلمين على أساس الدرجة 15 قبل القانون 46، أي 1,08 مليون ليرة كمتوسط راتب للمعلمين والإداريين. وتم احتساب الإضافات على الراتب كصندوق التعويضات والنقل والضمان في احتساب القسط.

استناداً إلى ذلك، يتبيّن أن هناك 647 مدرسة من أصل 1433 لا يغطي معلّموها المسجلون في جداول الوزارة ساعات التدريس المخصصة للشّعب، مما يتيح الاستنتاج أن هذه المدارس إمّا أنها لا تُدرّس التلامذة الدوام كاملاً وتكتفي بـ 4 أو 5 ساعات يومياً، أو أن المعلمين فيها يغطّون ساعات إضافية بشكل غير قانوني، أو أن الجداول والأرقام المقدمة إلى الوزارة مزورة أو غير دقيقة وأن عدد الشعب مبالغ فيه. وفي الحالات الثلاث يعتبر هذا الخلل سبباً موجباً لتدخل مصلحة التعليم الخاص وهو ما لم يحدث. ومن بين هذه المدارس، هناك 197 مدرسة فيها أقل من معلّم/ة في الشعبة (الحدّ الأدنى هو 1,4). وبعض هذه المدارس إفرادية، تنتمي إلى شبكة «دكاكين التعليم» التي تزوّر الإفادات وترفّع الراسبين في المدارس الرسمية والخاصة، مستفيدة من إدارة رئيس مصلحة التعليم الخاص عماد الأشقر.

وفي ما يأتي بعض النماذج:

- مدرسة لبنان الأخضر (خاصة غير مجانية - زقاق البلاط): بلغ عدد تلامذتها 139 تلميذاً عام 2013 - 2014 وانخفض إلى 90 تلميذاً عام 2015 - 2016، فيما انخفض عدد الشّعب من 12 إلى 6، وعدد المعلمين من 15 إلى 13. المفارقة أن مدرسة بهذه المواصفات تحتاج لتسيير أمورها إلى أن يكون قسطها 3,8 مليون ليرة للتلميذ الواحد عام 2013 - 2014، و5,4 مليون ليرة عام 2015 - 2016 نتيجة انخفاض عدد التلامذة المسجلين. إلا أنه لدى سؤال بعض الأهل عن الأقساط، أكدوا أنهم لا يدفعون مثل هذه الأقساط، ما يعني أن لدى المدرسة مصادر تمويل أخرى. وبحسب البيانات المنشورة، يمكن الاستنتاج أن متوسط عدد التلامذة في الشُّعبة الواحدة هو بين 11 و15 تلميذاً. إلا أن الأهالي أنفسهم يؤكدون أن عدد تلاميذ الشّعبة الواحدة يصل أحياناً إلى 35!

- ثانوية الاتحاد اللبناني الحديثة (خاصة غير مجانية - برج البراجنة): بلغ عدد تلامذتها 97 في عام 2013-2014 و95 في عام 2015- 2016، أما عدد الشعب فارتفع من 9 إلى 10، فيما تراجع عدد المعلمين من 13 إلى 9. انخفاض عدد المعلمين يشير إلى أن تغطية ساعات التدريس في الشّعب تقلصت إلى أقل من نصف ساعات التدريس اليومية، أي بمعدل 3 ساعات من دون معلم يومياً، أو أن المعلمين يغطون بعضها بصورة غير قانونية وبساعات عمل إضافية. أما القسط فيجب أن ينخفض مع تقليص عدد المعلمين من 3,9 مليون إلى 2,84 مليون خلال هذين العامين. هذه البيانات تشير إلى أن متوسط عدد التلامذة هو بين 9 و10 في الشعبة الواحدة، وهو ما ينفيه الأهالي أيضاً. أما اللافت، والمستغرب، فهو أن في المدرسة 5 إداريين لـ 6 شُعب، وأن هذه المدرسة سجّلت، بحسب بيانات 2014/2013، نسب نجاح في البكالوريا، فيما هي مدرسة ابتدائية!

- مدرسة يوزرسيف الدولية (خاصة غير مجانية - برج البراجنة، تحولت إلى ثانوية الحسام بعد إقفالها): ارتفع عدد تلامذتها من 292 إلى 516، وعدد الشُعب من 16 إلى 37، فيما انخفض عدد المعلمين من 9 إلى 7، ما يعني أن معدل عدد المعلمين للشعبة هو 0,56 في عام 2013 -2014 و0,19 في 2015 - 2016، بينما المعدل المتوسط هو 1,4 معلم للشعبة. ويلاحظ من خلال البيانات أن هذه المدرسة ارتكبت مخالفات كبيرة وأخطاء فادحة، لا سيما لجهة عدم تغطية ساعات التدريس التي تصل إلى 5 ساعات من دون معلمين!

> لم تتدخل مصلحة التعليم الخاص للتحقق من تغطية المعلمين ساعات التدريس بحسب السجلات

- ثانوية العائلة اللبنانية الحديثة (خاصة غير مجانية - الأوزاعي): ارتفع عدد التلامذة من 412 إلى 619 وعدد الشٌعب من 29 إلى 38، أما عدد المعلمين فانخفض من 27 إلى 26. ومن المفترض نظراً لزيادة عدد التلامذة أن ينخفض القسط من 2,03 مليون إلى 1,31 مليون. كما أن عدد التلاميذ في الشعبة (17 تقريباً بحسب البيانات) غير مطابق للواقع، فيما لا يغطّي عدد المعلمين نصف ساعات التدريس يومياً.

- ثانوية ستارز كولدج (خاصة غير مجانية - العباسية): زاد عدد التلامذة من 354 إلى 422، وعدد الشٌعب من 21 إلى 24، فيما تراجع عدد المعلمين من 46 إلى 25!

- ليسيه كلودال (خاصة غير مجانية - بعبدا): ازداد عدد الشعب من 26 إلى 31، وعدد التلاميذ من 188 إلى 260، فيما تراجع عدد المعلمين من 19 إلى 16، لا يغطون أكثر من 4 ساعات تدريس يومياً. والمفارقة أنه لا يوجد أي معلّم في هذه المدرسة من ضمن الملاك!

* باحث في التربية والفنون، عضو اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة

لا يغطي المعلمون في بعض المدارس نصف ساعات التدريس يومياً (مروان بوحيدر)

القطاع	اسم المدرسة	البلدة	المجموع (تلامذة)	المجموع (شعب)	أفراد الهيئة التعليمية (ملاك)	أفراد الهيئة التعليمية (متعاقد)	معدل عدد التلاميذ في الشعبة	معدل عدد المعلمين في الشعبة	إداريين	متوسط القسط (مليون ليرة)
خاص غير مجاني	لبنان الاخضر	زقاق البلاط	139	12	8	7	11,58	1,25	5	3,88
	لبنان الاخضر		90	6	4	9	15,00	2,17	5	5,40
	ثانوية الاتحاد اللبناني الحديثة	برج البراجنة	97	9	8	5	10,78	1,44	1	3,90
	ثانوية الاتحاد اللبناني الحديثة		95	10	7	2	9,50	0,90	1	2,84
	مدرسة يورز سيف الدولية	برج البراجنة	292	16	3	6	18,25	0,56	1	0,92
	مدرسة يورز سيف الدولية		516	37	0	7	13,95	0,19	1	0,42
	ثانوية العائلة اللبنانية الحديثة	الاوزاعي	412	29	18	9	14,21	0,93	4	2,03
	ثانوية العائلة اللبنانية الحديثة		619	38	14	12	16,29	0,68	4	1,31
	ثانوية ستارز كولدج	العباسية	354	21	23	23	16,86	2,19	6	3,97
	ثانوية ستارز كولدج		422	24	22	3	17,58	1,04	6	1,98
	ليسيه كلودال	بعبدا	188	26	0	19	7,23	0,73	2	3,02
	ليسيه كلودال		260	31	0	16	8,39	0,52	2	1,87
خاص مجاني	التنشئة اللبنانية الوطنية	الجناح	299	18	16	14	16,61	1,67	9	مدارس خاصة شبه مجانية
	التنشئة اللبنانية الوطنية		443	19	10	14	23,32	1,26	9	
	الامين الجديدة	برج البراجنة	130	8	8	0	16,25	1,00	4	
	الامين الجديدة		307	15	14	1	20,47	1,00	4	

تقرير

التفتيش المركزي في المركز التربوي: مَن يحاسب من؟

صورة التفتيش المركزي وهيبته ليستا بخير. ما حصل أخيراً في المركز التربوي للبحوث والإنماء يؤكد التوجه المستمر لإضعافه. فلا هو قادر على التحقيق في ملفات مشكوك بأمرها، ولا هو يقوى على صد الهجوم عليه حفاظاً على دوره كجهاز رقابي

فاتن الحاج

في 27 شباط الماضي، حضرت مفتشتان إداريتان من التفتيش المركزي إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء. قصدتا مكتب رئيسة المركز بالتكليف ندى عويجان دون أي من مكاتب الموظفين الآخرين، «وخرجتا بلا أي جلبة»، بحسب مصادر إدارية في المركز.

مساء اليوم نفسه، أصدر المكتب التربوي في التيار الوطني الحر بياناً أشار فيه إلى أنّ «مفتشتين إداريتين من الفئة الثالثة اقتحمتا مكتب عويجان، وهي موظفة من الفئة الأولى، بطريقة أشبه بمداهمة (...) وباشرتا بكيل الاتهامات للدكتورة عويجان بانتحال صفة رئاسة المركز، كون تكليفها، بحسب ادعاءاتهما المغلوطة، انتهى كرئيسة للمركز». ولفت المكتب إلى أنّ «عويجان سارعت إلى التخابر مع المفتش العام الإداري فادي هيدموس لاستنكار الحادثة، وأبرزت عبر محامية المركز أوراق تكليفها القانونية بحسب الأصول، ليطلع عليها المفتش العام عبر الهاتف وتُختم الواقعة المؤسفة». المكتب التربوي طالب إدارة التفتيش الإداري بـ«اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحق الموظفتين الهاويتين، كي لا تتكرر المهزلة». بعد يوم واحد، كررت رابطة موظفي المركز التربوي ما جاء في بيان التيار الحر لجهة «تعرض المركز ورئاسته إلى اقتحام وتهجم تجاوزاً للأصول والقوانين».

ماذا حصل فعلاً في 27 شباط؟ ثمة سيناريوهان لا ثالث لهما: إما أن المفتشتين الإداريتين مكلفتان فعلاً من المفتش العام الإداري لتقوما بمهمة معينة، وفي هذه الحال كان يفترض أن يصدر بيان استنكاري عن رئاسة هيئة التفتيش المركزي والمفتشية العامة الإدارية لما جاء في بيان المكتب التربوي للتيار الحر، وأن يُستدعى أعضاء رابطة الموظفين لتهجمهم على التفتيش كونه يكسر صورة التفتيش المركزي وهيبته ودوره كجهاز رقابي، أو أنّ المفتشتين غير مكلفتين فعلاً بمهمة رسمية، وقد أساءتا إلى رئيسة المركز، وبالتالي كان على رئاسة التفتيش أن تجري تحقيقاً وتتخذ إجراءات مناسبة بحقهما.

لكن لم يحصل لا هذا ولا ذاك. فالتفتيش لم يحرك ساكناً حيال التطاول عليه، ولم يجر تحقيقاً بما فعلته المفتشتان في الوقت نفسه، ما يطرح علامة استفهام حول سبب الزيارة، خصوصاً أنّ مصادر في المفتشية العامة الإدارية (المحسوبة على التيار الوطني الحر) أكدت أنّ التكليف حصل فعلاً، لكنه أتى في إطار البرنامج السنوي للتكليفات الخاصة التي يقوم بها المفتشون الإداريون لكل الإدارات العامة التي تخضع لرقابة التفتيش المركزي، ومن بينها المركز التربوي. فإذا كان السبب الوحيد هو الاستفهام عن تكليف عويجان، الجواب كان يجب أن يكون عند رئاسة التفتيش، باعتبار أنّ التكليف يبقى قائماً طالما لم يصدر تعيين بالأصالة. كذلك كان يفترض بالتفتيش أن يتحقق بأن وزير التربية أكرم شهيب جدد توقيع عويجان في مصرف لبنان لمدة شهر، قبل أيام من الزيارة.

أما إذا كان موضوع تكليف المفتشتين هو التحقق من إلزام عويجان الموظفين الحضور إلى مركز عملهم في يوم عطلة مار مارون (9 شباط) لكون توقيعها في مصرف لبنان ينتهي في 10 شباط (يوم أحد)، والبحث عن المعاملات المالية التي وُقعت تحت جنح ليل الجمعة في 8 شباط، بصورة مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء وهي معاملات، كما جاء في تقرير المفتشية التربوية العامة، «محضرة مسبقاً في قسم المحاسبة بمواضيع مالية مختلفة مع وضع إشارة عليها بوجوب توقيعها بتواريخ سابقة»، فكان ذلك يستدعي أن يكون الوفد الذي زار المركز التربوي مؤلفاً من التفتيش الإداري والمالي، وأن يلتقي موظفي قسم المحاسبة للاطلاع على تفاصيل هذه المعاملات، لا أن يكتفي بزيارة رئيسة المركز. فهل ما حصل في المركز التربوي كان مسرحية أو «همروجة» لحفظ ماء وجه رئاسة التفتيش (المحسوبة على التيار الوطني الحر)، بما أنّ الرئيس القاضي جورج عطية لم يفتح أي تحقيق بحادثة 9 شباط، وبالتالي «ختم» هذا الملف إلى غير رجعة، واسكات الطرف الآخر؟

وكانت المفتشية العامة التربوية (المحسوبة على حركة أمل) قد طلبت من رئاسة التفتيش إصدار تكليف خاص مالي - إداري لاستكمال التحقيق في المخالفات الحاصلة في يوم مار مارون، واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة حفاظاً على مكانة الجهاز الرقابي. وأشارت مصادر المفتشية إلى أنّ «رئيسة المركز التربوي عرقلت عمل المفتشة التربوية، التي حضرت في عطلة مار مارون إلى المركز التربوي (بتكليف من المفتشية العامة التربوية، بالتنسيق مع المفتشية العامة المالية)، بمنعها من تصوير المستندات، وهددتها بإحضار القوى الأمنية ومحاسبتها، فيما اتصل رئيس التفتيش في تلك اللحظة بالمفتشة، وطلب منها الانسحاب من المركز، من دون أن يطلع على المعطيات التي ذهبت على أساسها إلى هناك».

> التفتيش لم يحرك ساكناً حيال التطاول عليه ولم يحقق في سبب زيارة المفتشتين لعويجان

إذا كانت ملفات المركز التربوي سليمة وتكليف عويجان قانونياً في الأساس (تكليف وزير وليس مجلس وزراء)، لماذا كل هذا الاستنفار على الجهاز الرقابي ومنعه من ممارسة عمله في الاطلاع على المعاملات؟ بحسب خبير في القانون الإداري، «من واجب التفتيش التحقيق في التكاليف غير القانونية، والموظف القيادي يفترض فيه أن يعلم أن التكليف حالة غير قانونية، وتوقيع الوزير لا يعفيه من المسؤولية. ورئيسة المركز مكلفة بمهام فئة أولى، وليست موظفة فئة أولى، وبالتالي يمكن للمفتش أن يحقق معها ولا ضرورة لمفتش عام».

هل ثمة صراع خفي داخل التفتيش نفسه لمواصلة إضعاف هذا الجهاز والقضاء على عمله، وهل يستخدم المفتشون كأدوات في النزاع وتناتش الحصص؟ وإذا كان رئيس التفتيش جورج عطية قد أعلن للبنانيين عبر اطلالاته التلفزيونية الأخيرة أنه سيدقق بالتزام الموظفين بدواماتهم وهو قام بـ«كبسات» فجائية لهذا الغرض، لماذا لم يزر المركز التربوي حتى الآن ولم يصدر أي معطيات بهذا الشأن؟

تقرير

مياه القرعون تفيض إلى الحوض الأدنى

هادي أحمد

ليل امس، وزّعت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني صوراً لبدء تدفق مياه بحيرة القرعون عبر مفيض البحيرة بعد ارتفاع منسوب مياهها الى مستويات قياسية بسبب غزارة المتساقطات. وكانت المصلحة دعت في بيان الجمعة الماضي الى الابتعاد عن مجرى وحرم نهر الليطاني في الحوض الأدنى، بسبب مفيض البحيرة، ابتداء من اليوم. وتوقعت أن يزيد تصريف المياه الفائضة عن 100 م3 في الثانية، اضافة الى كميات المياه الوافدة من الينابيع والروافد على امتداد الحوض الأدنى. ودعت الى «رفع التعديات والسدود من مجرى نهر الليطاني خاصة في المناطق الساحلية حيث يضيق مجرى النهر بسبب المنشآت والاستراحات والمعوقات التي تعترضه».

وهذه المرة الأولى، منذ 2013، يصل فيها مخزون البحيرة إلى ما يقارب 211 مليون متر مكعب، علماً أن التصريف يجب أن يحدث قبل ارتفاع منسوب المياه فيها إلى 858,5 متر عن سطح البحر. مع ذلك، كثرت الأسئلة بشأن كمية المياه التي ستصرّف ونوعيتها، في ظل التلوث الشديد الذي تعانيه البحيرة بسبب مخلفات الصرف الصحي والنفايات الصناعية التي تصب فيها، ما أثار مخاوف من أن تحمل مياه البحيرة معها السموم التي تختزنها إلى الحوض الأدنى.

الباحث في علوم المياه الجوفية سمير زعاطيطي قال لـ «الأخبار» إن تصريف فائض مياه الليطاني «أمر طبيعي يحصل في السنوات الماطرة عندما يمتلئ سد القرعون، وهذا أمر لا بد منه حتى لا تغمر المياه كل المنطقة المحيطة بالبحيرة». لكنه لفت الى أن قعر البحيرة «ملوث على نحو خطير بسبب تراكم المواد الكيميائية والعضوية»، مشيراً الى ان هناك مخاوف من إنتشار المياه الملوثة على طول مجرى الليطاني من القرعون حتى القاسمية. وأوضح ان «الإنتشار الأفقي للتلوث على طول المجرى أمر سطحي يمكن معالجته. إلا أن الأخطر هو التسرب العامودي للمياه الملوثة داخل الشقوق والكسور والفراغات الموجودة في الصخور الكربوناتية القاسية في منطقة جبل عامل ما يهدّد بتلوث المخزون المائي الجوفي».

مياه البحيرة في منسوبها الاعلى (مصلحة الليطاني)

إلا أن هذه الأمر مرهون بكيفية تصريف مياه البحيرة. إذ أن هناك طريقتين لذلك، الأولى عبر فتحات موجودة في قعر البحيرة، والثانية عبر «مفيض البحيرة» على سطحها عندما تبلغ مياهها منسوبها الأقصى. رئيس المصلحة سامي علوية أكّد لـ «الأخبار» أن التصريف سيتم عبر المفيض، بمعنى أن ما سيتسرّب هو المياه الموجودة على سطح البحيرة، فيما لا نية لفتح اي مسارب أخرى. وأوضح أنه «في كل الأحوال لا يوجد حل بديل للمياه الفائضة سوى التصريف، والسد مصمم ليعمل بهذه الطريقة منذ 1954»، مشدداً على أن «التصريف عبر المفيض سيأخذ المياه من سطح البحيرة لا قعرها، ولذلك لا خطورة في أن تختلط مع مياه أخرى». كما لفت الى أن المصلحة ستعمد بعد التصريف الى أخذ عينات لفحص صلاحية المياه.

الباحث في البيئة المائية كمال سليم أكد، بدوره، أن دخول المياه المتجددة إلى البحيرة هذه السنة أدى إلى تنظيف سطح الماء والتخلص من الحشائش المتراكمة عليها بسبب «السينوبكتيريا» الموجودة في البحيرة، «والتي تترسّب في قعرها». ولفت الى أن المياه النظيفة نتيجة المتساقطات تعني أن المصرّف من المياه عبر السطح سيكون نظيفاً إلى حد ما. وأوضح أن البكتيريا الموجودة في القرعون «تعيش على الحرارة، أي أنها تصعد نهاراً الى سطح المياه لتتغذى من الشمس، وليلاً تهبط إلى القعر لتستقر هناك، والطقس الحالي البارد لا يناسبها على الإطلاق».

إلى ذلك، لفتت المصلحة في بيان أمس الى أنها «قبل موسم المتساقطات اتخذت اجراء بتخفيض مخزون البحيرة الى 23 مليون متر مكعب، من خلال استثمار المياه في انتاج الطاقة الكهرومائية، وذلك لتحسين نوعية المياه مع توقع زيادة المتساقطات ورفع التعديات». وأوضحت «انه بفعل المتساقطات بدأت تتغير المياه في بحيرة القرعون بفعل التصريف من مفيضها عند بلوغ مخزونها اكثر من 220 مليون متر مكعب». وشددت على ان «مفيض بحيرة القرعون يشكل بداية لتحسن نوعية المياه».

الكرة اللبنانية

هو زمن اللاعبين الأجانب مجدداً في الدوري اللبناني لكرة القدم. القادمون من القارة السمراء هم الأفضل أداءً وأرقاماً بين كل الأجانب الذين يدافعون عن ألوان أندية الدرجة الأولى، ولهذه المسألة أسباب عدّة، وهي ليست بالجديدة، بل تعود إلى زمنٍ طويل

البيئة والنظام وراء نجاحهم
الأفارقة علامة فارقة في ملاعب لبنان

شربل كريّم

من السيبراليوني محمد كالون، مروراً بالثنائي الليبيري نيبيما كولينز وإيمانويل هاريس، والثنائي النيجيري صنداي أوكو وأديمولا أكوداسي، والسنغالي ماكيتي ديوب، وقبلهم السوداني مجدي كسلا والمصري حمادة عبد اللطيف، وبعدهم الكاميروني بيار بويا، وصولاً إلى الغاني عيسى بعقوبو والسنغالي الحاج مالك تال حالياً. أسماء إفريقية كثيرة طبعت كرة القدم بطابعها الخاص، وبقي ما خطّته من تألق في الملاعب اللبنانية عالقاً في الذاكرة. قلّة منهم ارتقوا إلى مستوى أفضل وأعلى في عالم اللعبة، وبعضهم كان الدوري اللبناني المنصة الاحترافية الأفضل له، فغادره ثم عاد إليه أو تنقّل بين أنديته. لكن في كل الأحوال، بقي للأفارقة الكلمة الأعلى في غالبية المواسم عبر التاريخ، وهم الذين كانوا دائماً الهدف للأندية في كل مرّة أرادت فيها تعزيز صفوفها على الصعيد الأجنبي.

المعادلة لم تتبدل هذا الموسم أيضاً. فمع انطلاق الدوري، كانت السيطرة الإفريقية واضحة في ما خصّ العنصر الأجنبي مع الأندية الـ12. وبقي الأمر على ما هو عليه مع انطلاق مرحلة الإياب وذهاب بعض الفرق إلى تبديل على صعيد الأسماء الأجنبية، حتى إن بعضها استغنى عن لاعبين قادمين من قارات أخرى لفسح المجال أمام أبناء القارة السمراء للدفاع عن ألوانه.

ويمكن الجزم بأن اللاعب الإفريقي هو الأفضل للدوري اللبناني ووضعه الخاص، وياتي تألقه بسبب أمور عدة، وهي تبدو منطقيّة بالنظر إلى أوجه تشابه كثيرة بين وضع الكرة في لبنان ونظيرتها في القارة الإفريقية.

أول الأسباب التي عكست نجاح الأفارقة في لبنان هو ما يمكن تسميته «كرة الشوارع»، وهو مصطلح يتردد عادةً في البلدان التي لم تصل فيها اللعبة إلى أعلى مستوياتها التكتيكية، وهي مسألة حاضرة بقوة في بلدان إفريقيّة كثيرة، وطبعاً في لبنان حيث تفتقر غالبية الفرق إلى الانضباط التكتيكي أو إلى لعب الكرة المنظّمة، والدليل حين تسيطر العشوائية على قسم لا بأس به من المباريات. وهذه النقطة تصبّ في مصلحة اللاعب الإفريقي الذي لا يجد فارقاً كبيراً بين الساحة التي بدأ فيها لعب الكرة والبلد الذي وصل إليه لخوض مغامرة خارجية.

وهنا كل ما يحتاجه اللاعبون الأفارقة لتقديم أنفسهم بقوة في الدوري اللبناني، هما القوة البدنيّة والمهارة الفرديّة، علماً أن النقطة الأخيرة تغيب في حالات كثيرة تخصّ اللاعبين السمر الموجودين حالياً في لبنان، بعكس ما كان عليه الأمر في تسعينيات القرن الماضي. لكن رغم ذلك، فإن تألق الأفارقة حاضر، لأن نوعية اللعب والملاعب وطريقة العيش والتمارين تناسبهم وتتشابه كثيراً مع ما عايشوه في بداياتهم، إذ أكاديميات تابعة لأندية أوروبية في بلدانها، وبالتالي فهي سارت على الدرب الصحيح في نشأتها، بينما من يصل إلى لبنان هم اللاعبون الذين نشأوا في الملاعب الشعبية أو الشوارع حيث الخزان الرئيس للاعبين، فلا ضوابط هناك ولا التزامات تكتيكية أو غيرها من الامور».

وبالحديث عن الأكاديميات الأوروبية، فهذه الأخيرة اثّرت كثيراً بوصول نوعية معيّنة من اللاعبين الأفارقة إلى لبنان، إذ إن انتشارها في بلدان مثل السنغال ونيجيريا وغانا مثلاً، أصبح مفصلياً، لكونها تجمع المواهب وتضمّها إليها فور رؤية الكشافين لها، فتجري عملية صقلها ثم تصديرها إلى أوروبا، ويبقى الجزء الأضعف من اللاعبين من دون أي ارتباط، فيكون انتقالهم إلى بلدان مثل لبنان. وطبعاً دخول هذه الأكاديميات على الخط عبر أندية أوروبية ثرية بدّل من المعادلة في ما خصّ استقدام اللاعبين الجيدين إلى لبنان، وهي نقطة بشرحها سعود بالقول: «سابقاً كان بالإمكان جذب موهبة جيدة جداً مقابل 50 أو 60 ألف دولار في الموسم، لكن هذا المبلغ تتقاضى المواهب أضعافه في حال انتقالها إلى أوروبا حيث الأضواء أيضاً».

> أوّل الأسباب التي عكست نجاح الأفارقة في لبنان هو ما يمكن تسميته «كرة الشوارع»

ولا يمكن إسقاط مسألة ارتفاع معدل الرواتب في أندية إفريقية كثيرة، وخصوصاً تلك التي تؤدي الأدوار الأولى في المسابقات القارية، أمثال أندية نيجيريا والكونغو، حيث يحصل اللاعبون على مبالغ أكبر بكثير من تلك التي يمكن أن يتقاضونها في لبنان.

وإذ لا يفضّل البعض من هؤلاء اللاعبين الحصول على مبالغ معيّنة، بل الانتقال إلى بلدان تفتح لهم الأبواب إلى أوروبا على غرار المغرب، فإنهم لا يحبذون فكرة المجيء إلى لبنان، لكونهم يدركون أنّ من الصعب على الكشافين الأوروبيين إيجادهم في الدوري اللبناني، وطبعاً لإدراكهم أن مستواهم سيتراجع بفعل الظروف الكروية الموجودة في لبنان. وهنا يمكن إعطاء أكثر من مثال عن لاعبين قدموا من القارة السمراء وبرزوا في موسمهم الأول أو الثاني في الدوري ثم تراجعوا فجأة، وذلك بسبب انغماسهم بالنظام العام. فاحياناً لا جديّة في التمارين أو تطويراً فردياً للاعب، الذي يمكن أن يرى حتى أنه ليس بحاجة إلى القيام بمجهود إضافي، لكونه يبرز بأقل مجهود ممكن.

واللافت أن غالبية اللاعبين إذا لم يأتوا من الملاعب الشعبيّة، فإنهم يحضرون من فرق في الدرجة الأولى في بلدانها، وهو أمر غير مستغرب، إذ إن غالبية البطولات في إفريقيا لا تعلو بمستواها عن نظيرتها اللبنانية، والسبب هو النظام التدريبي المعتمد على المدربين المحليين أصحاب الإمكانات المتواضعة التي لا تُسهم في تطوّر اللاعبين عادةً.

وبعيداً من كل الأسباب، سيبقى اللاعب الإفريقي الخيار الأول للأندية اللبنانية، فهو الأفضل فنياً، والأنسب مالياً، وأيضاً الأكثر قدرةً على تحمّل الصعوبات اليومية في الملاعب أو خارجها.

لاعب الانصار الحاج مالك تال، هو الاجنبي الابرز خلال الموسم الحالي (عدنان الحاج علي)

تعترض الاندية دائما على اداء الحكام (عدنان الحاج علي)

عند نهاية أيّ مباراة من الدوري المحلي لكرة القدم، يخرج اللاعبون والإداريون للاعتراض على الأداء التحكيمي. هذه الصورة باتت تتكرر كثيراً حتى في حالات لا تحتاج إلى الاعتراض، او هي واضحة بشكل كبير. الاخطاء تحصل في بعض المباريات، وهذا ما تظهره الحالات التحكيمية، ولكن الاعتراضات باتت تتحول مع الوقت إلى «موضة»

معضلة التحكيم... «في الدوري ظلموني»

علي زين الدين

بات من عادة إداريي الأندية قبل المدربين واللاعبين والمشجعين، «نبش» الأخطاء التحكيميّة التي تُرافق المباريات التي تخسرها فرقهم. بعد المباراة، يشكّ المدرب في وجود ركلة جزاء غير صحيحة في حالةٍ كانت واضحة للجميع، حتى من دون الإعادة التلفزيونية، ويُشير رئيس نادٍ إلى «مؤامرة» تُحاك على ناديه بسبب هدفٍ دخل مرماه، وهو هدفٌ صحيح، لكن مشكوك فيه، ثم ينشر الفريق الإعلامي لنادٍ ما، عبر صفحته على «فايسبوك»، الحالات التحكيميّة في مباراته التي تُظهر أن له هدفاً صحيحاً لم يُحتسب بداعي التسلل، الحقّ مع البعض وبعيدٌ عن آخرين، لكن الاحتجاج على التحكيم أصبح «بروتوكولاً».

مما لا شك فيه أن الأخطاء التحكيمية هذا الموسم، ككل موسم، أسهمت بشكل كبير في تغيير النتائج. آخر الأخطاء كانت عدم احتساب تسلل على مهاجم الأنصار الحاج مالك تال في هدف فريقه الأول بمواجهة الراسينغ. الجهاز الفني وإداريو النادي اعترضوا على الحالة طبعاً، في المباراة التي انتهت بخسارة فريقهم بهدفين من دون رد. وكما ظلم الفريق، استفاد قبل أسبوعين، حين لم يحتسب الحكم ركلة جزاء للتضامن في حين كان الراسينغ متقدماً بهدفين لهدف. النجمة في الأسبوع الأخير عانى من الأخطاء أيضاً، فكان له هدفٌ غير محتسب ومثله ركلة جزاء، في المباراة التي خسرها أمام السلام زغرتا بهدف وحيد، ليبتعد بذلك عن المنافسة على اللقب. بدوره «النبيذي» استفاد في مباراته مع طرابلس حين تغاضى الحكم عن احتساب ركلة جزاء للفريق الشمالي، والأنصار فاز على شباب الساحل بفارق هدف، بعد تسجيله ثلاثة أهداف متتالية، أوّلها جاء من خطإٍ على حارس الفريق المنافس.

> لا يفصل بين صاحب المركز السادس في الترتيب والمركز ما قبل الاخير سوى نقطتين

هذه كلّها أخطاءٌ جاءت في الأسابيع الخمسة الأخيرة، غيّرت قليلاً في شكل الترتيب الذي يتغيّر مع كل فوزٍ لأحد الفرق السبعة المنافسة على البقاء، إذ لا يفصل بين صاحب المركز السادس والمركز ما قبل الأخير سوى نقطتين. ومن الطبيعي أن الفريقين اللذين سيهبطان مع ختام البطولة، سيعدّان ملف التحكيم، في إشارةٍ إلى «الظلم» الذي تعرّض له الفريق والذي أسهم في هبوطه من دوري الأضواء.

مشكلة التحكيم لا يبدو أن حلّها في الأفق. الحكّام اللبنانيّون غابوا عن بطولة كأس آسيا الماضية، في ظل استدعاء حكّام عرب من سبع دولٍ آسيويّة، فكان الغياب اللبناني إلى جانب الكويت العائدة من الإيقاف مؤخراً، وسوريا وفلسطين واليمن، على الرغم من اعتماد لجنة التحكيم اللبنانية على الحكام المحليين على حساب الأجانب هذا الموسم، على عكس ما كانت تفعل في المواسم الماضية، في خطوةٍ تُعطي الثقة لهؤلاء، لكن المستوى لا يزال هو عينه.

غنّى جمهور الرجاء الرياضي البيضاوي المغربي «في بلادي ظلموني»، في رسالةٍ بمضمونٍ اجتماعي وسياسي للمسؤولين في المغرب وخارجه، وانتشرت الأغنية على المدرجات العربية، منها اللبنانية، فصارت «في الدوري ظلموني»، لكن لإشارة إلى ظلم الأندية. يسخر المشجعون بعضهم من بعض كُلما زُدت الأغنية في الملعب، حين تستفيد فرقهم من التحكيم، لكن يبدو أن الأخطاء التحكيمية تطال الجميع، وكل الأندية باتت مظلومة.

العهد يقترب من حسم اللقب

تغلّب العهد على مضيفه السلام زغرتا بهدف من دون رد سجّله محمد قدوح، ضمن الأسبوع الـ17 من بطولة الدوري. فوزٌ صعبٌ خسر فيه «الأصفر» خدمات المهاجم البلغاري مارتن توشيف لمباراتين على الأقل، عقب طرده بعد دقائق على مشاركته في الشوط الثاني، إثر تعرّضه للحكم حسين أبو يحيى ببعض الكلمات، في حين أنقذ الحارس مهدي خليل فريقه أكثر من مرة، محافظاً على نظافة شباكه للمرة الـ16، من دون أن يدخل مرمى العهد أي هدف منذ بداية مرحلة الإياب.

النجمة بدوره قلب النتيجة على البقاع الرياضي وفاز عليه (3-1) على ملعب طرابلس البلدي. مهاجم الفريق علي علاء الدين سجّل ثلاثية «النبيذي» بعد دخوله بديلاً، ليصبح اللاعب الأكثر تسجيلاً بعد مشاركته كلاعب بديل (5 أهداف)، في حين سجّل محمد قدوح هدف البقاع الوحيد، من دون أن يحتفل أمام فريقه الأسبق. خسارة البقاع أبقته في المركز الأخير قبل انطلاق سلسلة المباريات مع الفرق المنافسة على الهبوط، أوّلها السلام زغرتا في بلدة النبي شيت.

أما طرابلس فبقي هو الآخر في المركز ما قبل الأخير في أول مباراةٍ بقيادة المدرب اسماعيل قرطام، بتعادله السلبي مع التضامن صور. الأخير لم يحقّق أي فوز منذ بداية مرحلة الإياب، وتنتظره مباراتان صعبتان مع النجمة والعهد في المرحلتين المقبلتين من عمر الدوري. وعلى أرضه فرّط الشباب الغازية في الفوز على شباب الساحل الذي خاض اللقاء بنقص في عددٍ من لاعبيه الأساسيين، وتعادل معه بهدفٍ لمثله. الغاني إسماعيلا أنتيري سجّل لأصحاب الضيافة، وحسن كوراني للساحل، وتصدّى زميله الحارس علي ضاهر لركلة جزاء نفّذها حمزة سلامي.

وتأجّلت مباراة الصفاء والإخاء الأهلي عاليه إلى غد الثلاثاء في الرابعة عصراً على ملعب بيروت البلدي، بسبب سوء أرضية ملعب بيروت البلدي أول من أمس السبت. وكان الأنصار تغلّب على الراسينغ بهدفين من دون رد في افتتاح الأسبوع على الملعب عينه في بيروت.

شباب البرج يقترب من المتصدّر

تعثّر البرج متصدّر دوري الدرجة الثانية أمام الحكمة بتعادله معه سلباً على ملعب الصفاء ضمن الاسبوع الـ17، في مباراةٍ أضاع خلالها وسيم عبد الهادي ركلة جزاء للبرج. تعادل سمح لشباب البرج بالاقتراب من الصدارة، ليصبح الفارق نقطتين، بعد فوزه على هومنتمن بهدفين من دون رد على ملعب مجمّع فؤاد شهاب في جونية. بهذه النتيجة عاد الفريق الخاسر إلى قاع الترتيب، بفارق نقطة عن ناصر بر الياس، في حين وسّع شباب البرج الفارق بينه وبين ملاحقه الأهلي صيدا إلى خمس نقاط. بدوره، تغلّب الأهلي النبطية على الاجتماعي (4-2) على ملعب طرابلس البلدي.

كالشيو

ميلان يتفوّق على نفسه

الـ«روسونيري» قريب من دوري الأبطال

حسن رمضان

قفز نادي ميلان الإيطالي إلى المركز الثالث في سلّم ترتيب الدوري الإيطالي لكرة القدم، نتائج إيجابيّة متتالية وضعت الفريق في مركز منافس على مقعد في دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل. الأخبار المتعلّقة برحيل المدرب جينارو غاتوزو ذهبت إلى غير رجعة، على الأقل هذه الفترة. أخبار سعيدة لفريق لطالما كان نداً في بطولة كال«تشامبيونز ليغ»، تعد بالخير بالنسبة إلى ميلان الذي يمكن القول إنه يسير على الطريق الصحيح ليعود من جديد ميلان الأوروبي، لا ميلان الدوري الأوروبي.

لم يخسر ميلان غاتوزو في آخر تسع مباريات في الدوري الإيطالي، بل حقق الفوز في ست مباريات منها. فرحة الانتصارات عادت إلى ملعب السان سيرو، حتى على حساب أبرز الفرق المنافسة في إيطاليا (الفوز على نابولي بهدفين دون رد في دور ربع النهائي من بطولة كأس إيطاليا، والفوز في أحد أصعب الملاعب في إيطاليا، وتحديداً في ملعب «بيرغامو» الخاص بنادي أتالانتا). هناك العديد من الأسباب لعودة ميلان وسيره على السكة الصحيحة من جديد، لعلّ أبرزها المدير الرياضي للنادي، البرازيلي ليوناردو. الأخير، استطاع في فترة سوق الانتقالات الشتوية جلب لاعبين اثنين، غيّرا شكل الفريق تماماً، هما المهاجم البولندي المميّز كريستوف بياتك، لاعب جنوى السابق، وصانع الألعاب البرازيلي لوكاس باكيتا نجم فريق فلامينغو البرازيلي السابق. هذان الاسمان تركا بصمتهما بسرعة كبيرة على أداء فريق المدرب الإيطالي جينارو غاتوزو. كيف لا، وقد أصبح ميلان يمتلك أحد الهدّافين المنافسين للمهاجم البرتغالي كريستيانو رونالدو على صدارة هدّافي الدوري (يملك رونالدو 19 هدفاً في الصدارة، بينما يحتل بياتيك المركز الثاني برصيد 18 هدفاً ما بين ميلان وجنوى).

الجميع بدأ يتحدّث، ومن بينهم أبرز الصحف الإيطالية، عن أن ليوناردو، علم كيف يحلّ أزمة الفريق، واستطاع انتداب ما وصفوه بـ«كاكا الجديد»، ولو كان في الأمر نوع من المبالغة، إلّا أن الصغير البرازيلي، بدأ ينسجم شيئاً فشيئاً مع الفريق، ويصبح دوره من أهم الأدوار على أرض الملعب. إضافة إلى الثنائي باكيتا وبياتيك، لميلان مفاتيح لعب موجودة من البداية، وهي كل من المميّز سوسو الإسباني، والتركي هاكان شالهانوغلو. ومع هذا الرباعي، يوجد لاعب آخر له تأثير كبير في تحسّن أداء الـ«روسونيري»، هو لاعب الارتكاز الفرنسي تيمو باكايوكو. فقد الأخير الكثير من مستواه الذي كان عليه في نادي الإمارة الفرنسية موناكو عندما مرّ بالمحطة الإنكليزية تشيلسي. إلّا أنه سرعان ما استعاد قدراته لاعباً محورياً في ميلان، ليكون من بين أبرز الأسماء التي وضعت ميلان وغاتوزو في المركز الثالث، متفوقين على غريمهما التقليدي إنتر ميلانو. ولا يمكن إنكار ما يقدّمه حارس المرمى الإيطالي الشاب جيانلويجي دوناروما، الحارس الذي لطالما انتقد فريقه من الأهداف المحققة. فحتى يكون الفريق ناجحاً، يجب أن يمتلك حارس مرمى على مستوى عالٍ ومتألق في كل المباريات. إذاً، كلها عوامل إيجابيّة رفعت من مستوى الفريق اللومبارديّ، وأصبح منافساً حقيقيّاً على المركز الثالث الذي احتله عن جدارة واستحقاق بفعل لاعبيه الجدد. لكن في كل مشروع ناجح، لا بد من وجود بعض الطاقات السلبيّة التي من الممكن أن تؤثر بأداء الفريق، ومن بينها قرارات غاتوزو غير المبررة خلال المباراة.

يمتلك النجم السابق والمدرب الحالي لميلان مهاجماً سكن قلوب مشجعي الفريق باحتفاليّته المميزة، التي بدأ الجمهور ينشد لها أغنية خاصة، إنه بياتيك، الذي أصبح «شيفشينكو الجديد»، وهو من أبرز المنافسين على لقب الهدّاف، مع وجود كل هذه العوامل الإيجابية بالنسبة إلى بياتيك، يصرّ غاتوزو على استبداله عند الدقيقة السبعين، وإقحام «معشوقه» باتريك كوتروني، المهاجم الإيطالي الشاب الذي منذ قدوم بياتيك أصبح لاعباً احتياطياً. أضف إلى ذلك، أن غاتوزو يقوم بالعملية عينها مع البرازيلي باكيتا، وكان به يقول: «سأخرج لاعبي ليوناردو، وأدخل اللاعبين الذين يخصّونني، وهم كل من فابيو بوريني وباتريك كوتروني». الأخير، خرج وكيل أعماله عن صمته، وقال إن مسألة بقائه في ميلان باتت صعبة، خصوصاً أنه أصبح الخيار الثاني بعد البولندي القنّاص بياتيك. في النهاية، فوز ميلان الأخير أمام ساسولو، وضعه في المركز الثالث أمام الإنتر، ومن هنا، تبدأ المهمّة الأصعب، وهي مهمّة الحفاظ على هذا المركز.

عادت جماهير ميلان لتحتفل (ماركو بيرتورييللو ـ أ ف ب)

خسر نادي ليفربول الإنكليزي الصدارة لمصلحة نادي مانشستر سيتي، بعد تعادله مع جاره إيفرتون في ديربي الميرسيسايد من دون أهداف، ضمن مباريات الجولة التاسعة والعشرين من الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم. وبهذه النتيجة، وصل رصيد ليفربول إلى 70 نقطة مقابل 71 لحامل اللقب مانشستر سيتي، فيما رفع إيفرتون رصيده إلى 37 نقطة في المركز العاشر. وخلال اللقاء شارك القائد جوردان هندرسون مكان جيمس ميلنر، في وقت احتفظ المهاجم البلجيكي ديفوك أوريجي بمكانه في التشكيلة الأساسية على حساب البرازيلي روبرتو فيرمينيو. (أولي سكراف ـ أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3103

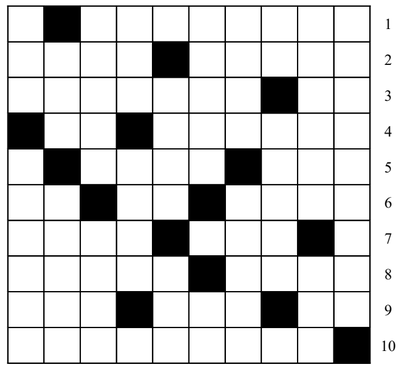

أفقيا

1- مادة تدخل في صناعة الأكياس وأغلفة الطعام والحقائب – 2- مدينة فرنسية – مهنة من يعمل في الأرض – 3- ضمير متصل – منطقة ساحلية في الهند – 4- أبن المغني خوليو إغليسياس – خاصتها بالأجنبية – 5- أملك – مشروب مصنوع من الشعير المختمر – 6- من الأعداد – فضاء – للإستدراك – 7- أحرف متشابهة – آلة بصرية تُرى فيها دقائق كريات الدم – 8- مخرج سينمائي أميركي راحل إشتهر برسومه المتحركة – عائلة فيزيائي سويسري نمساوي راحل حصل على جائزة نوبل عام 1945 لبحوثه عن الكهارب – 9- ثقال في لعبة الطاولة – مصيبة وحلول الشرّ – ملك بالأجنبية – 10- جزيرة سياحية في الخليج تجاه مدينة طريف في أبو ظبي

عمودياً

1- فقيه وأديب وشاعر سوري قديم وُلد في معرة النعمان وتوفي بمرض الطاعون من مؤلفاته "تتمة المختصر في أخبار البشر" – 2- عاصمة أفريقية – عشار من أرياحا أضاف المسيح وإعطى الفقراء نصف أمواله كما جاء في الإنجيل – 3- عكسها دق الجرس – نبات طيّب الرائحة يُعرف بالحبق – 4- إنسانيّ أو ما يليق بالإنسان – ماركة سيارات – 5- يساير ويجاري أحداث العصر – للنداء – 6- مدينة بلجيكية – رطوبة في الحائط من جراء الماء – 7- وكالة أنباء عربية – عاصمة أوروبية – 8- نرديفه – يُلبس في الرجل – 9- احرف متشابهة – عائلة شاه إيران – 10- بيت الفار – عاصمة عربية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- دمنهور – جرش – 2- يعسوب – بويك – 3- رب – نرسيس – 4- شرود – حوربب – 5- جؤالك – فا – 6- يشارك – و ت هـ ر – 7- رادو – لمس – 8- لب – يلفّ – 9- نف – باناما – 10- إيليا كازان

عمودياً

1- دير شبيغل – 2- معبر – بنّي – 3- نس – وجار – فل – 4- هوندوراس – 5- وبر – أكدّ – يا – 6- سحل – وياك – 7- بيوكو – لنا – 8- جوسر – تلفاز – 9- ري – يفهم – ما – 10- شكيب أرسلان

sudoku 3103

	1		5		9	4		
2	4	3						
	8			1		6	7	2
9			2		1			
7	5						1	4
			8		5			3
8	6	5		3				
						8	9	5
		1	7		8			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3102

2	1	8	3	4	5	7	9	6
7	9	4	8	1	6	2	5	3
6	5	3	2	7	9	1	8	4
4	7	1	6	9	8	5	3	2
9	2	6	1	5	3	4	7	8
3	8	5	7	2	4	9	6	1
5	6	2	4	8	7	3	1	9
1	3	9	5	6	2	8	4	7
8	4	7	9	3	1	6	2	5

مشاهير 3103

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي فرنسي (1740-1814) وشاعر وارستقراطي ثوري. كانت رواياته فلسفية وسادية متحررة من كافة قوانين النحو الأخلاقي. إحتجز مراراً في عدّة سجون

6+8+2+5+7+4 = ماركة ساعات ■ 10+9+1+3 = خلاف أشقر ■ 11+1= يجري في العروق

حل الشبكة الماضية: بسمة بنت سعود

إعداد نعوم مسعود

حول العالم

تورينو يعمّق جراح كييفو

فاز تورينو على ضيفه كييفو فيرونا بثلاثيّة نظيفة في الجولة السادسة والعشرين من الدوري الإيطالي. وعانى «التورو» لإلحاق الخسارة بكييفو، إذ انتظر حتى الدقيقة الـ76 لافتتاح التسجيل عبر مهاجمه الدولي الإيطالي أندريا بيلوتي، قبل أن يعزز تقدمه بهدفين في الوقت بدل الضائع عبر توماس رينكون (د90+2) وسيموني تساتسا (د90+3). وعزز تورينو موقعه في المركز السادس برصيد 41 نقطة بفارق الأهداف أمام لاتسيو الذي كان قد تغلب على جاره روما السبت الماضي، فيما تجمد رصيد كييفو فيرونا عند 10 نقاط في المركز الأخير.

بداية حزينة

استهل المدرب الإيرلندي الشمالي براندن رودجرز عودته إلى الدوري الإنكليزي الممتاز ومشواره مع فريقه الجديد ليستر سيتي، بخسارة أمام مضيفه واتفورد بنتيجة (1-2)، في الجولة التاسعة والعشرين. وكان ليستر سيتي تعاقد الثلاثاء الماضي مع رودجرز الذي كان يشرف على تدريب سلتيك الاسكتلندي، خلفاً للمدرب الفرنسي كلود بويل الذي أقيل من منصبه على خلفية النتائج السيئة. وأتت خسارة ليستر بعد أيام من تحقيقه الفوز على ضيفه برايتون (2-1) في الجولة الثامنة والعشرين.

تكريم لبيكهام

كرّم لوس أنجليس غالاكسي الأميركي النجم الإنكليزي السابق ديفيد بيكهام بكشف الستار عن تمثال له خارج ملعبه مع انطلاق الموسم الكروي الجديد في أميركا. ودافع القائد السابق للمنتخب الإنكليزي عن ألوان الفريق بدءاً من عام 2007، وشكل قدومه نقطة تحول بالنسبة إلى اللعبة في الولايات المتحدة حيث تحظى

رياضات أخرى بشعبية أكبر، خصوصاً «البايسبول» وكرة السلة. وقال بيكهام، «من اليوم الأول لوصولي مع فيكتوريا وأولادنا إلى المدينة، شعرنا أننا في منزلنا، وسنبقى ممتنين لذلك إلى الأبد».

تشيلسي يواصل صحوته

واصل تشلسي صحوته بفوزه الثمين على مضيفه وجاره فولهام بنتيجة (2-1). وهو الفوز الثاني توالياً لتشلسي منذ خسارته الكبيرة أمام مانشستر سيتي بنتيجة (0-6) في الجولة الخامسة والعشرين. وعزز «البلوز» موقعهم في المركز السادس برصيد 56 نقطة بفارق نقطة واحدة خلف جاره الأخر آرسنال المتعادل مع توتنهام (1-1) السبت الماضي. ومني فولهام بخسارته الـ20 هذا الموسم والخامسة توالياً والأولى بقيادة مدربه المؤقت سكوت باركر الذي جاء خلفاً للإيطالي كلاوديو رانييري المقال من منصبه.

البايرن يعادل بوروسيا دورتموند

تنفس شتوتغارت الصعداء بفوزه الكبير على ضيفه هانوفر (5-1) في قمة القاع في المرحلة الرابعة والعشرين من الدوري الألماني لكرة القدم. وحسم شتوتغارت نتيجة المباراة في شوطها الأول بتسجيله ثلاثة أهداف عبر ماريو غوميز (4) والتركي أوجان محمد كاباك (16 و45). وقلّص الضيوف الفارق في الدقيقة 69 بواسطة البرازيلي جوناثاس كريستيان، لكن شتوتغارت ردّ بثنائية للسويسري ستيفن زوبير في الدقيقتين 79 و82.

وهو الفوز الخامس لشتوتغارت هذا الموسم والأول بعد 6 هزائم وتعادلين، وتحديداً منذ تغلبه على ضيفه برلين (2-1) في المرحلة الخامسة عشرة. وعزز شتوتغارت موقعه في المركز السادس عشر الذي يخوض صاحبه دوراً فاصلاً مع ثالث الدرجة الثانية من أجل البقاء في الدرجة الأولى، برصيد 19 نقطة، موسعاً الفارق إلى 5 نقاط عن هانوفر السابع عشر قبل الأخير.

وكان بايرن ميونيخ قد فاز في مباريات نهاية الأسبوع على بوروسيا مونشنغلادباخ (5-1)، ليتساوى بالنقاط مع بروسيا دورتموند بعد مرور 24 جولة من عمر البوندسليغا. وعبّر نيكو كوفاتش، مدرب بايرن ميونخ، عن سعادته بالفوز والتساوي بالنقاط مع المتصدر. وقال في تصريحات أبرزتها صحيفة «كيكر» الألمانية، «أنا سعيد للغاية بالمباراة، وكان بإمكاننا زيادة حصيلة الأهداف بهدف أو اثنين آخرين».

نيس يعود وليك يعزز وصافته

عزز نادي ليل موقعه في المركز الثاني بفوزه على ضيفه ديجون (1-صفر) في المرحلة السابعة والعشرين من الدوري الفرنسي لكرة القدم. ويدين ليل بفوزه إلى النيران الصديقة بعدما حول المدافع ويسلي لاوتوا كرة أخطأ التعامل معها إثر تمريرة عرضيّة من لاعب وسط ليل جوناثان إيكوني في شباك فريقه (72). ورفع ليل رصيده إلى 54 نقطة في المركز الثاني من 16 فوزاً و6 تعادلات و5 هزائم، فيما تجمد رصيد ديجون عند 20 نقطة في المركز التاسع عشر مع 20 نقطة.

وحقق ليل، الذي تعادل في مباراتيه السابقتين في الدوري، فوزه التاسع على أرضه هذا الموسم مقابل 4 تعادلات وخسارة أمام تولوز (2-1). ولم يخسر ليل في مبارياته الثماني الأخيرة في الدوري، إذ فاز 6 مرات وتعادل مرتين، وهي أفضل سلسلة له منذ آذار/ مارس 2016. وفي مباراة ثانية، عاد نيس إلى سكة الانتصارات بعد خسارتين توالياً بفوزه على ستراسبورغ 1-صفر، سجله العائد إلى الملاعب بعد شهر من الغياب الجزائري يوسف عطال بيسراه إثر تمريرة عرضية من سانت-ماكسيمان (20). وفي مباراة ثالثة، حافظ نانت على نظافة شباكه في ثلاث من مبارياته الأربع الأخيرة في الدوري، وعاد بتعادل ثمين أمام مضيفه غانغان.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الاعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ 666314 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الراقص مع الفيل [1]

جعفر البكلي *

حدج أحمد بن بلة مبعوثَ بورقيبة بنظرة حادّة، ثم قال له ساخطاً: «أنتم تلعبون، من وراء ظهورنا، لعبة وسخة! ماذا يريد بورقيبة بالضبط؟! ما الذي يخطط له رئيسك مع ديغول؟! تريدون أن تسرقوا جزءاً من الصحراء الجزائرية، أليس كذلك؟! تستغلّون ظروفنا، و انشغالنا بالحرب لتقاسمونا ضدنا؟!». ردّ الطاهر بلخوجة (1) على احتجاجات بن بلة، وهو يحاول أن يهدّئ من روع الزعيم الجزائري الغاضب، فقال له: «المعلومات التي وصلت لك، يا سي أحمد، ليست صحيحة. والرئيس بورقيبة أحرص الناس على إيجاد حلّ يرضي الجزائريين. إنّ قضيتكم هي قضيته الشخصية، وهو يحمل همّها في كل المحافل، ويتحدث عنها في كل لقاءاته الدولية». صاح بن بلة، وهو يلوّح بيديه، وقد تملّكه الغضب: «ومن قال لبورقيبة أن يحمل همّنا؟! من الذي طلب منه أن يتحدث باسمنا؟! قال: يحمل همّنا قال! ليترك همّنا وشأنه، وسنكون في خير».

سكت بن بلة، وهو يرتجف من الغيظ، فأكمل الهجمة محمد خيضر. أخذ الرجل يمسك رقبته بكلتا يديه، علامة على الخنق الذي تتعرض له الثورة الجزائرية: «أنتم تريدون تضييق الخناق علينا، ولكننا لن نترك لكم سبيلاً لذلك. لقد دخلت الثورة الآن مرحلتها الحاسمة، وقريباً جداً سننتصر. وبدل أن يساعدنا أشقاؤنا التونسيون، في هذه الفترة الحرجة من عمر الثورة، هاّ أنتم تتآمرون ضدنا مع الفرنسيين. يا للعار! حكومة تونس تقوم بمنع عبور الأسلحة إلى المجاهدين، من أجل إخماد الكفاح الجزائري». رد بلخوجة غاضباً، وهو متعجب من هذه الافتراءات القاسية التي تُكال ضد حكومته، فقال بحدة: «ليس صحيحاً! كل ما ذكرتموه ليس صحيحاً! اذكروا لي دولة أخرى صنعت معكم ما صنعته تونس؟! نحن الذين منحنا لكم أرضنا، وفتحنا أمامكم حدودنا، وقدمنا في سبيل قضية الجزائر أبناءنا... ماذا حدث في ساقية سيدي يوسف؟! ألم تختلط دماؤنا بدمائكم؟! قولوا لي: أين يوجد مقر الكولونيل بومدين؟! أليس في غار الدماء التونسية؟! وأين ينتشر جنود جيش التحرير الجزائري؟ أليسوا على أرضنا؟! وأين مقر فرحات عباس، رئيس حكومتكم المؤقتة، وأين يعيش وزراؤه؟! أليسوا في تونس العاصمة؟! تقول لي: إننا نمنع عنكم السلاح؟! حسناً، ومن أين يأتيكم السلاح إذاً؟! هل ينزل عليكم من السماء، أم ينبت لكم من باطن الأرض؟!». قال خيضر بانفعال: «أنتم تمنعون إيصال شحنات سلاح قادمة لنا من دول الكتلة الشرقية. وتمنعون دخول مستشارين عسكريين تطوّعوا لمؤازرتنا، وجاؤوا من كوبا، ومن الصين». ردّ بلخوجة: «غير صحيح. شحنات السلاح التي جاءتكم من الصين، بعد مؤتمر باندونغ، أوصلناها إليكم». لوّح خيضر بيده ساخراً: «باندونغ؟ هذا منذ ست سنوات! أي قبل أن يأتي رئيسك العظيم إلى الحكم!».

«لا تُسئ إلى رئيسي!»

أصبح الجدال التونسي الجزائري عنيفاً ومريراً، وحاول رابح بيطاط أن يهدئ من حدّة الحوار المشتعل، فيما بقي محمد بوضياف، وحسين آيت أحمد يتابعان المشهد بصمت، ويرمقان بعيون ملؤها الريبة والشك، ذلك الموفد الجزائري الذي جاء إليهم زائراً في مقر احتجازهم في «شاتو دي لا فيساربدير». قال بلخوجة للزعماء الجزائريين: «تتهمون بورقيبة بخيانتكم! لولا هذا الرجل الذي توسط لدى ديغول للتخفيف عنكم، لكنتم ما زلتم إلى الآن قابعين في حصن جزيرة إيكس». قال بن بلة متهكماً: «هل تظن حقاً أننا نهتم بتحسين ظروف سجننا؟! أبلغ بورقيبة إذاً بأن اهتماماتنا أكبر بكثير من البقاء في سجن، بل أكبر كثيراً من البقاء على قيد الحياة». ساد الصمت الثقيل لبرهة من الوقت، قبل أن يُخرج بن بلة مظروفاً من جيب سترته، ويمدّه إلى بلخوجة، وهو يقول له: «هذا خطاب إلى رئيسك. كتبتُه البارحة، حين أعلموني بأنك قادم إلينا. أعطه لبورقيبة، من فضلك». رمق بلخوجة المظروف بعين قلقة، ثم مدّ يده وتسلمه. تردد قليلاً قبل أن يقرّر فتح الظرف، والاطلاع على ما يتضمنه. قرأ الدبلوماسي التونسي نص رسالة بن بلة بتمعن، ثم أعادها إلى كاتبها قائلاً له: «هذا أسلوب لا يليق أن تخاطب به رئيس الدولة التونسية. وأنا أرفض أن أحمل هذه الرسالة المسيئة إلى رئيسي». اكفهرّ الجو أكثر في جمال عبد الناصر، بعد أن خاض معركة السويس ضد المعتدين. لم يكن عبد الناصر، قبل السويس إلا واحداً من ساسة العالم الثالث. ثم صار، بعد السويس، زعيم العالم العربي كلّه، بل زعيم العالم الثالث أيضاً. فلمَ لا يصنع بورقيبة كما صنع ناصر؟! ولمَ لا يغامر في سبيل المجد والعظمة؟! وهل ناصر أشجع منه؟! هل ناصر أصلب منه عوداً، وأقوى شكيمة، وأصلب موقفاً؟! كلا. وكذلك مضى بورقيبة يحشد شعبه من أجل خوض المعركة العظمى في بنزرت. ولم يترك الزعيم التونسي وسيلة دعائية، أو أداة تحريضية إلا استخدمها لتجييش الشعب من أجل القتال. استنفر بورقيبة الشعراء، والفنانين، والصحفيين، والرياضيين، ورجال التعليم، والحزبيين وخطباء المساجد، والخاصة والعامة جميعاً. وعلى مدى أيام متتالية في شهر تموز/ يوليو 1961، كان بورقيبة يؤذن في الناس بالجهاد، فيأتيه الرجال أفواجاً، من كل فجٍّ عميقٍ. وفي أواسط ذلك الشهر الملاهب تجمّع في النّفر الشمالي للبلاد التونسية عشرات الآلاف من المتطوعين المتحمسين لمقاتلة المستعمر، وكنسه نهائياً عن أرض تونس. ولبس بورقيبة لباس الحرب، ووضع فوق رأسه قبعة عسكرية لأول مرة في حياته (وآخر مرة). ثم مضى إلى جبهة بنزرت ليرقص، مع الرجل الذي سمّاه فيلاً، رقصة الحرب.

رامبويه، باريس ـ 1961 (مجموعات التوليف الفرنسية)

التي أحدثها عدوان فرنسا الوحشي على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية (2)، وكذلك بعد تصلب مواقف الحكومة الفرنسية، ورفضها إجراء مفاوضات مع نظيرتها التونسية للجلاء عن آخر قاعدة عسكرية لها في بنزرت، شمالي تونس. وظنّ بورقيبة أنّ ديغول حين دعاه لزيارة أخيراً، قد لان بعد طول تصلب واستكبار، بيد أنّ الرئيس التونسي وجد «الفيل» - كما كان يحب أن يسمّي ديغول في مجالسه الخاصة - ما زال أنوفاً متكبراً متشدداً. ولم يكتفِ ديغول بالإعراض عن صفقة بورقيبة لتقسيم الجزائر، وإهمال مقترحاته بخصوص لتقسيم ترسيم حدود تونس الجنوبية، بل تحاشى الخوض في قضية قاعدة بنزرت العسكرية. وبدا جلياً أنّ أهداف الرجلين ليست متطابقة بالمرّة. كان ديغول يريد من بورقيبة أن يؤدي دوراً آخر يختلف تماماً عمّا كان يسعى له الزعيم التونسي، ويحلم به. لم يرَ الجنرال في بورقيبة إلّا مجرد معين لفرنسا، مهمته هي شدّ وثاق الذبيحة، والقبض على قوائمها ليتسنى للذبّاح الفرنسي أن يمرر سكينه بسهولة على رقبة الجزائر الثائرة. ورغم أنّ

> اعتقد الرئيس التونسي أنه مؤهلٌ أكثر من غيره لكي يؤدي الدور البارز في حلّ قضية الجزائر

ديغول أفاض في استرضاء بورقيبة، فأقام له مأدبة عشاء فاخرة في قصر رامبويه، وأسكنه في الجناح الملكي الذي كان يقيم فيه فرانسوا حاكم تونس، ويرضي غروره المشهور (3)، إلّا أنّ المطالب الفرنسية كانت كريهة ودنيئة إلى درجة أزعجت بورقيبة نفسه، وكدّرته.

الباحث عن دور

كانت خيبة آمال بورقيبة مؤلمة له. ولم يستسغ الرجل عدم استجابة الفرنسيين والجزائريين معاً لمساعيه، ولا تجاهلهم لمطالبه. وحزّ في نفسه أنّ الآخرين، وهو الذي لم يضنّ عليهم بشيء، يمنعون عنه دوراً يبرزه أكثر فأكثر في المسرح الإقليمي. ولا شك في أنّ بورقيبة كان يرى في نفسه زعيماً قديراً، ومحنكاً، وجديراً بالحصول على مكانة دولية لم تتحها له ظروف دولته الصغيرة الفقيرة. واعتقد الرئيس التونسي أنه مؤهلٌ أكثر من غيره لكي يؤدي الدور البارز في حلّ قضية الجزائر. أليست دولته هي التي تتحمل أعباء لجوء عشرات الآلاف من النازحين الجزائريين، وعلى أرض بلاده يستقر ساسة الجزائر، ومن حدوده الغربية يواجه الثوار عدوهم الفرنسي؟ فمن أحقّ منه بمخاطبة الثوار عدوهم الفرنسي؟ فمن أحقّ منه بمخاطبة الفرنسيين؟ ومن أولى منه بأن يطرح مبادرات لحلّ أزمتها، وإقامة السلام على ربوعها؟! وإذا كانت هذه هي الحقائق على أرض الواقع، فعلامَ يتجاهلها الآخرون، ولا يعيرونها؟! ولماذا لا يعترفون له بفضل، ولا يقرّون له بقدر، ولا يقبلون منه أن يقوم بدور؟!

قرّر الحبيب بورقيبة أن يصعّد مواقفه ليحرج شارل ديغول، وليفرض احترام الجميع له، وخصوصاً أولئك الذين دأبوا على اتهامه من إذاعة «صوت العرب» بأنه عميل لفرنسا، وبيدق في يد الغرب، ومتاجر بقضيتي تونس والجزائر، ومفرّط في حقوق شعبه وأمّته. عزم بورقيبة على أن يواجه «الفيل»، ويروضه، ويجعله يجثو أمامه. وبدا الزعيم التونسي، وكأنه أصبح مسكوناً بهاجس إثبات نفسه أمام العالم أجمع. فإما أن يتضخم حجمه، ويصير زعيماً عالي القامة والمقام، مثل ديغول، أو أن يبقى سياسياً صغيراً قزماً مدى الدهر. ولعلّ بورقيبة، وهو يحسب حساباته قبل خوض معركة بنزرت، تأمّل ملياً في تلك المكانة العجيبة التي وصل إليها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بعد أن خاض معركة السويس ضد المعتدين. لم يكن عبد الناصر، قبل السويس إلا واحداً من ساسة العالم الثالث. ثم صار، بعد السويس، زعيم العالم العربي كلّه، بل زعيم العالم الثالث أيضاً. فلمَ لا يصنع بورقيبة كما صنع ناصر؟! ولمَ لا يغامر في سبيل المجد والعظمة؟! وهل ناصر أشجع منه؟! هل ناصر أصلب منه عوداً، وأقوى شكيمة، وأصلب موقفاً؟! كلا. وكذلك مضى بورقيبة يحشد شعبه من أجل خوض المعركة العظمى في بنزرت. ولم يترك الزعيم التونسي وسيلة دعائية، أو أداة تحريضية إلا استخدمها لتجييش الشعب من أجل القتال. استنفر بورقيبة الشعراء، والفنانين، والصحفيين، والرياضيين، ورجال التعليم، والحزبيين وخطباء المساجد، والخاصة والعامة جميعاً. وعلى مدى أيام متتالية في شهر تموز/ يوليو 1961، كان بورقيبة يؤذن في الناس بالجهاد، فيأتيه الرجال أفواجاً، من كل فجٍّ عميقٍ. وفي أواسط ذلك الشهر الملاهب تجمّع في النّفر الشمالي للبلاد التونسية عشرات الآلاف من المتطوعين المتحمسين لمقاتلة المستعمر، وكنسه نهائياً عن أرض تونس. ولبس بورقيبة لباس الحرب، ووضع فوق رأسه قبعة عسكرية لأول مرة في حياته (وآخر مرة). ثم مضى إلى جبهة بنزرت ليرقص، مع الرجل الذي سمّاه فيلاً، رقصة الحرب.

* كاتب عربي

الهوامش:

(1) سرد الطاهر بلخوجة، مبعوث بورقيبة إلى الزعماء الجزائريين الخمسة، أجزاءً من الحوار الذي دار بينه وبين معتقلي «شاتو دي لا فيساربدير» في الصفحات 62 و63 و64، من كتابه «الحبيب بورقيبة - سيرة زعيم» (الدار الثقافية للنشر، القاهرة 1999)

(2) سحبت الحكومة التونسية سفيرها من باريس، بعد أحداث يوم 8 شباط/ فبراير 1958 الدامية. وفي أعقاب المجزرة الشنيعة التي اقترفها سلاح الجو الفرنسي. فقد أغار على سوق مكتظ بالناس، وعلى مدرسة ابتدائية للأطفال في بلدة ساقية سيدي يوسف، غربي البلاد. وكانت تعلة الفرنسيين أنّ هذه القرية الحدودية يأوي إليها المقاومون الجزائريون. وبلغت حصيلة المجزرة اثنين وسبعين شهيداً، بينهم خمسة عشر تلميذاً، إضافة إلى مئات الجرحى. واللافت أنّ كافة الدول العربية تضامنت، يومئذ، مع تونس، فسحبت سفراءها من باريس احتجاجاً على المذبحة الفرنسية. ولم ينأ بنفسه عن هذا الإجماع العربي سوى لبنان الذي خُيِّرت حكومته بين ألّا تأبه لدماء المدنيين التونسيين، وأن تُبقي على روابطها الوطيدة مع فرنسا.

(3) لا شك في أنّ بورقيبة كان رجلاً نرجسياً، وكان الرجل يصرّح جهاراً بأنه «هو الذي خلق تونس، وكانت قبله تراباً، وغباراً». وادعى، ذات مرة، أنه في مقام محمد نبي المسلمين، فهو يحق له أن يبدّل في شريعة الإسلام، وأن يغيّر، بحسب ما يجده من المصلحة. وقال بورقيبة مراراً إنه خامس خمسة عظماء، أنجبتهم إفريقيا الشمالية، عبر تاريخها: حنبعل (هانيبال)، ويوغرطة (الملك النوميدي الذي قاد المقاومة ضد روما)، وسان أوغسطين (القديس أوغسطينوس)، وابن خلدون. ولقد تملك جنون العظمة بورقيبة، فجعل يبني له تماثيل في كل مكان أيخلّد ذكره وصورته. ثم صار الرجل، في آخر عمره، مهووساً بالخلود. ولقد أرسل، عام 1973، وزير خارجيته محمد المصمودي إلى ليوبلد بريجنيف، طالباً من الزعيم السوفياتي أن يرسل إليه خبراء في التحنيط. وتعجب بريجنيف من هذا الطلب، فأسرّ له المصمودي بأن بورقيبة يريد من أولئك الخبراء أن يحنّطوا جثمانه إذا مات، ويحفظوا جسده من التحلل، لكي يُعرض أمام الملأ، كما هو حال لينين. ورمق بريجنيف وزير خارجية تونس باستغراب، ثم قال له متهكماً: «وهل يظن رئيسك بورقيبة أنه

الدولة الواحدة
آن الأون لإعادة إحياء النقاش

طارق دعنا *

لم يعد يخفى على أحد حقيقة أن حلّ الدولتين قد انتهى إلى الأبد، وذلك بعد أن أفضى ربع قرن من عملية أوسلو العقيمة إلى وقائع على الأرض لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. «فالاحتلال العسكري» كمصطلح يُستخدم لوصف الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، أصبح مصطلحاً بائداً ومُضلّلاً. فما نجده على الأرض بإقرار الجميع هو توليفة معقّدة من الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري جعلت حياة الفلسطينيين مستحيلة في كيان سيادي مستقل. أما المتطلبات المسبقة الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية فهي في الواقع العملي غير موجودة. وفي حين بات الجسم السياسي الفلسطيني يعاني من انقسام حاد ويفتقر إلى الاستقلالية الحقيقية، تعاني القواعد المناطقية والاجتماعية من شدة التجزؤ والتشرذم، وتم ترك فلسطيني الشتات واللاجئين بدون تمثيل. أما الاقتصاد، فما زال أسيراً ومعتمداً في هيكله على اقتصاد الاحتلال والمساعدات الدولية.

تشير الإجراءات الأخيرة المنسّقة خطواتها بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مثل نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقطع المساعدات كلياً عن وكالة الأونروا وإغلاق مؤسساتها في القدس، وقبلها إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد تخلّتا فعلياً عن حل الدولتين الوهمي بهدف منح إسرائيل الهيمنة الكاملة على حساب الحقوق الفلسطينية الأساسية غير القابلة للتصرف.

وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي وغيره من الفاعلين في المجتمع الدولي ما يزالون متمسكين قولاً لا فعلاً بحل الدولتين، فإنهم عاجلاً أم آجلاً سيدركون أن الجمود قد وصل إلى نقطة اللاعودة بالرغم من كل المعونة والمساعدات التي أُنفقت حتى الساعة على بناء المؤسسات الفلسطينية. وهذا يعني أنه ما عاد من أفق لإدارة الصراع إلى أجل غير مسمى. وفي حين أن «صفقة القرن» التي اقترحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحمل إجحافاً بغيضاً صريحاً بحق القضية الفلسطينية، إلا أنها قد تتسبب عن غير قصد في إحراز تقدم كبير نحو بدائل أخرى.

إحياء فكرة الدولة الواحدة

شهدت السنوات الأخيرة زيادةً ملحوظة في عدد المبادرات التي تروّج لبدائل تدعو في غالبيتها العظمى إلى نظام واحد. وقد خضعت الأشكال المقترحة لهذا النُظام الواحد (دولة ديمقراطية، ثنائية قومية، توافقية، فيدرالية، ديمقراطية متعددة الثقافات) على الأرض الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط للنقاش في الماضي والحاضر. ولكن عودة النقاش من جديد حول الدولة الواحدة يُعزى إلى فهم أكثر واقعية لتلاشي مسار حل الدولتين، سواء كان هذا الفهم مقصوداً أم غير مقصود، بالرغم من العقبات الهائلة الماثلة في طريق الدولة الواحدة. وفي هذا السياق، يرى المؤيدون لرؤية الدولة الواحدة بأنها تقدم حلاً عادلاً للاستبداد الاستعماري الذي تتسم به العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، بحيث يوفر الإطار المؤسساتي الأخلاقي لإعادة تصور الدولة على أساس المساواة في المواطنة والتمثيل الديمقراطي. وثمة ثلاثة منظورات أساسية متكاملة تشكّل أساس النضال من أجل الدولة الواحدة. أولاً، لا بد لحلّ الدولة الواحدة أن ينطلق من الاعتراف بالاستعمار الغاشم لفلسطين التاريخية، والتداعيات التي خلّفتها النكبة الفلسطينية على نطاق واسع، يصاحبها تفكيك الأيديولوجية الصهيونية للدولة. وينبغي أن تقترن هذه الخطوة بحلّ عملي لاستعادة العدالة والحقوق الفلسطينية كاملة بما فيها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. ثانياً، إن ما نشهده على الأرض اليوم هو دولةٌ واحدة بحكم الواقع تعتمد على التوسع الاستعماري والتمييز المؤسسي لتفضيل جماعةٍ قومية واستبعاد الأخرى، ولا بد من تفكيك هذه الهياكل والسياسات، وإعادة صياغتها لتصبح شاملة ومُنصفة. ثالثاً، على الرغم من سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها إسرائيل، فإن الواقع على الأرض يبيّن أن الإسرائيليين والفلسطينيين مرتبطون بعلاقات إقليمية واقتصادية متشابكة - حتى وإنْ كانت مبنيةً على أرضية غير متكافئة البتة. وبالتالي وجب تفكيك هذا التفاعل الاستعماري لاستيفاء المتطلب الأساسي لوجود دولة تستوعب مواطنيها كافة.

الصهيونية والدولة الواحدة

يهيمن على الفكر السياسي الصهيوني المعاصر طيفٌ من الأفكار اليمينية والفاشية ترى بمجملها أن الدولة الواحدة تعني إسرائيل العظمى. وما انفكّ هذا التصور يكتسب زخماً في أوساط الساسة الإسرائيليين والحركات الاستيطانية والمجتمع بعمومه أيضاً. فمعظم الإسرائيليين لا يعترفون بالضفة الغربية كأرض محتلة، في حين تتجذّر في اعتقادهم الواهم نظرية «التفوق العرقي اليهودي» الذي ينسبه الصهاينة لأنفسهم.

يثق هؤلاء بأن تكرار تجربة جنوب أفريقيا في الفصل العنصري، بشكل أكثر عنفاً وإبادةً، سوف يؤمّن الصبغة اليهودية للدولة. كما يرون في ضمّ الضفة الغربية، جزئياً أو كلياً، بحيث يظل الفلسطينيون محاصرين، ومحرومين من حقوقهم، وخاضعين للتمييز والاضطهاد. وهذا الطرح، بالطبع، يستثني قطاع غزة الذي من شأن كثافته السكانية أن تهدد الغالبية اليهودية في إسرائيل، فيتركه القديمة، فاقداً الرؤية والقوة، مع أن فكرة كفكرة الدولة الواحدة تفترض بداهةً أن تخرج من لدن القوى التقدمية.

ولكن في المقابل، تحظى فكرة الدولة الواحدة بقبول متزايد لدى فئات الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم أنها لم تختمر بعد لدى الفلسطينيين عامة التي يؤيد نسبة متزايدة منهم فكرة حل الدولة الواحدة. ولعلّ هذا التوجه المتنامي ناجمٌ من خيبة الأمل بالوضع الراهن الذي يمكن أن يستمر لسنوات، ويحظى حل الدولة الواحدة بشعبية ملحوظة في أوساط الفلسطينيين داخل أراضي 1948 وفي الشتات.

سيناريوهات المستقبل

لن تكون فكرة الدولة الواحدة، كاستراتيجية نضالية، مستحيلة في المدى البعيد. وبالنظر إلى طبيعة الصراع الاستعماري المستعصي منذ قرن، لا بد من صياغة استراتيجية تحقيق الدولة الواحدة كنضال مديد يراعي التعقيدات والصعوبات المتنوعة التي قد تنشأ. وثمة سيناريوهان ممكنان يوضحان كيف قد يتحول الفلسطينيون نحو هذا الخيار:

1. السيناريو الأقل أرجحية هو أن الصدمة الناجمة عن «صفقة القرن» أو إقدام إسرائيل أحادياً على ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية قد تحمل القادة الفلسطينيين والأحزاب السياسية على وضع خلافاتهم جانباً وتبنّي موقف استراتيجي جديد يكون حل الدولة الواحدة أحد خياراته. أما إذا انصاعت السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية للرغبة في ضمان بقاء النخبة واستقرار مؤسساتهم في ظل الظروف الجديدة، فسيكون هذا على الأرجح بداية النهاية لفصل طويل من الجمود السياسي الفلسطيني.

2. السيناريو الأرجح هو حتمية ظهور قوى وقيادة جديدة في السنوات المقبلة. وسيعتمد هذا السيناريو المستقبلي على نشوء أجيال شابة تكتسب من تجربتها اليومية في العيش في ظل البنية الاستعمارية والفصل العنصري وعياً ومنظوراً جديداً. فكلما تعرضت أكثر للتمييز والاضطهاد، أُخرطت في نضال بديل مهما بلغت الحوافز الاقتصادية المستخدمة لإسكاتها. ولربما سيستوعب الكفاح الذي ستتبنّاه تجربة النضال الشعبي الواسع والعصيان المدني، بالإضافة إلى أساليب المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على المستوى الدولي. ربما ما سيدفع هذا الجيل المستقبلي نحو الكفاح من أجل المساواة والحقوق السياسية والتمثيل هو أن ذلك سيكون الخيار الوحيد المتاح أمامه. وسيبدو له حلّ الدولة الواحدة أكثر واقعيةً مما مضى.

الإدارة الكارثية للشأن الفلسطيني وعوز الإرادة السياسية، ليس إلا أمنيات. إذ تدرك قيادة السلطة الفلسطينية جيداً أنها عالقة في المنتصف، فلا تستطيع التقدّم ولا العودة إلى الوراء. يظهر ذلك في تآكل شرعية السلطة الفلسطينية ونظرة عدم ثقة الشعب بها والتي تزداد يوماً بعد يوم. ولكن استمرار شرعية هذه السلطة على الأرض مرهون في أحسن الأحوال في المحافظة على استقرارها الراهن بغض النظر عن الديناميات المتغيرة على الأرض. فاستدامة صلاحيتها يرتبط في المقام الأول في قمع المعارضين السياسيين في الداخل أو استيعابهم في مؤسساتها. ومن أجل ضمان احتكارها ميدان العمل السياسي المحلي تعمل السلطة على إعاقة الحركات الناشئة الباحثة عن بدائل، كالنضال من أجل خيار الدولة الواحدة.

وهذه المقاربة تنطبق على حكومة حماس أيضاً في غزة التي تطغى أولويتها في استدامة حكمها على القطاع المدمّر على باقي الأولويات. وبانضمام حماس متأخراً إلى قافلة المؤيدين لحل الدولتين في إعلان ميثاقها السياسي الجديد في 2017، فإنها تسعى للنهوض بأجندة تخدم الحركة وتروّج لنفسها على أنها معتدلة وواقعية تستأهل الاعتراف من المجتمع الدولي. ولكن ما لا تعيه حماس هو أنها فشلت في فهم الواقع الدولي والإقليمي والمعقد فهماً استراتيجياً. وبالمثل، ظل اليسارُ الفلسطيني، العاجزُ عن التغلب على أزمته القديمة، فاقداً الرؤية والقوة، مع أن فكرة كفكرة الدولة الواحدة تفترض بداهةً أن تخرج من لدن القوى التقدمية.

ولكن في المقابل، تحظى فكرة الدولة الواحدة بقبول متزايد لدى فئات الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم أنها لم تختمر بعد لدى الفلسطينيين عامة التي يؤيد نسبة متزايدة منهم فكرة حل الدولة الواحدة. ولعلّ هذا التوجه المتنامي ناجمٌ من خيبة الأمل بالوضع الراهن الذي يمكن أن يستمر لسنوات، ويحظى حل الدولة الواحدة بشعبية ملحوظة في أوساط الفلسطينيين داخل أراضي 1948 وفي الشتات.

سيناريوهات المستقبل

لن تكون فكرة الدولة الواحدة، كاستراتيجية نضالية، مستحيلة في المدى البعيد. وبالنظر إلى طبيعة الصراع الاستعماري المستعصي منذ قرن، لا بد من صياغة استراتيجية تحقيق الدولة الواحدة كنضال مديد يراعي التعقيدات والصعوبات المتنوعة التي قد تنشأ. وثمة سيناريوهان ممكنان يوضحان كيف قد يتحول الفلسطينيون نحو هذا الخيار:

1. السيناريو الأقل أرجحية هو أن الصدمة الناجمة عن «صفقة القرن» أو إقدام إسرائيل أحادياً على ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية قد تحمل القادة الفلسطينيين والأحزاب السياسية على وضع خلافاتهم جانباً وتبنّي موقف استراتيجي جديد يكون حل الدولة الواحدة أحد خياراته. أما إذا انصاعت السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية للرغبة في ضمان بقاء النخبة واستقرار مؤسساتهم في ظل الظروف الجديدة، فسيكون هذا على الأرجح بداية النهاية لفصل طويل من الجمود السياسي الفلسطيني.

2. السيناريو الأرجح هو حتمية ظهور قوى وقيادة جديدة في السنوات المقبلة. وسيعتمد هذا السيناريو المستقبلي على نشوء أجيال شابة تكتسب من تجربتها اليومية في العيش في ظل البنية الاستعمارية والفصل العنصري وعياً ومنظوراً جديداً. فكلما تعرضت أكثر للتمييز والاضطهاد، أُخرطت في نضال بديل مهما بلغت الحوافز الاقتصادية المستخدمة لإسكاتها. ولربما سيستوعب الكفاح الذي ستتبنّاه تجربة النضال الشعبي الواسع والعصيان المدني، بالإضافة إلى أساليب المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على المستوى الدولي. ربما ما سيدفع هذا الجيل المستقبلي نحو الكفاح من أجل المساواة والحقوق السياسية والتمثيل هو أن ذلك سيكون الخيار الوحيد المتاح أمامه. وسيبدو له حلّ الدولة الواحدة أكثر واقعيةً مما مضى.

> يهيمن على الفكر السياسي الصهيوني المعاصر طيفٌ من الأفكار الفاشية ترى ان الدولة الواحدة تعني إسرائيل العظمى

* محلل سياساتي في «شبكة السياسات الفلسطينية» ـ «الشبكة» وأكاديمي فلسطيني

على الغلاف

«الحُقرة» تعيد الجزائريين إلى حلبة السياسة

الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي تشهدها الجزائر ضد ولاية خامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة كانت مفاجئة للجميع. اعتقد الكثيرون أن ذكريات «العشرية السوداء» الدامية، وهي التسمية المعتمدة للصراع العنيف الذي شهدته الجزائر بين الجيش والمعارضة الإسلامية المسلحة وخلّف عشرات آلاف الضحايا، كانت كفيلة بدفع الجزائريين إلى القبول بالأمر الواقع حفاظاً على الأمن والاستقرار. ولا شك في أن الحروب المدمرة التي وقعت في ليبيا وسوريا منذ عام 2011 قد أسهمت هي الأخرى في تعزيز هذا الميل للقبول بالأمر الواقع، خصوصاً بعد اتضاح حجم التدخل الخارجي فيها ونتائجه الكارثية على البلدين.

لكن هذه الذكريات الأليمة والمخاوف لم تردع الجزائريين عن الخروج إلى الشوارع للتعبير عن رفضهم لـ«الحقرة»، أي الاحتقار باللغة الدارجة الجزائرية، التي تَسِم تعامل السلطة معهم عندما تُقرر هذه الأخيرة ترشيح رئيس مريض وعاجز عن ممارسة مهامه لولاية جديدة. وبمعزل عن هوية الطرف أو الأطراف التي تحاول توظيف الاحتجاج الشعبي الحالي لمصلحتها، وهي محاولات تقع باستمرار عندما تغيب الأحزاب عن المشهد، وبالتالي يفتقد الاحتجاج القيادة، فإن هذا الأخير هو بلا ريب بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية في البلاد، من ميزاتها دخول قطاعات شعبية بعينها إلى الحلبة السياسية، بعد أن أُخرجت منها لعقود. لقد انكسر جدار الخوف، وعاد الناس للاهتمام بالشأن العام، بعدما كانت ويلات الحرب الأهلية ومصاعب الحياة اليومية قد أبعدتها عنها. غير أن ترشيح بوتفليقة لاقى أيضاً معارضة قوية من قِبَل أجنحة أخرى في الدولة الجزائرية، وفي أوساط رجال الأعمال النافذين، انعكست بوضوح في مواقف بعض الصحف الرئيسية والمقربة منهم. يؤشر هذا الأمر إلى تزايد الانقسامات داخل السلطة، وهي انقسامات كانت قد برزت بوضوح مع إزاحة قادة أمنيين وعسكريين، كالجنرال توفيق مثلاً، احتلوا مواقع هامة ولعبوا أدواراً محورية في مراحل سابقة. قد تنجح أجنحة السلطة المختلفة في التوصل إلى توافق على صيغة تسوية في ما بينها كما نجحت في ذلك في الماضي. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنفسه، عندما تم انتخابه للمرة الأولى عام 1999، كان مرشح تسوية بين أجنحة السلطة. إلا أن على هذه الأجنحة أن تأخذ في الحسبان عودة الشعب مجدداً إلى حلبة السياسة، وبالتالي أن تحرص على أن تلبي صيغة التسوية المحتملة قدراً معقولاً من طموحاته وتطلعاته.

(الأخبار)

بوتفليقة يتنازل... مع وقف التنفيذ

لم يستجب الرئيس الجزائري لنداءات الحراك الشعبي الواسع الرافض لبقائه في الحكم. فقرّر إيداع ملف ترشحه للانتخابات الرئاسية لدى الجهات المعنية، مع التعهد بتقديم تنازلات كبيرة، من شأنها، بحسبه، التوطئة لميلاد جمهورية جديدة. تنازلات مؤجّلة يقابل الإعلان عنها استمرار التظاهرات التي يتوقع تصاعدها في مشهد متضاد يفتح الباب على تطورات كثيرة لا تبدو مآلاتها محسومة إلى الآن

الجزائر ــ **محمد العيد**

أدى الحراك الشعبي المستمر في الجزائر، منذ إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه، إلى تسارع كبير في الأحداث السياسية، من دون تبدل في موقف بوتفليقة، الذي يصرّ على الاستمرار في الحكم، على الرغم مما قد يكلفه ذلك من تداعيات على المستوى الشعبي. هكذا، قرر الرئيس، رسمياً، أمس، إيداع ملف ترشحه لدى المجلس الدستوري عبر أحد ممثليه، مثيراً مرة أخرى جدلاً قانونياً بين من يؤكد ضرورة أن يقدم المرشح ملفه بنفسه (رئيس الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات) ومن ينفي ذلك (المجلس الدستوري).

ترشُّح بوتفليقة تأكد بعدما حُبست الأنفاس طويلاً، ودارت توقعات بإمكانية رضوخه لمطالب التنحّي، خصوصاً بعد الإعلان عن نقله إلى سويسرا لإجراء فحوصات طبية (لم يُعلن رسمياً عن عودته بعد)، وهو ما فهمه بعض المتابعين، خطأ، أنه تمهيد لإيجاد مخرج مناسب للرئيس، بالقول إن الأطباء نصحوه بالخلود إلى الراحة، الأمر الذي يجعله غير قادر على إكمال السباق الانتخابي. لكن كل تلك التخمينات سقطت، بعدما بعث الرئيس، قبل يومين فقط، إشارة أكيدة إلى نية الاستمرار في ترشحه، عندما قام بتنحية مدير حملته الانتخابية عبد المالك سلال، وعيّن بدلاً منه وزير النقل الحالي عبد الغني زعلان، وذلك مباشرة بعد تظاهرات الجمعة الأخيرة الحاشدة ضد بوتفليقة.

تنحية سلال جاءت بعد فضيحة تسريب تسجيل صوتي له مع رجل الأعمال النافذ علي حداد، يتحدث فيه عن إمكانية الاعتداء على المحتجين بشكل بدا ساخراً، لكنه استُقبل في جوّ الغضب الشعبي على أنه تهديد للحراك الشعبي السلمي. غير أن التضحية بسلال لم تنجح أبداً في كبح جماح المطلب الأساسي للجزائريين المتظاهرين، وهو سحب بوتفليقة لترشحه، ما دفع محيط الرئيس إلى التفكير في إمكانية إقالة أحمد أويحيى، الوزير الأول الحالي، الذي أثار بدوره الاستفزاز عقب تصريحاته عن إمكانية تكرار النموذج السوري في الجزائر، عندما قال في البرلمان تعليقاً على التظاهرات: «أذكركم بأنه في سوريا بدأت أيضاً بالورود». وقابل المتظاهرون أويحيى بوابل من السباب في مسيرات الجمعة، مردّدين هتاف «الجزائر ليست سوريا»، ما يدفع إلى الاعتقاد بإقالة وشيكة للرجل، وإمكانية استبداله بعدد من الأسماء، أبرزها وزير الداخلية نور الدين بدوي، أو وزير الدولة المستشار لدى الرئيس رمطان لعمامرة، الذي يمتلك شبكة علاقات خارجية واسعة.

وضمن السعي المتواصل إلى إخماد الغضب الشعبي، لجأ الرئيس المترشح إلى توجيه رسالة للجزائريين، دعا فيها إلى تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة تلي الرئاسيات المقررة في نيسان/أبريل المقبل، في حال فوزه. وتعهّد بوتفليقة بعدم المشاركة في الانتخابات المبكرة، التي يفترض تنظيمها بعد «الندوة الوطنية» التي كان الرئيس أعلن أنه سيعقدها في رسالة ترشحه (10 شباط/فبراير) للقيام بإصلاحات سياسية عميقة، تنتهي بتعديل جذري للدستور. كذلك، قدم بوتفليقة أهم تعهد ظلت تنادي به المعارضة لسنوات، وهو إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات، من أجل إنهاء عهد تزوير الانتخابات. كما تعهد بإنشاء نظام جديد يتيح التوزيع العادل للثروة، والقضاء على ظاهرة الهجرة السرية التي تعصف بالشباب الجزائري، وفي ذلك اعتراف صريح بفشله حكوماتَه المتعاقبة في الإصلاحات التي كان يروج بأنها نقلت الجزائر إلى عهد جديد، عندما كانت السلطة في موقف قوة.

يشير هذا المعطى الجديد إلى ورطة حقيقية وقع فيها بوتفليقة ومحيطه الضيق، بعدما استشعرا رفضاً مطلقاً في الشارع لاستمرار الرئيس، وهو ما يدفعهما إلى التفكير حتى في حلول تبدو غير منطقية؛ إذ في جو غياب الثقة الحالي بين الرئاسة والمواطنين، لا توجد أي ضمانات بإمكانها إقناع المحتجين فعلاً بتطليق الشارع بعد هذه التعهدات. كما يُظهر هذا الاقتراح، من جانب آخر، عدم توصل أصحاب القرار الحقيقيين (الجيش والرئاسة)، في هذه الفترة القصيرة، إلى أي بديل مقبول يمكن تسويقه بدل بوتفليقة، خصوصاً مع مداهمة الوقت لهم بانتهاء الآجال الدستورية للترشح، وهو ما يجعل خيار الاستمرار في ترشيح الرئيس الحالي حتمياً.

لكن ثمة مؤشرات تدفع إلى الاعتقاد بأن استمرار الضغط الشعبي قد يؤدي إلى تحقيق المزيد من التنازلات في الأيام المقبلة، على طريقة ما حدث مع نظامَي مصر وتونس، عندما كان الرئيسان حسني مبارك وزين العابدين بن علي، يحاولان تهدئة الشارع الرافض لبقائهما عبر قرارات بدت جريئة، ولكنها جاءت متأخرة بعد ارتفاع سقف المطالب. وهذا ما يُحيل إلى احتمالين: إما رفض كل ما يقترحه الرئيس حالياً ما دام ذلك لا يصل إلى مطلب رحيله، أو القبول بذلك مرحلياً ما دامت هذه التنازلات غير مسبوقة من الرئيس. وتبدو الجماهير الجزائرية، من خلال ما طوّرته من شعارات في الجمعة الثاني للاحتجاج، راغبة في مرحلة انتقالية ترید تغییراً جذریاً للنظام، بمعنى أنها واعية بأن رحيل بوتفليقة لا يمكنه أن يحل أزمة الجزائر، التي تعاني من تحكم العديد من المراكز في القرار، من دون أن يكون لهذه المراكز أي تخويل دستوري أو قانوني بامتلاك كل تلك الصلاحيات، وهذا ما يحيل رأساً إلى المؤسسة العسكرية في البلاد، المتهمة بمقاسمة الرئاسة القرار السياسي.

هذا ما يبدو أن المعارضة الجزائرية قد فهمته جيداً، فقرّر أبرز رموزها، علي غزار رئيس الحكومة سابقاً علي بن فليس، ورئيس حركة «مجتمع السلم» الإسلامية عبد الرزاق مقري، وزعيمة حزب «العمال» المحسوب على اليسار لويزة حنون، الانسحاب من السباق الانتخابي في آخر لحظة، والانضمام بكل ثقلهم إلى حراك الشارع المطالب بالتغيير الحقيقي والجذري. وبذلك، توسعت دائرة المعارضة المقاطعة للانتخابات الرئاسية، بعدما قرر جزء منها اللجوء إلى هذا الخيار، حتى قبل أن ينطلق الحراك الشعبي. وترید المعارضة، من خلال هذا الموقف، البحث عن معادلة ميزان القوى المختل بينها وبين السلطة، بما يمكّنها من فرض الإصلاحات الجذرية التي تنادي بها، خاصة في إصلاح النظام الانتخابي، وتحجيم صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة، وإبعاد المؤسسة العسكرية من القرار. لكن المرشح المفاجأة في هذه الرئاسيات، اللواء المتقاعد علي غديري، كان له رأي آخر، وقرّر مواصلة الانتخابات رغم الحراك الرافض لها. ونظر الكثيرون بعين الريبة إلى قرار غديري، واعتبروه متخندقاً في معسكر السلطة نفسه، من خلال محاولة إعطاء مصداقية لانتخاباتها. لكن الرجل يبدو مصمّماً، رغم كل الانتقادات التي تطاله، على الفوز، بالاعتماد على ما يراه دعماً شعبياً له. وهو تقدير يبدو لدى كثير من المتابعين مبالغاً فيه، خاصة بعد الظهور الإعلامي غير الموفق لهذا المرشح، الذي تم تسويقه من قبل على أنه يحظى بدعم جناح داخل الجيش.

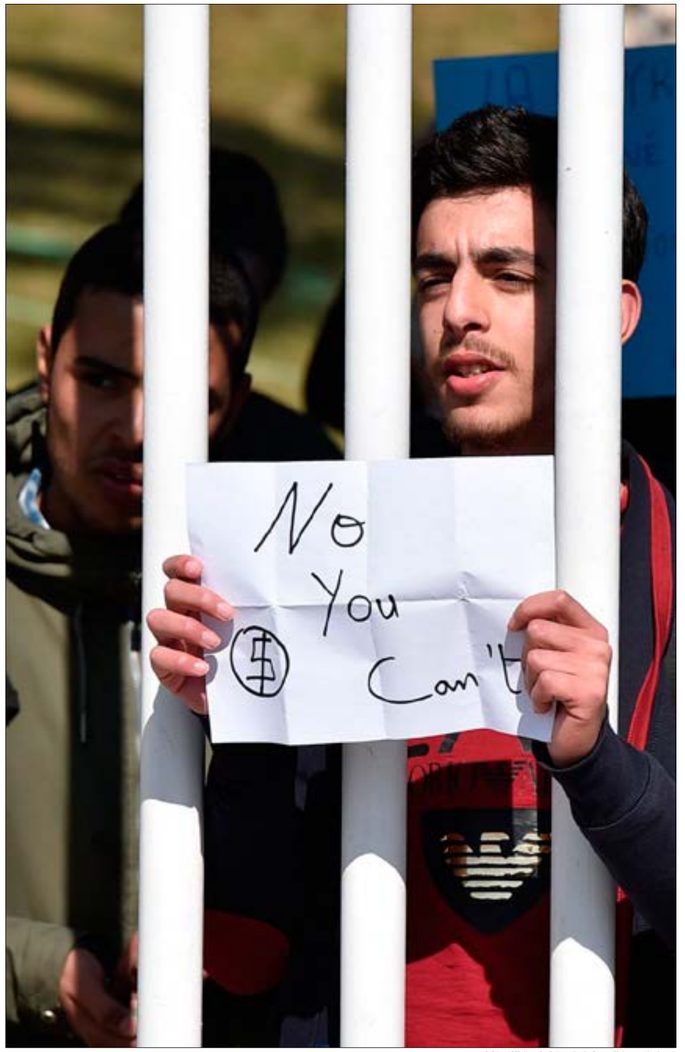

قرر أبرز رموز المعارضة مقاطعة الانتخابات تماشياً مع مطالب التغيير الجذري (أ ف ب)

> يُنظر إلى المؤسسة العسكرية في البلاد على أنها تقاسم الرئاسة القرار السياسي

علي غديري... يعاكس رياح المعارضين

فيما انسحب المرشحون البارزون من سباق الانتخابات المقررة الشهر المقبل، كرئيس حركة «مجتمع السلم» عبد الرزاق مقري، ورئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس، والمرشح المستقل غاني مهدي، يبرز من بين المترشحين المتبقين اللواء المتقاعد علي غديري، الذي أتم إجراءات الترشح أمس، شاكراً «الشعب الجزائري الذي ساند رجلاً بلا حزب سياسي يدعمه»، واعداً بـ«جمهورية ثانية».

الرجل الذي دخل عالم السياسة فجأة في نهاية عام 2018، تنقسم حوله الآراء، ويثير جدلاً في شأن خلفيته وأهدافه. وفي حين يرى مؤيدوه أنه يحظى بتأييد شعبي، يجمع معظم الأوساط السياسية والإعلامية على أن نتيجة الانتخابات، في حال صمود بوتفليقة حتى 18 نيسان/أبريل المقبل، ستكون محسومة لمصلحة الرئيس. وبينما يشيع البعض أن قائد الاستخبارات السابق، الذي أقاله الرئيس بوتفليقة قبل 3 سنوات، هو من يحرّك غديري، ينفي الأخير مرافعته على أي جهة داخل النظام، غير عابئ في الوقت نفسه بالحواجز الحائلة بينه وبين الرئاسة، كما بدا في حديثه إلى «الأخبار» (الجمعة 1 شباط 2019)، حيث طغت على طروحاته نزعة أقرب إلى الثورية.

(الأخبار)

الطلاب يتصدّرون تظاهرات العاصمة

في اليوم الأخير للترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 18 نيسان/أبريل، خرج عشرات الآلاف أمس في العاصمة الجزائرية استمراراً لما بدأوه قبل عشرة أيام، رفضاً لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (المتواجد في سويسرا لإجراء فحوص طبية لم يتم الكشف عنها) لولاية خامسة، بسبب تدهور صحته، وانتشار الفساد، والافتقار إلى إصلاحات اقتصادية لازمة. وعلى رغم أن الحركة الاحتجاجية تفتقر إلى قيادة وتنظيم، في بلد لا يزال يهيمن عليه المحاربون القدامى في حرب الاستقلال عن فرنسا، احتشد آلاف الطلاب داخل عدد من الكليات الجامعية التي يقع إحداها قرب المجلس الدستوري، حيث يقدم المرشحون للانتخابات الرئاسية أوراقهم، وردّدوا هتافات منها «لا للعهدة الخامسة»، في تحدٍّ للشرطة الجزائرية، التي أغلقت مترو العاصمة في وقت مبكر بعد ظهر أمس، وكذلك الطريق السريع الذي يربط المطار بوسط العاصمة، لمنع الطلاب من الوصول إلى وسط المدينة، حيث استخدمت خراطيم المياه لتفريقهم. وبعيداً عن العاصمة، خرج آلاف من المحتجين في مدن أخرى في أنحاء البلاد، منها وهران وباتنة وسكيكدة والبليدة والبويرة.

(الأخبار)

مصر

أزمة المعلمين: حقنة تخدير جديدة

لم يكن الإعلان المبدئي عن قبول معلمين جدد بعقود مؤقتة في وزارة التربية والتعليم سوى مشروع جديد من مشاريع الدولة المصرية التي لا تقدم أي حل حقيقي للمشكلات، لا موضعي ولا نهائي. داخل منظومة تعليمية متهالكة لا تستطيع مواجهة الأزمات

القاهرة ــ **جلال خيرت**

70 دولاراً أميركياً هو الراتب الشهري الذي قررته الدولة المصرية لمعلمين عيّنتهم مؤقتاً حتى انتهاء الفصل الدراسي الحالي، في مكافأة تسعى من خلالها وزارة التربية والتعليم إلى سدّ عجز المدرسين الشديد. وترفض الوزارة تعيين بدلاء من المحالين على التقاعد، بسبب رغبة الدولة في التخلص من التعيينات الدائمة التي تجد فيها عبئاً على الموازنة، خصوصاً أنها تقدم للموظف المثبت امتيازات كأيام الإجازة، وحرية الانتقال من مدرسة إلى أخرى، وبدلات مالية متنوعة كمكافأة الامتحانات، على عكس أصحاب العقود المؤقتة.

المشكلة بدأت منذ لم يجد وزير التربية والتعليم، طارق شوقي، حلاً لمشكلة نقص المعلمين المتزايد منذ نحو عام ونصف عام سوى الاستعانة بالمتخرجين، لكن العجز مرتبط هذه المرة بمناطق كثيرة، ما جعل الوزارة بحاجة إلى نحو 12 ألف معلم على نحو عاجل، فضلاً عن عدد مماثل لهم يتعيّن عليها الاستعانة به مع بداية العام المقبل، بسبب خروج أعداد كبيرة من الموظفين إلى التقاعد خلال الشهور المقبلة. ولا يخلو هذا الحل من «إبداعات» الدولة، ضحكاً على الذقون»، إذ ستعلن الحكومة أنها وفرت 12 ألف وظيفة خلال 2019، بالإضافة إلى الدفعة الأخرى التي ستعلن في الصيف المقبل، لكنها عملياً (الحكومة) لم توظف أحداً منذ نحو ثلاث سنوات.

بحسب إحصاءات رسمية، تعاني «التربية والتعليم» من عجز يقدر بنحو 60 ألف معلم حتى نهاية كانون الثاني/يناير الماضي. وصحيح أن الوزارة كانت تعاني من زيادة في العمالة منذ سنوات، لكنها لم تعين بدلاء من آلاف خرجوا، وذلك لرغبتها في توجيه الأموال المخصصة للأجور لتطوير البنية التحتية، ثم واجهت مشكلات بعد مسابقة تعيين 30 ألف معلم، ارتبطت بانتقال بعضهم من الأماكن النائية التي عُينوا فيها إلى مواقع قريبة من إقاماتهم.

ووفقاً للقانون، على كل معلم إعطاء عدد معين من الحصص أسبوعياً وفق درجته الوظيفية، تبدأ من 24 حصة أسبوعياً وصولاً إلى 8 أو 12 حصة مع أصحاب الدرجة الوظيفية الأولى الذين يكونون قد أمضوا عادة 25 عاماً، وبعض هؤلاء يقومون بمهمات إشرافية على مدار اليوم، وبعضهم يشغلون منصب مدير أو ناظر، ولذلك يكتفون بالأعمال الإدارية.

أما في المسابقة التي أعلنت نتائجها الأولية الأسبوع الماضي، فتقدم 430 ألف شخص، بينهم 71 ألفاً استوفوا الشروط، على أن تبدأ اليوم (الإثنين) الاختبارات الخاصة بهم تمهيداً لتسلمهم أعمالهم بحلول منتصف الشهر الجاري. وهذا التعجل في التعيين مرتبط بوجود مدارس كاملة تعمل بنصف طاقتها من المدرسين، وأخرى لا تجد معلمين في تخصصات محددة.

ويقول متابعون إنه لا يمكن انطباق وصف معلم على المتقدمين في الامتحان الأخير؛ ليس لعدم امتلاكهم خبرة في التعامل مع التلاميذ فحسب، بل لأن المعلم الجديد حتى وإن كان متخرجاً في كلية تربية متخصصة، فسيكون بحاجة إلى «مدة ممارسة» مع زميل له، كما سيكون بحاجة إلى التدريب وتفهّم المحتوى الذي سيشرحه للطلاب خلال ما تبقى من الفصل الدراسي الذي ينتهي آخر الشهر المقبل فعلياً.

ومع أن ترتيب مصر في مؤشر التعليم هو المرتبة ما قبل الأخيرة دولياً، لكن هذا الترتيب ليس مبرراً لتحويل مهمة التدريس الحكومية (المفترض أنه بدأ العمل في إطارها بمنظومة جديدة للتعليم الابتدائي والثانوي) إلى حقل تجارب لمتخرجين جدد، كما يقول أساتذة كثر، خاصة أن العرف هو تدريب المعلمين أولاً قبل تركهم مع الطلاب. والمشكلة الأكبر التي ستواجه المسؤولين بعد اختيار المعلمين ذوي العقود المؤقتة هي المدارس التي سيوزعون عليها، خاصة أن بعض المدارس سيكلف المعلمين الجدد مصاريف انتقال أعلى من الأجور التي سيتقاضونها.

حتى الآن، لم توضح الوزارة آلية توزيع المتقدمين على نسب العجز في المدارس المختلفة، كما لم توضح الامتيازات التي سيحصل عليها كل معلم في حال وجوده في مدرسة بعيدة. وهنا يؤكد الوزير شوقي أن «التربية والتعليم» تتعامل مع المعلمين من ميزانيتها الخاصة، وأن التكلفة المبدئية لهذا المشروع تُقدر بـ270 مليون جنيه. كما ذكر أنه لا توجد موازنة دائمة في الوزارة، ولذا جاء الاعتماد على العقود المؤقتة، وهو بذلك يوفر على الدولة رواتب ثلاثة شهور في الإجازة الصيفية، مع استثناء ثلاثة أسابيع لامتحانات الدور الثاني.

من جهة أخرى، يعمل شوقي باستمرار على تقليص المكافآت التي يحصل عليها المعلمون المعينون، فقد ألغى مخصصات «أعمال الكنترول»، وهي أجور إضافية على تصحيح أوراق إجابات خارج المدرسة على مستوى كل محافظة.

> لم توظف الحكومة أحداً في التعليم بصورة ثابتة منذ نحو 3 سنوات

بالنظر إلى أن الوظائف المطروحة الآن هي عقود مؤقتة لا تتعدى ثلاثة شهور، من دون وعد بالاستفادة من الأشخاص أنفسهم خلال المرحلة المقبلة، ما يمثّل

تعاني «التربية» من عجز يقدر بـ60 ألف معلم حتى نهاية كانون الثاني الماضي (أ ب ي ايه)

سوريا

بعد ما يزيد على أسبوعين من القصف المتبادل على حدود منطقة «خفض التصعيد» في محيط إدلب، شهدت خطوط التماس معارك محدودة الزمن في أكثر من محور. وبالتوازي، صعّد «التحالف» استهداف بلدة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي، فيما يلتقي رئيس هيئة الأركان الروسي ونظيره الأميركي في فيينا لبحث ملفات عدة على رأسها سوريا

لقاء عسكري روسي ـ أميركي
تصعيد إدلب ينزلق إلى معارك موضعية عنيفة

يرتفع منسوب التوتر على خطوط التماس المحيطة بالمنطقة «منزوعة السلاح» المفترضة في محيط إدلب، مع تحوّل عمليات القصف المتبادل إلى اشتباكات ومعارك عنيفة في عدّة جبهات بين ريفي حماة واللاذقية، وسط تكرار للتصريحات الروسية المطالبة تركيا بتنفيذ «مذكرة التفاهم» الموقّعة في سوتشي، منتصف أيلول الماضي.

إذ شهد ريف حماة الشمالي، فجر أمس، هجوماً عنيفاً نفّذته عدة فصائل، معظمها منضو ضمن «غرفة عمليات وحرض المؤمنين» على محور المصاصنة، باتجاه بلدة طيبة الإمام، في موازاة هجوم على نقاط الجيش السوري في جبل القلعة، في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي. الهجوم في المصاصنة استمرّ لأكثر من ساعة في ظروف جوية قاسية، قبل أن يتمكّن الجيش من احتوائه واستعادة النقاط التي خسرها في ساعات الفجر، فيما استُهدفت عدة نقاط للجيش في جبل القلعة بقذائف صاروخية وأسلحة ثقيلة لمدة تقارب الساعة.

الهجوم أسفرا عن استشهاد نحو 20 من مقاتلي الجيش السوري، وإصابة أكثر من 15 آخرين، فيما قتل عشرات المسلّحين المهاجمين المنتمين إلى فصائل مختلفة أبرزها «جيش العزة» و«أنصار التوحيد» و«حراس الدين». واستهدف الجيش، نهار أمس، مواقع عدّة بين اللطامنة وكفرزيتا ومورك وخان شيخون. وأتى الهجوم بعد أيام قليلة على دعوة «غرفة عمليات وحرض المؤمنين»، جميع الفصائل في إدلب ومحيطها، إلى شن عمليات عسكرية ضد الجيش السوري. ويطرح هذا التصعيد، من فصائل متّفق على تصنيفها «إرهابية» بين الدول «الضامنة» لمسار «أستانا/ سوتشي»، تساؤلات حول مصير «مذكرة التفاهم» التي تؤطّر «التهدئة» في محيط إدلب، لا سيما أن دمشق تردّ مباشرة (وهو ما يقرّه اتفاقا أستانا وسوتشي) على تلك الانتهاكات.

وعلى رغم التصعيد المتنامي، اكتفت موسكو بالإشارة إلى أنها تحثّ الجانب التركي على ضرورة «تنفيذ الالتزامات» التي تعهدت بها في «سوتشي». وقال وزير خارجيتها، في مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية، إن «نظام وقف إطلاق النار لا يجب أن يشكل حجّة لتعزيز الوجود الإرهابي هناك». وفي المقابل، تغيب التصريحات الرسمية التركية حول إدلب، في انعكاس لأولوية حسم ملفي منبج وشرق الفرات، وبخاصة تفاصيل «المنطقة الآمنة» مع الجانب الأميركي. ولم تخرج أي تفاصيل عن اجتماع «مجموعة العمل المشتركة» التركية ـ الأميركية في أنقرة، فيما سيزور ممثل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون التسوية السورية جايمس جيفري، العاصمة التركية اليوم، بعد مطالبة وزارة الخارجية التركية، واشنطن، بإدراج «وحدات حماية الشعب» الكردية على لائحة الإرهاب.

> **يزور المبعوث الأميركي أنقرة بعد يومين على اجتماع «مجموعة العمل المشتركة»**

ضمن إطار نقاشات «المنطقة الآمنة» التي لا تبدو محسومة حتى الآن، ينتظر أن تشهد فيينا لقاءً هاماً بين رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية جوزف دانفورد، ونظيره الروسي فاليري غيراسيموف، سيبحث علاقة عسكريي البلدين، وبخاصة في سوريا، إلى جانب تفاهمات «منع التصادم» بين الجيش الروسي وقوات «التحالف الدولي» هناك. ويأتي اللقاء بعد إعلان وزارة الدفاع الروسية أن الجانب الأميركي منع دخول قوافل لإجلاء المدنيين من مخيم الركبان، الذين كانت تسعى الحكومة السورية مع موسكو لإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. وتأتي الاتصالات العسكرية الأميركية ـ الروسية حول سوريا، في وقت كثّف «التحالف الدولي» وتيرة القصف المدفعي والجوي لبلدة الباغوز، وفق ما تفيد به المعلومات الميدانية المتوافرة. وشهدت ساعات فجر الأحد كثافة نارية كبيرة على منطقة المزارع قرب البلدة، في حين قالت «قوات سوريا الديموقراطية» إن التنظيم كان يحاول إيصال 3 سيارات مفخخة يقودها انتحاريون إلى نقاطها.

(الأخبار)

كثّف «التحالف الدولي» استهدافه بلدة الباغوز أمس (أ ف ب)

صدقت الأنباء التي تحدثت عن بقاء الأب باولو دالوليو على قيد الحياة (ميغيل فيرنانديز)

الأب باولو خارج «قفص الباغوز»... قريباً؟

صهيب عنجريني

مرة أخرى، صدقت الأنباء التي تحدثت عن بقاء الأب باولو دالوليو على قيد الحياة. قضية الكاهن الإيطالي التي عادت إلى التداول في الأيام الأخيرة، قد تكون في طريقها نحو «الخواتيم السعيدة» قريباً. وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن جهود التفاوض لإطلاق سراح دالوليو قد كُثّفت في خلال الأيام الثلاثة الماضية، وأن اتفاقاً عريضاً قد عُقد بالفعل، لكن بعض التعقيدات أدت إلى تأخير تنفيذ الاتفاق. وتذهب بعض التقديرات حدّ التفاؤل بأن «إطلاق سراح الأب قد يتم اليوم أو غداً»، فيما تؤكد مصادر قيادية في «قوات سوريا الديموقراطية» لـ«الأخبار» أن «الأب باولو محتجزٌ في الباغوز بالفعل، لكن محتجزيه وضعوا جملة شروط لإطلاق سراحه، بعضها تعجيزي».

وتحفظت المصادر عن الإدلاء بأي تفاصيل إضافية «حرصاً على نجاح الجهود»، في حين أشارت مصادر أخرى إلى أن من بين الطلبات «تسهيل خروج ثلاثة قياديين كبار من تنظيم داعش الإرهابي، وضمان مغادرتهم المنطقة نحو وجهة بعيدة، ليصار إلى إطلاق سراح الأب بعد وصول القياديين إلى وجهتهم». وعلمت «الأخبار» أن من بين التعقيدات أيضاً شكل تنفيذ الجزء المتعلق بإطلاق سراح الكاهن، إذ «طُرحت فكرة إظهار المسألة في صورة عملية تحرير، وعدم الإشارة إلى وجود اتفاق». في المقابل، تشير معلومات غير مؤكدة إلى أن من بين طلبات التنظيم المتطرف «جزءاً يقتضي تنفيذه موافقة الحكومة السورية»، من دون أي إيضاح إضافي.

في المقابل، طرح مصدر عشائري نظرية تقول إن «الأب باولو في متناول الأكراد، وربما صار في قبضتهم، لكنهم يبحثون عن صفقة مالية كبيرة». المصدر، الذي تحدث إلى «الأخبار» قبل يومين، أكد استعداده لتقديم «إثباتات» تؤكد كلامه، لكن التواصل تعذّر معه بعدها. وفي خلال اليومين الأخيرين، كثّف الفاتيكان مواكبته للقضية، عقب دخول وسطاء محليين (سوريين أكراد) وأخرين اتراك على الخط، وتقديمهم تأكيدات على أن الأب باولو حيّ بالفعل.

وتقول مصادر إعلامية على صلة بالفاتيكان إن «البابا فرانسيس يبدي اهتماماً استثنائياً بالقضية». ويحيط غموض بالوضع الصحي لدالوليو، الذي يعاني (على الأقل) من «وهن وإعياء شديدين»، وفقاً لبعض المصادر. وكان الأب باولو قد اختفى في الرقة في تموز من العام 2013، لتسري لاحقاً أنباء عن إعدامه، الأمر الذي نفته «الأخبار» في تقرير مطوّل نشرته في 10 حزيران 2014. وعلى امتداد السنوات الماضية، تضاربت الأنباء بشدة ما بين تأكيد مقتله، وبين وجوده على قيد الحياة ونقله مرات عدة من مقرّ احتجاز إلى آخر.

> **يبدي البابا فرانسيس اهتماماً استثنائياً بالقضية**

صباغ من عمّان: لمشروع قومي عصري واحد

حضر رئيس مجلس الشعب السوري، حموده صباغ، أعمال مؤتمر «الاتحاد البرلماني العربي» المنعقد في العاصمة الأردنية عمّان. وقال صباغ، في مطلع كلمته أمام نظرائه العرب: «لا تخافوا ولا تحزنوا على سوريا... ففي هذا البلد أشقاء لكم سيقضون حتماً على الإرهاب... وهم بنصرهم سينتصرون لكل العرب والمنطقة».

وأضاف القول: «لقد أسقط شعبكم السوري نظرية الأحجام، وأثبت أن القوة في الإرادة التي لا تقهر»، موضحاً أن «الحرب علينا، وإن دخلت في مراحلها الأخيرة، إلا أن أعداء العروبة وأعداء فلسطين لم يستسلموا، وما زالت في جعبتهم أسلحة ينوون استخدامها بعدما خابت أسلحتهم الأولى».

ولفت إلى أنه «بعد هذه التجربة المريرة مع العدو الصهيوني وداعميه، وجنوح العرب للسلام العادل، تبين أنهم لا يريدون السلام وأن المعركة فعلاً معركة وجود»، مشيراً إلى أن ذلك يؤكد أن «مصير العرب واحد، والخطر عليهم واحد، ولا يمكن مواجهة هذا الخطر إلا بمشروع قومي عصري واحد».

(الأخبار)

تحليل إخباري

نتنياهو بعد زيارته موسكو: مبالغات... وتصميم على الاعتداء

علي حيدر

أوحى رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، كما لو أنه انتزع تنازلات روسية مفصلية تتصل بالوجود الإيراني، خلال زيارته الأخيرة إلى موسكو. وتباهى، أثناء جلسة الحكومة أمس، بالقول إنه اتفق مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، «على هدف مشترك: إخراج القوات الأجنبية من سوريا». ولهذه الغاية، أشار إلى «(أننا) اتفقنا على تشكيل طاقم مشترك يعمل على دفع هذا الهدف، مع أطراف أخرى».

لا شك في أن أصل زيارة نتنياهو، الأولى إلى موسكو منذ سقوط الطائرة الروسية في أيلول الماضي، يُعدّ اختراقاً في الجدار الذي انتصب في أعقاب تشنّج العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية. إلا أن هذا «الإنجاز»، الذي يستطيع أن يسوّقه نتنياهو في الداخل الإسرائيلي، جاء نتيجة عوامل عدة، على رأسها حرص موسكو على أحسن العلاقات مع تل أبيب، ومحاولتها الحيلولة دون مواجهة واسعة تطيح بالمصالح الروسية في سوريا.

خصوصية هذا الحدث، بالنسبة إلى نتنياهو، أنه يشكل أحد أدوات تعظيم دوره أمام الجمهور الإسرائيلي، وهو أمر بات يحتاج إليه في هذه المرحلة بالذات، بعد تقديم لوائح اتهام بحقه. يحاول نتنياهو مواجهة الإجراءات القضائية بتأمين التفاف شعبي وسياسي حوله، الأمر الذي لم يخفِه خلال جلسة الحكومة بالأمس، عندما ركز أيضاً على دعوة الرئيس الروسي إياه إلى المشاركة في مراسم ذكرى حصار لينينغراد، لافتاً إلى أن «هذه العلاقات مع دول عظمى تخدم أمن إسرائيل»، في إشارة إلى أن علاقاته المتينة مع بوتين تخدم إسرائيل في مواجهة أهم تحدٍّ على جبهتها الشمالية.

كذلك، حاول نتنياهو أن يوحي بأن الموقف الروسي، كما أورده خلال جلسة الحكومة، نتيجة مباشرة لزيارته. لكن الواقع هو أن الرئيس الروسي أكد قبل أشهر، في كلمة ألقاها في الدورة الـ15 لمنتدى «فالداي»، أن «إقناع إيران بالانسحاب من الأراضي السورية ليس مهمتنا نحن ومنة بالمئة. سوريا وإيران دولتان ذاتا سيادة، وعليهما بناء العلاقات في ما بينهما». وأضاف أن تخلي سوريا عن خدمات حلفائها، ومن بينهم إيران، يشترط توفير ضمانات أمنية لدمشق، قائلاً: «على من يريد أن تغادر القوات الإيرانية الأراضي السورية أن يقدم ضمانات لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية... أي أن يتوقف عن تمويل الإرهابيين والاعتماد عليهم في تحقيق أهدافه السياسية في محاربة النظام السوري الشرعي. إنها مسألة شاملة يقع حلها على عاتق جميع الأطراف المتورطة في هذا النزاع». وأشار إلى أن «موقفنا بعد حلّ عدد من المسائل من هذا النوع، بما في ذلك الانتصار النهائي على الإرهابيين».

هكذا، يتضح أن رؤية بوتين التي قدمها قبل أشهر، لا علاقة لها بزيارة نتنياهو، ولا بما أراد الأخير تسويقه، في محاولة لترويج إنجازات سياسية مبالغ فيها في الداخل الإسرائيلي. ويؤكد موقف بوتين المشار إليه أن لا جديد في الموقف الروسي، وأن تشكيل لجنة لبحث هذا الموضوع ما هو إلا إجراء تقليدي لمواصلة المحادثات التي تعترضها الكثير من العقبات.

على خط موازٍ، أكد نتنياهو، خلال جلسة الحكومة أيضاً، أنه أوضح للرئيس الروسي أن «إسرائيل لن تسمح بالتمركز العسكري الإيراني في سوريا، وأنها ستواصل العمل العسكري ضدها»، مضيفاً أنه تم الاتفاق على استمرار آلية التنسيق الأمني بين الجيشين الروسي والإسرائيلي. ويُعدّ هذا تكراراً للموقف الإسرائيلي التقليدي، لكن إسرائيل تحتاج إلى التأكيد عليه إثر التطورات الأخيرة على الساحتين السورية والإقليمية، وفي أعقاب القرار الأميركي بالانسحاب («الجزئي حتى الآن») من سوريا، وبعد فشل كل المساعي السابقة لحمل الرئيس السوري، بشار الأسد، على فكّ تحالفه الوثيق مع الجمهورية الإسلامية في إيران ومع المقاومة. أما بخصوص استمرار آلية التنسيق، فقد بقي مضمونها غامضاً، وما إن كانت استمراراً للآلية السابقة على سقوط الطائرة الروسية، أم أنه تم التوصل إلى صيغة جديدة، وهو ما كانت ترفضه تل أبيب.

في كل الأحوال، كانت العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية ولا تزال مؤثرة ومتأثرة بالاشتباك المتواصل بين إسرائيل وسوريا، بل باتت موسكو أكثر من أي وقت مضى الملاذ الحصري لتل أبيب في رهاناتها للدفع نحو ترتيب أمني ما على الساحة السورية. وأكثر من أي وقت مضى، باتت اعتداءاتها العسكرية أهم أداة ضغط على سوريا، وروسيا أيضاً التي تحرص على الحؤول دون مواجهة عسكرية واسعة. ونتيجة العديد من الظروف السياسية، وموازين القوى الإقليمية، لا تستطيع إسرائيل الاستغناء عن هذه الأداة (الاعتداءات)، وإلا فإنها ستفقد أي تأثير سياسي، بما في ذلك المحادثات مع موسكو.

وبعد المراحل التي مرت بها الاعتداءات الإسرائيلية خلال الفترة الماضية، باتت مؤسسة القرار السياسي والأمني في تل أبيب أكثر إدراكاً بأنها غير قادرة على إخراج إيران، وهو ما يزيد من قيودها ويعزز حاجتها إلى الدور الروسي. في المقابل، تأتي القيود الإضافية التي يفرضها محور المقاومة، والتي ساهمت في تحجيم «الإنجازات» الإسرائيلية، وحالت دون أن تحقق أهدافها حتى الآن. صحيح أن إسرائيل استطاعت، منذ بدء الأحداث السورية، أن تفرض مساحة من حرية الاعتداءات، لكنها بقيت مسقوفة، بفعل رسائل مضادة أفهمت مؤسسة القرار الإسرائيلي أن تجاوز بعض الخطوط سوف يؤدي إلى ردود قد تدفع نحو مواجهة واسعة، لا يريدها حتى الآن أي من الأطراف.

لكن يبدو، بلحاظ المسار التصاعدي لسياسة التصدي والردع السوريين، وفي ضوء المستجدات التي شهدتها الساحة السورية، والرسائل المتبادلة بين إسرائيل ومحور المقاومة، أن المواجهة بين الطرفين تتجه نحو رسم معادلات جديدة، وهو ما قد تتضح معالمه خلال المرحلة المقبلة. ويمكن الربط بين هذه المستجدات، وبين التقدير السنوي للاستخبارات الإسرائيلية، الذي رأت أنه خلال العام 2019 ارتفعت احتمالات المواجهة على الجبهة الشمالية، عما كانت عليه خلال السنوات الماضية.

أخبار

بريطانيا: اتفاق الحديدة قد يموت خلال أسابيع

بعدما بدأ، يوم الجمعة الفائت، جولة خليجية شملت سلطنة عمان والسعودية والإمارات، لبحث ملف الحرب على اليمن، وصل وزير الخارجية البريطاني، جيريمي هانت، أمس، إلى مدينة عدن (جنوب)، والتقى فيها مسؤولين من حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الحرب.

وحذر هانت، خلال الزيارة، من أن عملية السلام في مدينة الحديدة «قد تموت خلال أسابيع»، إذا لم تُبذل «جهود إضافية صادقة» من الجانبين. وقال، في بيان، «(إننا) الآن أمام فرصة أخيرة (لنجاح) عملية استوكهولم للسلام... العملية قد تموت في غضون أسابيع إذا لم نرَ التزاماً من الجانبين بالوفاء بالتزاماتهم طبقاً (لاتفاق) استوكهولم». والتقى هانت، في عدن، نائب رئيس حكومة هادي سالم الخنبشي، ووزير داخليته أحمد الميسري، بعدما كان اجتمع، الجمعة الماضي، في مسقط، برئيس وفد «أنصار الله» التفاوضي، الناطق باسم الحركة، محمد عبد السلام.

وأول من أمس، حطّ الوزير البريطاني في الرياض، حيث التقى هادي، ووزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، ونظيره السعودي إبراهيم العساف. وجدّد، من هناك، دعمه للحفاظ على قوة العلاقات مع المملكة، قائلاً إن «شراكتنا الاستراتيجية مع السعودية تساعدنا في إبقاء بريطانيا آمنة، وتحقيق تقدم في أولويات دبلوماسية على غرار اليمن». لكنه اشتكى من بطء تطبيق اتفاق الحديدة، لافتاً إلى أن «التقدم هشّ»، مستدركاً بأنه «ممكن».

(الأخبار)

«كردستان»: اعتقال معارض لبرزاني

طالبت كتلة «الجيل الجديد» النيابية، سلطات «إقليم كردستان»، بإطلاق سراح رئيس حزبها شاسوار عبد الواحد، فوراً؛ وذلك بعد قرار محكمة السليمانية توقيفه أمس، للمثول أمامها في قضيتين: الاعتداء على موظف عام، وشتم مواطن.

وعبد الواحد، رجل أعمال وإعلامي وسياسي عراقي، من «المكوّن الكردي»، مؤسس قناة «إن آر تي»، والرئيس الفخري لـ«نادي السليمانية». عُرف بمعارضته حكومة «الإقليم»، ورفضه إجراء استفتاء الانفصال في أيلول/ سبتمبر 2017. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2017، أعلن من السليمانية تأسيس حراك «الجيل الجديد»، للمشاركة بقائمة انتخابية في الانتخابات العامة في كل من العراق و«الإقليم»، حيث فازت قائمته بـ4 مقاعد في البرلمان العراقي، و8 مقاعد في برلمان «الإقليم».

وأعلنت محكمة السليمانية عن تفاصيل القضية، مشيرة في بيانها إلى أن «مشادة جرت بين عبد الواحد وعدد من موظفي الأسايش في مطار السليمانية، وبعدها اشتكى اثنان منهم ضد المدعو من أنهما أهينا وشتما أثناء الدوام الرسمي». لافتة إلى أن «مواطناً آخر يعمل في شركة أهلية في مجال الخطوط الجوية قدم شكوى أخرى ضده بتهمة السب والشتم». وأضاف البيان «أن عبد الواحد أُبلغ في أيار/ مايو 2018 بالحضور إلى المحكمة لكنه لم يحضر؛ لذا أصدرت وفق القانون قرار اعتقاله».

بدورها، قالت الكتلة، في بيان، إن «اعتقال عبد الواحد، بعد مثوله أمام المحكمة قرار سياسي لا قانوني، وجاء خلافاً للإجراءات القانونية والأصولية»، واصفة السلطة القضائية في «الإقليم» بـ«مسلوبة الإرادة».

(الأخبار)

قضية

بين الوزارة والحرس و«اطلاعات»:

من يقرّر سياسة إيران الخارجية؟

لم يكن قرار محمد جواد ظريف العودة إلى وزارة الخارجية مفاجئاً بالقدر الذي جاء به قرار الاستقالة من الوزارة. لأن كل المؤشرات في العاصمة الإيرانية طهران كانت تفيد بأن منظومة صنع القرار في البلاد لا ترى ان الوزير يُشكل لها معضلة من خلال إدارته لدفة السياسة الخارجية الإيرانية. لكن الاستقالة ـ المفاجأة فتحت الباب على سؤال: من هو الطبّاخ الحقيقي للسياسة الخارجية في الجمهورية الإسلامية؟

وزارة الخارجية احد صناع القرار في المجلس الاعلى للامن القومي، وكاريزما الوزير تلعب دورا (أ ف ب)

زكريا ابو سليسلة

لم تكد تمضي ساعات قليلة على قرار الاستقالة الذي خطّه وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، حتى تبيّن أن عدم دعوته إلى حضور اللقاء الذي جمع الرئيس الإيراني حسن روحاني، بنظيره السوري بشار الأسد، لم يكن هو السبب الجوهري الكامن وراء اتخاذه هذا القرار، وأن ما حدث خلال زيارة الرئيس السوري لطهران كان بالنسبة إلى ظريف قمة «جبل جليد» استغلها من أجل التعبير عن ركام من الخلافات الدائرة بينه وبين عدد من الأشخاص والمؤسسات في إيران، حول صلاحيات وزارته ودور وما يتعلق بسياسات البلاد الخارجية.

وقد تأكدت هذه الرؤية بعد ساعات قليلة من الاستقالة، عندما كثر الحديث عن مكانة وزارة الخارجية في تركيبة السياسات الخارجية لإيران. وكان من اللافت في هذا السياق خروج قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري، اللواء قاسم سليماني، قبل عدول ظريف عن الاستقالة بأقل من ساعة، ليؤكد عبر حسابه في تطبيق «إنستغرام» أن ظريف هو المسؤول عن السياسة الخارجية لإيران، وأن كل المسؤولين الكبار في البلاد يدعمونه في هذا المجال. وعلى رغم عودة ظريف إلى منصبه في الخارجية محمّلاً برسالة دعم رسمية وشعبية، فإنه بحسب الباحث السياسي الإيراني حسين ريوران «لم يحصل على ضمانات تحفظ له مكانة أكبر في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية»، إذ يلفت ريوران إلى أن «البنية السياسية الإيرانية لم تتغير حتى يحصل ظريف على هذا الأمر؛ فلا القانون الإيراني تغيّر ولا مراكز القرار في البلاد تغيرت».

من جانبه، يرى الكاتب الإيراني حسن هاني زاده أن الدعم الذي ناله ظريف لم يكن إلا في صفوف تيار الإصلاحيين الذي لطالما سعى الوزير إلى زيادة مكانته وقيمته داخل أروقته. ويشير هاني زاده إلى أن تيار المحافظين في البلاد لن يغفر لظريف هذه الاستقالة، وسيضع له الشياطين حينما تأتي الساعة والوقت المناسبان». ويُرجع الكاتب الإيراني موقف المحافظين إلى أن «أوساط التيار رأت في استقالة ظريف ضربة للقاء قائد الثورة بالرئيس السوري بشار الأسد، والذي مثّل بالنسبة إليهم عرس انتصار تاريخي لمحور المقاومة».

السياسة الخارجية في الدستور

رسائل استقالة ظريف التي قُرئت في الداخل الإيراني بعيون مختلفة، لم تغن عن فتح نقاش واسع حول سياسة إيران الخارجية. من يرسمها؟ وما هي العناصر والمؤسسات التي تؤثر فيها بصورة أكبر من الأخرى؟ بالعودة إلى الدستور الإيراني، نجد أنه تضمن فصلاً خاصاً بالسياسة الخارجية الإيرانية ظهرت في مادته الأولى مجموعة الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها تلك السياسة، تلخّصت في «الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة». واشتمل هذا الفصل في بنوده الأخرى على قائمة من

> تسعى طهران إلى تطبيق سياساتها من خلال مزاوجة رؤية ثورية وأخرى دولتية

المنوعات، جاء أهمها في المادة الثانية التي نصت على «منع عقد أي معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية، والاقتصادية، والثقافية، والجيش، والشؤون الأخرى للبلاد». ولم تُغفل بنود هذا الفصل شرعنة الدور الخارجي الإيراني من دون أن تحصره بالية محددة ولا بمكان معين، وتبدّى ذلك في إشارة إحدى مواد فصل السياسة الخارجية إلى أن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم»، لكن هذا الدعم بقي، بحسب ما ورد في المادة، محكوماً بـ«عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

المجلس الأعلى للأمن القومي

رغم تلك التفصيلات التي أوضحها الفصل في ما يتعلق بسياسة إيران الخارجية، فإنه لم يُسند في طياته مسؤولية تلك السياسة إلى جهة معينة في البلاد. كما أن الدستور في فصل آخر جعل أي وزير خارجية إيراني عضواً في المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي أنشئ بناءً على التعديل الدستوري الذي حدث عام 1989 (قبل وفاة الامام الخميني)، والذي تتمحور مهمته بحسب الدستور حول «تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد تحت إطار السياسات العامة الإيرانية التي يحددها مرشد الثورة»، بالإضافة إلى أنه «ينسق بين النشاطات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية ـ الأمنية».

وبالنظر إلى تركيبة المجلس التي أقرّها الدستور، نرى أن كل مدخلات معادلة صنع القرار الإيراني توجد في هذا المجلس إلى جانب وزارة الخارجية. فالمجلس، وفق نصوص الدستور، يضم تحت عباءته كلاً من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية، القضائية، التشريعية)، ورئيس الأركان، ومسؤول التخطيط والميزانية، ومندوبَين اثنين يعيّنهما المرشد، ووزراء الخارجية والداخلية والأمن، وأعلى مسؤولين في الجيش والحرس الثوري، بالإضافة إلى الوزير ذي العلاقة بالموضوع الذي يناقشه المجلس. هذه التركيبة التي يتشكل منها المجلس جعلت حسين ريوران يصف مؤسسة الأمن القومي بأنها «المركز الأساسي لصناعة القرار الإيراني»، واستند في هذا الوصف إلى «ميزة وجود مؤسسات إيران المدنية والعسكرية كافة في هذا المجلس». ورغم أن ريوران أكد خلال حديثه في هذا الجانب أن «وزارة الخارجية قد تقترح الكثير من الأمور التي يأخذ بها مجلس الأمن القومي»، فإنه جزم بأن «القرار الإيراني لا يمكن أن يُحصر في وزارة الخارجية، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تحلّ محلّ مجلس الأمن القومي»، بل ستبقى برأيه «أحد صناع القرار في المجلس». القدرة على المشاركة في صناعة القرار داخل المجلس يربطها حسن هاني زاده بـ«كاريزما الوزير الذي يتولى حقيبة الخارجية، والذي يُعطي من خلالها القيمة الحقيقية لوزارته».

كيف يخرج القرار؟

الدستور الإيراني، من جهته، لم يوضح الآلية التي يُتخذ فيها القرار داخل المجلس، لكنه رهن تنفيذ مقررات المجلس بمصادقة المرشد عليها، لأن مسؤولية المرشد وفقاً لرئيس تحرير النسخة العربية في السفينة نفسها، ولا يوجد بينهما أي خلاف».

على «حفظ الأسس الاستراتيجية والثورية في السياسات الداخلية والخارجية لإيران». ويوضح مظهري أن «مواقف قائد الثورة تعتبر في إيران بمثابة كلمة الفصل في الاستراتيجيات والخطوط العريضة». ويشير في هذا السياق إلى وزارة الخارجية، معتقداً أنها «المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات المرسومة من قبل المرشد»، مبيّناً أن «تلك الاستراتيجيات التي ترسم من قبل المرشد في إطار الدستور لا تتبدل بكون وزير الخارجية من الطرف المحافظ أو الإصلاحي»، وأن ما يتغير برأيه هو «تكتيكات أسلوب التعاطي مع القضايا التي تهم إيران على الصعيد الخارجي». وانطلاقاً من كون الوجود العسكري والميداني هو عماد النشاط الإيراني في بعض الساحات الخارجية، فإن الرؤية الأمنية والعسكرية التي توضع على طاولة المجلس الأعلى للأمن القومي، من خلال عضوية القادة الأمنيين والعسكريين (قائد الحرس الثوري، وقائد الجيش، ووزير «اطلاعات» أو الأمن)، ستؤثر بصورة أو بأخرى على عملية إقرار السياسة الخارجية داخل المجلس.

وفي هذا المجال، يعتبر محمد مظهري أن «إيران تسعى لتطبيق سياساتها من خلال مزاوجة رؤية ثورية ورؤية دولتية». ويضيف شارحاً أن «الوجهة الأولى للسياسة الخارجية الإيرانية تقوم على الرؤية الثورية للجمهورية الإسلامية وقائد الثورة، وينشط فيها فيلق القدس بقيادة الجنرال قاسم سليماني، وهذه الرؤية تسعى من خلالها إيران لتحقيق الأهداف الثورية المتمثلة في مقاومة الهيمنة الغربية، ما يجعلها في بعض الأحيان تتجاوز الحدود الدبلوماسية التي يقوم عليها الوجه الثاني للسياسة الخارجية التي تضع الأهداف الوطنية الإيرانية على سلم أولوياتها وتسعى لتطبيقها من خلال الأروقة الدولية».

مسارات السياسة الخارجية الإيرانية المنبثقة من الرؤيتين المشار إليهما تُصنّف من قبل البعض على أنها جزء من لعبة «تبادل الأدوار»، التي تتعمد فيها طهران إظهار «وجهها الحاسم» من خلال الحضور العلني للجنرال قاسم سليماني في الساحات الإقليمية المختلفة. بالتوازي مع ذلك، تحرص على إبراز «وجهها المبتسم» من الأمن القومي»، فإنه جزم بأن «القرار الإيراني لا يمكن أن يُحصر في وزارة الخارجية، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تحلّ محلّ مجلس الأمن القومي»، بل ستبقى برأيه «أحد صناع القرار في المجلس». القدرة على المشاركة في صناعة القرار داخل المجلس يربطها حسن هاني زاده بـ«كاريزما الوزير الذي يتولى حقيبة الخارجية، والذي يُعطي من خلالها القيمة الحقيقية لوزارته».

كيف يخرج القرار؟

الدستور الإيراني، من جهته، لم يوضح الآلية التي يُتخذ فيها القرار داخل المجلس، لكنه رهن تنفيذ مقررات المجلس بمصادقة المرشد عليها، لأن مسؤولية المرشد وفقاً لرئيس تحرير النسخة العربية في السفينة نفسها، ولا يوجد بينهما أي خلاف».

وفيات

أبناء الفقيد: فادي الناشف وعائلته
ربيع الناشف وعائلته
المهندس ميشال الناشف وعائلته
أولاد ابنته المرحومة لينا: زينه وريتا ورامي عزيز
رئيس بلدية مغدوشة وعائلات الناشف، يونان، الحايك، عزيز، صليبا، عطوي، عمون الناشف، طنوس الناشف، جبور، خليل وعموم اهالي بلدة مغدوشة
ينعون إليكم انتقال فقيدهم الغالي كبير عائلة آل الناشف المأسوف عليه المرحوم
ادمون سعيد الناشف
(زوجته المرحومة فيروز الياس يونان)
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم الاثنين 4 آذار 2019 في كنيسة السيدة، مغدوشة.
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده ويوم الثلاثاء 5 الجاري في صالون كنيسة السيدة، مغدوشة، ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً لغاية الواحدة ظهراً ومن الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً، ويوم الاربعاء 6 الجاري في منزل الفقيد الكائن في مغدوشة.

والد الفقيدة الياس عبدو رحال
والدتها المرحومة جيزال طانيوس رحال
شقيقاتها آني
ريان زوجة وليد جباره
وأولادهما:
يارا، تينا، ندى، كريم
أعمامها ساميا غاريوس أرملة عمها المرحوم جورج رحال وعائلتها
نعمه رحال وعائلته
عماتها تريز أرملة المرحوم ايلي زهار وابنتها
أولاد المرحومة ليلى زوجة المرحوم ملحم نعمه وعائلاتهم
خالاتها مرسال أرملة المرحوم جوزف المعلم وعائلتها
أولاد المرحومة كلاديس زوجة المرحوم الياس قرداحي وعائلاتهم
جاكلين زوجة لويس المعلم وعائلتها
وانسباؤهم ينعون فقيدتهم المرحومة
رندى الياس رحال
المنتقلة الى رحمته تعالى صباح يوم السبت الواقع فيه 2 آذار 2019 متممة واجباتها الدينية.
تقبل التعازي اليوم الاثنين 4 الجاري في صالون كنيسة مار مخايل، الشياح ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً.

بمزيد من الرضى والتسليم، ننعى فقيدنا الغالي
فاروق علي سليمان
والدته المرحومة الحاجة عفيفة بدر الدين
زوجته سهاد أحمد سليمان
أولاده: المرحومة فرح، لانا وأحمد
أشقاؤه: حسين، أكرم، المرحوم المهندس رفيق والمهندس حسن.
شقيقاته: نهلا زوجة خالد خالد، مكرّم زوجة سمير رحال، المرحومة ختام، ومنى زوجة حسن الخنسا.
تقبل التعازي اليوم الاثنين 4 آذار في مقر جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب أمن الدولة من الساعة الثالثة حتى السادسة مساءً
للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء.

انتقل إلى رحمة الله تعالى فقيدنا الغالي المرحوم
العميد الركن فايز عبد اللطيف كلاكش
والدته المرحومة خزنة رمضان
زوجته فاطمة كنعان
أولاده الدكتور ربيع زوجته الدكتورة مريم عيد
علي
مايا زوجة وليد حلاّسو
ديما زوجة شارل سميث
أشقاؤه المهندس رضا زوجته جميلة نصار
المرحوم علي زوجته زينب الدرسا
شقيقاته المرحومة فاطمة زوجة المرحوم أحمد رمضان
خديجة زوجة المرحوم علي رمضان
زينب زوجة المرحوم محمد كمال كلاكش
الحاجة سعاد زوجة الحاج صادق عبدالله
تقبل التعازي أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء 4 و5 و6 آذار في منزله في بلدة بلاط. ويوم الخميس 7 آذار في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء قرب مركز أمن الدولة من الساعة الثانية بعد الظهر ولغاية الساعة السابعة مساءً.
الآسفون آل كلاكش، كنعان، بدوي، رمضان، عبدالله، عبد، حلاّسو، سميث وعموم أهالي بلدة بلاط.

لإعلاناتكم الرسمية
والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ الى المنفذ علية عمر احمد خالد عملاً باحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2017/1646 انذاراً تنفيذياً موجهاً البكم من طالب التنفيذ فرنسبنك ش.م.ل. ناتجاً عن طلب عقد قرض شخصي وجدول تسديد دفعات بقيمة /10,190,742,41/ل.ل. عدا اللواحق.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصيا او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوما على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار التنفيذي البالغة عشرة ايام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
فاطمة دياب عمر

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
تنفذ الشركة العقارية المالية ش.م.ل. وشركة فقرا العقارية ش.م.ل. بوجه لوريس تنوري وموسى وجاك بو كرم بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/609 بموجب استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ المتن برقم 2017/368 بموضوع تنفيذ قرار الغرفة الابتدائية التاسعة في جديدة المتن رقم 2017/18 تاريخ 2017/01/10 والذي قضى بازالة الشيوع في العقارين رقم 276 و313 كفرتيه.
- العقار 276 كفرتيه مساحته 2211 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية قطعة ارض سليخ سقي ضمنها خربة بيت.
- العقار 313 كفرتيه مساحته 2230 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية قطعة ارض سقي سليخ.
وبالكشف تبين ان الواقع مطابق للافادة العقارية وان العقارين يقعان ضمن مشروع فقرا السياحي بطلان على جبل صنين وضمن العقار 276 كفرتيه بقايا خربة مهدومة والعقارين ملاصقين.
تاريخ محضر الوصف: 2018/5/28
وتاريخ تسجيله 2018/6/7
بدل تخمين وطرح العقار 276 كفرتيه: /1768800/ل.ا.
بدل تخمين وطرح العقار 313 كفرتيه: /1784000/ل.ا.
يجري البيع بيوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/3/26 الساعة 11:00 في قاعة محكمة كسروان
للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للعقارين موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ الدامور
القاضي ستيفاني الراسي
بالمعاملة التنفيذية رقم: 2014/113
المنفذ: بنك عودة ش.م.ل. – وكيله المحامي اندره نهرا.
المنفذ عليه: عطوف صبحي الدكروبي.
السند التنفيذي: استنابة من دائرة تنفيذ بيروت برقم 2014/144 تاريخ 2014/11/12
تاريخ تبلغ الانذار التنفيذي: 2014/9/26
تاريخ محضر وصف العقار: 2015/2/21 وتاريخ تسجيله 2015/3/17
العقار المطروح للبيع: القسم 12 من العقار 3575 الجبة العقارية وهو عبارة عن شقة سكنية تقع في الطابق الرابع مشيد منذ فترة طويلة وهي مؤلفة من مدخل وصالون وغرفتي نوم ومطبخ وحمام وشرفتين.
مساحته 135 م.م.
حدود العقار 3575 الجبة، شمالاً العقار 3576 جنوباً العقار 3594 شرقاً العقار 3579 غرباً العقار 3572.
قيمة التخمين: /94500/دولار أمريكي.
بدل الطرح المقرر على اساس 60%: /56700/ دولار امريكي
موعد المزايدة ومكانها: نهار الاربعاء الواقع في 2019/3/27 الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر امام رئيس دائرة تنفيذ الدامور.
شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ الدامور او مصرف مقبول قيمة الطرح المقرر وعليه تحديد محل اقامة له ضمن نطاق هذه الدائرة اذا لم يكن له مقام فيها وعليه خلال ثلاثة ايام التي تلي الاحالة دفع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر وإلا على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
يمامة حجار

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القابضة عن استدراج للعروض لتزويد آليات القابضة بمادة البنزين والمازوت لمدة سنة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ خمسون الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.
تقدم العروض في أمانة السر في القابضة ـ البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الخميس الواقع فيه 14 آذار 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القابضة
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 340

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء /250/ الف ليتر من مادة البنزين 95 اوكتان و/250/ الف ليتر من مادة المازوت الاخضر لزوم اليات المؤسسة، موضوع استدراج العروض رقم ث4/12247 تاريخ 2018/11/26، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/3/29 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 2019/2/27
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 342

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء 50 الة لعد النقود وكشف المزور منها، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/12246 تاريخ 2018/11/26، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/3/29 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.

بيروت في 2019/2/28

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 352

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لتأهيل مؤشرات قياس مستوى خزانات المحروقات والمياه في معمل الذوق الحراري.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223) مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق "12" ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).

علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2019/4/5 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

بيروت في 2019/2/28

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 353

إعلان

اعادة تلزيم تقديم مركبات آلية لزوم المديرية العامة للطيران المدني

الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه الثاني من شهر نيسان 2019، تجري ادارة المناقصات ـ في مركزها الكائن في بناية بيضون ـ شارع بوردو ـ الصنايع ـ بيروت، لحساب المديرية العامة للطيران المدني ـ مناقصة اعادة تلزيم تقديم مركبات آلية لزوم المديرية العامة للطيران المدني.

ـ التأمين المؤقت: لكل مجموعة تامينا بحسب المادة الخامسة من دفتر الشروط الخاصة (3 مجموعات).

ـ طريقة التلزيم: تقديم أسعار.

تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من ديوان المديرية العامة للطيران المدني.

يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 350

إعلان رقم 2/1

تعلن وزارة الزراعة ـ المديرية العامة للزراعة ـ عن إجراء استدراج عروض بطريقة استدراج عروض لعام 2019، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2019/3/27 الساعة العاشرة.

يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.

تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.

بيروت في 2019/2/25

مدير عام الزراعة
المهندس لويس لحود لحود
التكليف 347

اعلان بيع بالمعاملة 2015/661

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/3/18 ابتداءً من الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه مارك انطوان جبور ماركة مرسيدس Coupe C230 موديل 2002 رقم /264421/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيله المحامي انطوان عساكر البالغ /6682/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /3095/$ والمطروحة بسعر /2000/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2012.

فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب شارل الحلو في بيروت كورنيش النهر خلف نقابة اطباء الاسنان مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
أسامة حمية

اعلان بيع بالمعاملة 2017/1156

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/3/18 الساعة 3:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه توفيق فاروق المير ماركة ب ام ف X5 موديل 2007 رقم /246117/ط الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة كابيتال فينانس كومباني ش.م.ل. وكيلها المحامي مارك عساف البالغ /18722/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /11677/$ والمطروحة بسعر /8000/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2017.

فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب سيريال في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيسة كاتيا عندراني

موجه الى المستدعى ضدهم: اليصابات طنوس ابي سابا، وفكتور حبيب سمعان فرج، وجان يوسف سمعان فرج، وهم من بلدة بزعون اصلاً، ومجهولي محل الاقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2019/17 وتعرفكم هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي اندره مسعود البطي (الانيش) بوكالة المحامي مرسال متري، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 9 منطقة النخلة العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتكم الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان بيع بالمزاد العلني

صادر عن دائرة تنفيذ حلبا

القاضي طارق صادق

المنفذ: البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.

وكيله المحامي زياد فرنجية - والمنفذ عليه: ايلي خليل السيوفي - الشيخ طابا.

رقم المعاملة:2013/538 والسند التنفيذي: عقد قرض وسندات دين بقيمة 8,237,000/ل.ل.

تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني الجمعة 2019/3/15 الساعة 11:00 صباحاً منقولات المنفذ عليه المنزلية بالمزاد العلني بمكان وجودها ببلدة حكر الشيخ طابا وهي: غرفة جلوس مؤلفة من كنباية جلد و3 مقاعد جلد واثنين قماش وكنباية مقعد واحد قماش مع خشب على الجوانب عدد 2 سعرهم $800 وتلفزيون 42 بوصة ماركة الجي سعره $200 - وبراد لون رمادي ماركة تكنوليكس سعره $300 - وغسالة اوتوماتيك ماركة الجي سعرها $250 - فرن غاز 4 اعين ماركة جنيراليكس سعره $200 - غرفة نوم من سرير خشب لون بني مع كومود واحدة وتواليت سعرها $300 وغرفة نوم مؤلفة من سريرين مع شوفنيار وكومود واحدة لون ابيض سعرها $450.

المجموع: /2500/$ للراغب الدخول بالمزايدة الحضور بالوقت المحدد اعلاه لمكان وجود المنقولات ببلدة حكر الشيخ طابا مصحوباً بالثمن نقداً و5% رسم الدلالة.

مأمور التنفيذ بيار سكاف

إعلان

تعلن نقابة عمال ومستخدمي الجامعة الاميركية في بيروت عن اجراء انتخابات عامة يوم الاربعاء الواقع في 20 آذار 2019 في قاعة عصام فارس ابتداءً من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الرابعة بعد الظهر وذلك لانتخاب مجلس تنفيذي جديد، سبعة اعضاء عن مقاعد الموظفين وخمسة اعضاء عن مقاعد العمال، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تعقد جلسة الانتخابات الثانية بحضور ثلث الاعضاء على الاقل وذلك نهار الاربعاء الواقع في 27 آذار 2019 في نفس التوقيت والمكان.

امين السر
عباس حريري
الرئيس
جورج الجردي

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان بعبدا الناظرة بالقضايا العقارية برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المدعى عليهم نعمات طالب فرحات وعلاء واسراء علي عبيد لتبلغ اوراق الدعوى 2017/7971 المقدمة من المدعي يوسف سليمان بركات والرامية الى الزامكم بتسجيل القسمين 27B و28B من العقار 343/تحويطة الغدير على اسم المدعي.

يجب حضوركم الى قلم هذه المحكمة لتبلغ الاوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والا فكل تبليغ لكم في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلبت فاطمة ضاهر رعد لموث موكلها حسن هادي محمد وهبه سماحه والمعروف بحسن هادي سماحه سندي تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 931، 937 طاريا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب طوني وجيه كيروز لموكله سامي فايز كيروز سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1302 تيحا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب وليد قاسم ملحم لنفسه سند تمليك بدل ضائع بالعقار 6661 بعلبك.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب احمد عباس صالح الموسوي لموكليه سعاد وديع ناصر وجينا روكس روفايل وانطوان روكس روفايل سندات تمليك بدل ضائع بحصصهم بالعقار 1443 النبي شيت.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب مرشد حسن الحاج حسن لموكله مهدي عوض سلمان سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 3546 شمسطار.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب احمد علي موسى بصفته مفوضاً بعقد البيع سند تمليك بدل ضائع بحصة البائع نور الدين علي الموسوي بحصته بالعقار 2849 النبي شيت.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب صفا سليمان سلوم لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 248 الفاكهة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب جلال محمد كنعان لموكله حسين علي كنعان سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 640 بوداي.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب عدنان احمد العطار لموكله مصطفى الحاج حسين العطار سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 168، 432، 467، 863، 334، 317، 45، 336، 333، 100، 1099، 524، 1592، 525، 536، 513، 1707، 726، 722، 1076، 415 شعث.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب حسب سمير علام لموكله سهيل شحاده علام سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 2507، 2512، 2508، 2516 الهرمل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب محسن حسين السيد علي سند ملكية بدل ضائع للعقار 244/ 11 A الحدث.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب احمد حسان زين وكيل حسان احمد زين سند ملكية بدل ضائع للعقار 13/6448 الشياح.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب المحامي جورج خير الله الحاج وكيل ميشال انيس الاسمر احد ورثة انطوانيت يوسف الاسمر سندي ملكية بدل ضائع للعقارين 627، 628 الكنيسة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب احمد يوسف شميساني وكيل نجله وفيق شمس سند ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار /39/ 18 الشياح.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلبت اقبال علي شعيب وكيلة هنا حسين عواضه ومأجد ابراهيم المشهداني سندي ملكية بدل ضائع للعقار H 6/41 الحدث.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلب عبد اللطيف بسام سراج وكيل خليل سليم رمضان بوكالته عن جميلة درويش البروش سند ملكية بدل ضائع عن حصتها في العقار 414 برجا.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن

في المعاملة التنفيذية الرقم 151/م/2013

المنفذ: شركة George Fisher Rohbithungs System (sehweiz

وكيلها المحامي حنا تابت.

المنفذ عليه: المحامي فيليب عواد - وكيله الاستاذ وحيد عون.

السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بعبدا برقم 829 /2013 تاريخ 5/11/2013 انفاذاً للحكم الصادر عن قاضي الامور المستعجلة في بعبدا تاريخ 2013/3/5 تحصيلاً لمبلغ 300,000/فرنك سويسري عدا اللواحق.

تاريخ قرار الحجز التنفيذي: 2013/5/24.

تاريخ تسجيله لدى امانة السجل العقاري 3/6 و2013/7/20.

العقارات المطروحة للبيع:

1 - /800/ سهم في العقار /1108/ ساقية المسك وبحرصاف ارض مشجرة صنوبر ومختلف مساحته /6266/م2 . يحده غربا مجرى ماء شتوي، شرقا مجرى ماء شتوي، شمالاً مجرى ماء شتوي، جنوبا طريق عام ومجرى ماء شتوي عام، تخطيط بالمرسوم /13347/ تاريخ 21/10/69 بمبلغ /565/ تصديق تخطيط بالمرسوم 5448 / 73 بمبلغ /81 /المحيدثة وضع يد على مساحة /966/م.م. بالقرار رقم 73/18 بمبلغ/565/، استملاك بالمرسوم 73 /4978 بمبلغ واحد المحيدثة تنازل من المالك بولس خليل عواد ولمصلحة بلدية ساقية المسك وبحرصاف عن كل ما يعود له من مبالغ وتعويضات من جراء الاستملاك الجاري على هذا العقار وسواه بموجب التخطيط المصدق بالمرسوم 5448 /73 ودون اية معارضة منه، منظم لدى كاتب العدل في الجديدة برقم 11176 /2003 حجز احتياطي برقم 85 /2007 عن تنفيذ بيروت لمصلحة ورثة المرحوم مارون منصور عيد حول الحجز 85 /2007 الى حجز تنفيذي بالمعاملة 488 /2013 عن تنفيذ بيروت تصحيح للحجز الاحتياطي 85 /2000 بحيث يصبح 85 /2007، يتوجب رسم انتقال على ورثة بولس خليل عواد بموجب كتاب مديرية الواردات دائرة رسوم الانتقال رقم 3085/ص تاريخ 2008/9/3 بملف /856/.

2 - /800/ سهم في العقار /856/ ساقية المسك وبحرصاف: قطعة ارض ضمنها بناء سكني قديم من حجر مؤلف من ثلاث طوابق على شكل فيلا الارضي يحتوي صغير وغرفتين وحمام وخلاء ومطبخ صغير وفرن وكاراج للسيارات ودرج داخلي يؤدي الى الطابق الاول الذي يحتوي على مدخل دوار وطعام وممشى وغرفة مكتب ومطبخ وحمام وشرفة وفرندا ودرج داخلي يؤدي الى الطابق الثاني يحتوي على ثلاث غرف وحمام وشرفات وسطح وتكتة قرميد ويحيط بالبنى حديقة مجللة تحتوي اشجار زينة وارز وبركة ماء وبئر ماء مساحته /3156/م2 يحده غربا طريق عام، شرقاً/ 1720/ و/855/ و /1480/ و/1495/ وشمالاً /1480/ وطريق عام، جنوبا طريق عام /857/ و/1240/ و/242/ افرز عن هذا العقار قطعة اعطيت الرقم /1465/ ومن الجهة الغربية المجاورة للاملاك العامة نفق مياه تعود منفعته لغير صاحب هذا العقار وذلك استنادا الى المحضر الفني رقم 177 /67 عن العقار /1496/ الى هذا العقار واصبحا عقارا واحدا وذلك استنادا الى المحضر الفني رقم 588 /67، ان نفق المياه المبينة في الحق الثالث هو ملك يوسف عواد ان صاحب العقار /882/ السيد جرجي حنا حبيب شبلي له حق الانتفاع بجر مياه من النبعة خاصة السيد يوسف عواد وذلك بموجب سند رقم 17/2/919 و932 ومربوط حكماً احتياطي باقرار من يوسف عواد عواد ببيع النفق الموجود ضمن هذا العقار من عليا عواد. وزوجها نقولا الزيناتي مناصفة بينهما. قيد احتياطي باتفاقية بيع حق انتفاع بجر ماء العائد للعقار رقم /882/ لمصلحة هذا العقار اي لمصلحة عليا عواد وزوجها نقولا الزيناتي. استحضار دعوى مع تصحيح خطأ مادي من المدعية نظيرة دوميط الخوري ضد ايناس عواد جهة الدعوى فسخ العقد المسجل لدى كاتب عدل بيروت 82/745 استحضار دعوى رقم 2329 /82 من المدعية نظيرة ضومط الخوري ارملة ابراهيم عواد. استملاك بالمرسوم 3081/ 86 على مساحة /390/م2 بملف /5/ ضهر الصوان استحضار دعوى مقدم لمحكمة استئناف بيروت من المدعي سمير الحايك - اتعاب محاماة - حجز احتياطي عن تنفيذ بيروت برقم 461 /2005 لمصلحة المحامي سمير الحايك يتوجب رسم انتقال على ورثة بولس خليل عواد بموجب كتاب مديرية الواردات دائرة رسوم الانتقال رقم 3085/ص تاريخ 2008/9/3 اشارة امتياز بموجب كتاب محتسبية المتن برقم 1270/ص تاريخ 2012/11/20 على المكلف بولس عواد بسبب ترتيب ضرائب نوعية.

3 - /800/ سهم في العقار /1110/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض مشجرة صنوبر ومختلف مساحته /568/م2 يحده غربا وشمالاً مجرى ماء شتوي عام، جنوبا وشرقا /1137/. تخطيط بالمرسوم رقم 13347 /1971/ وتصديق تخطيط بالمرسوم رقم 5448 /73 . تنازل من المالك لمصلحة البلدية حجز احتياطي رقم 85 /2007 رسم انتقال بموجب الكتاب 3085/ص حول الحجز الاحتياطي 85 /2007 كما على العقار /1108/ ساقية المسك وبحرصاف.

4- /800/ سهم في العقار /1109/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض مشجرة صنوبر ومختلف مساحته /368/م2 يحده غربا وجنوبا طريق عام. شرقا وشمالاً /1222/. تخطيط بالمرسوم 1969/ 2347 بملف /565/ حجز احتياطي رقم 85 /2007 تحويل حجز الاحتياطي رقم 85 /2007 يتوجب رسم انتقال على ورثة بولس عواد بموجب الكتاب رقم /3085/ص.

5 - /533,333/ سهماً في العقار /1199/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر مساحته /1162/م2 يحده غربا وجنوبا مجرى ماء شتوي عام. شرقا وشمالاً /1205/ متنفع بالمرور في العقار /1202/.

6 - /533,333/سهماً في العقار /1200/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض فيها اغراس صنوبر مساحته /1120/م2 يحده جنوبا وغربا /1201/ شرقا /1196/ و /1197/ شمالاً طريق عام ذات القيود كما على العقار /1199/.

7 - /533,333/سهماً في العقار /1201/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر ضمنها بركة ونبعة. مساحته /1734/م2 يحده غربا طريق عام ومجرى ماء شتوي عام شرقا /1200/ شمالاً طريق عام و/1200/ جنوبا مجرى ماء شتوي عام. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 2329 /82. تنازل من بولس عواد لمصلحة البلدية برقم 11176 /2003.

8 - /533,333/ سهماً في العقار /1202/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر. مساحته /296/ م2 يحده غربا وجنوبا طريق عام. شرقا /1109/ شمالاً مجرى ماء شتوي عام. مرتفق بالمرور للعقار رقم /856/، استحضار دعوى 82/2329 .

9 - /533,333/سهماً في العقار /1203/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر ومختلف مساحته /1326/م2 يحده غربا وشمالاً مجرى ماء شتوي عام. شرقا وجنوبا طريق عام. وردت وصية راجع /856/، استحضار دعوى 2329 /82.

10 - /533,333/سهماً في العقار /1198/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر. مساحته /120/ م2 يحده غربا /1199/ شرقا /1193/ شمالاً مجرى ماء شتوي عام جنوبا طريق عام. وردت وصية راجع /856/ 82/ استحضار دعوى 2329 /82 .

11 - /533,333/سهماً في العقار /1197/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر مساحته /208/م2 يحده غربا /1200/شرقا /1194/ شمالاً طريق عام. جنوبا /1196/ . تصديق تخطيط /5448/. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 2329 /82 تنازل من خليل عواد لمصلحة البلدية برقم 11176 /2003.

12- /533,333/سهماً في العقار /1196/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر. مساحته /420/ م2 يحده غربا /1200/ شرقا /1195/ شمالاً /1194/ و/1197/. جنوبا مجرى ماء شتوي عام. منتفع بالمرور من العقار /1195/تصديق تخطيط بالمرسوم 5448 /73 . وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 2329 /82. تنازل من بولس عواد لمصلحة البلدية برقم 11176 /2003.

13- /533,333/ سهماً في العقار /1194/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر مساحته /456/م2 . يحده غربا /1197/ شرقا طريق عام و/ 1195/ . شمالاً طريق عام. جنوبا /1196/ و/1195/. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 82/2329. (اتعاب محاماة).

14- /533,333/سهماً في العقار /1193/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر. مساحته /1756/م2 يحده غربا /1241/ و/1240/. شرقا /1244/ و/1243/. شمالاً /856/. جنوبا /1236/. منتفع بالمرور في العقارين /1240/ و/1239/. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 82/2329، و استحضار من المحامي سمير حايك (اتعاب محاماة).

15 - /533,333/ سهماً في العقار /1192/ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر وعفص. مساحته /1366/م2 يحده غربا /1241/ شرقا /1241/ و/1238/. جنوبا /1236/. مرتفق بالمرور للعقار /1241/. استحضار دعوى 2329 /82 استحضار من المحامي سمير حايك (اتعاب محاماة).

16 - /400/ سهم في العقار /1240/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة عفص. مساحته /536/ م2 يحده غربا /1239/ و/1238/. شرقا /1242/ و/856/. شمالاً /856/ و/1239/ جنوبا /1240/. منتفع بالمرور في العقار /1239/. مرتفق بالمرور للعقار /1242/. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 2329 /82 . استحضار من المحامي سمير حايك ضد بولس عواد وايناس عواد.

17- /400/ سهم في العقار /1241/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض مشجرة عفص وبعض الاشجار البرية ضمنها بناء بحالة الهجر. مساحته /856/م2 يحده غربا /1240/ و/1238/ و/1237/. شرقا /1236/ و/1242/. شمالاً /1242/ و/1240/. جنوبا /1237/ و/1236/. منتفع بالمرور في العقار /1237/. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 2329 /82، استحضار من المحامي سمير حايك (اتعاب محاماة).

18- /400/ سهم في العقار /1242/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر وعفص. مساحته /2329/م2 يحده غربا /1243/ و/1240/. شرقا /1244/ و/1243/. شمالاً /856/. جنوبا /1236/. منتفع بالمرور في العقارين /1240/ و/1239/. وردت وصية راجع /856/ استحضار دعوى 2329 /82، و استحضار من المحامي سمير حايك (اتعاب محاماة).

19- /600/ سهم في العقار /1237/ ساقية المسك وبحرصاف: ارض بعل محرجة صنوبر. مساحته /1162/م2 يحده غربا /1241/. شمالاً /1241/ و/1238/. جنوبا /1236/. مرتفق بالمرور للعقار /1241/. استحضار دعوى 2329 /82 استحضار من المحامي سمير حايك (اتعاب محاماة).

قيمة التخمين:

1 - /800/ سهماً في العقار /1108/ ساقية المسك وبحرصاف = /861667/ دولار اميركي.

2 - /800/ سهماً في العقار /856/ ساقية المسك وبحرصاف = /808184/ دولار اميركي.

3 - /800/ سهماً في العقار /1110/ ساقية المسك وبحرصاف = /68550/ دولار اميركي.

4 - /800/ سهماً في العقار /1109/ ساقية المسك وبحرصاف = /36800/ دولار اميركي.

5 - /533,333/ سهماً في العقار /1199/ ساقية المسك وبحرصاف = /17845/ دولار اميركي.

6 - /533,333/ سهماً في العقار /1200/ ساقية المسك وبحرصاف = /87111/ دولار اميركي.

7 - /533,333/ سهماً في العقار /1201/ ساقية المسك وبحرصاف = /134867/ دولار اميركي.

8 - /533,333/ سهماً في العقار /1202/ ساقية المسك وبحرصاف = /18089/ دولار اميركي.

9 - /533,333/ سهماً في العقار /1203/ ساقية المسك وبحرصاف = /103134/ دولار اميركي.

10 - /533,333/ سهماً في العقار /1198/ ساقية المسك وبحرصاف = /7333/ دولار اميركي.

11- /533,333/ سهماً في العقار /1197/ ساقية المسك وبحرصاف = /13867/ دولار اميركي.

12- /533,333/ سهماً في العقار /1196/ ساقية المسك وبحرصاف = /28000/ دولار اميركي.

13- /533,333/ سهماً في العقار /1194/ ساقية المسك وبحرصاف = /35467/ دولار اميركي.

14- /533,333/ سهماً في العقار /1193/ ساقية المسك وبحرصاف = /6445/ دولار اميركي.

15- /533,333/ سهماً في العقار /1199/ ساقية المسك وبحرصاف = /9315,09/ دولار اميركي.

6 - /533,333/ سهماً في العقار /1200/ ساقية المسك وبحرصاف = /45471,95/ دولار اميركي.

7 - /533,333/ سهماً في العقار /1201/ ساقية المسك وبحرصاف = /70400,58/ دولار اميركي.

8 - /533,333/ سهماً في العقار /1202/ ساقية المسك وبحرصاف = /9442,46/ دولار اميركي.

9 - /533,333/ سهماً في العقار /1203/ ساقية المسك وبحرصاف = /53835,95/ دولار اميركي.

10 - /533,333/ سهماً في العقار /1198/ ساقية المسك وبحرصاف = /3827,83/ دولار اميركي.

11- /533,333/ سهماً في العقار /1197/ ساقية المسك وبحرصاف = /7238,58/ دولار اميركي.

12- /533,333/ سهماً في العقار /1196/ ساقية المسك وبحرصاف = /14616/ دولار اميركي.

13- /533,333/ سهماً في العقار /1194/ ساقية المسك وبحرصاف = /18513,78/ دولار اميركي.

14- /533,333/ سهماً في العقار /1193/ ساقية المسك وبحرصاف = /3364,29/ دولار اميركي.

15- /533,333/ سهماً في العقار /1204/ ساقية المسك وبحرصاف = /43807,81/ دولار اميركي.

16- /400/ سهماً في العقار /1240/ ساقية المسك وبحرصاف = /32642,23/ دولار اميركي.

17- /400/ سهماً في العقار /1241/ ساقية المسك وبحرصاف = /52130,58/ دولار اميركي.

18- /400/ سهماً في العقار /1242/ ساقية المسك وبحرصاف = /99301,63/ دولار اميركي.

19- /600/ سهماً في العقار /1237/ ساقية المسك وبحرصاف = /133697,25/ دولار اميركي.

المزايدة: ستجري يوم الاربعاء الواقع في 2019/3/20 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن.

فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيخمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.

رئيس القلم زياد داغر

◄ خرج ولم يعد ►

غادر العمال من الجنسية البنغلادشية
MD BIYJED
MOHAMMAD NAZMUL HASAN
MOHAMMAD SHIDUL ISLAM
MD KAMRUL ISLAM ROBIN
MOHAMMAD HALIM HOWLADER
الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 70/201303

إعلانات
فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
ساسين ومار متر

خطوة ثانية يقدم عليها الناشر اللبناني لمشاركة ارشيفه الهائل من الملصقات السينمائية مع الجمهور والمهتمين والباحثين. مع كتابه «هذا المساء» عام 2015 التي وثّق فيه للسينما اللبنانية من خلال التصاميم والرسامين ووجوه الابطال على الافيشات. افرج عن وثائقه الثمينة التي بدا تجميعها مراهقاً منذ السبعينيات. الموعد هذه المرّة في «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت) ضمن معرض يحوي ملصقات ووثائق بصرية وصورا فوتوغرافية توثّق لافلام عالمية وترصد تمثيلات العرب وارضهم وحكاياتهم النمطية وتطوّرها على مدى اكثر من نصف قرن

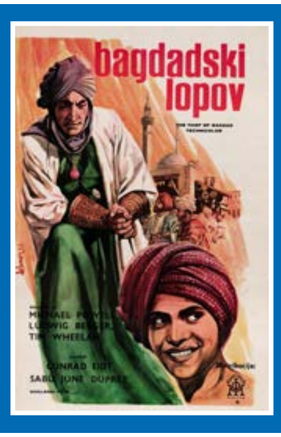

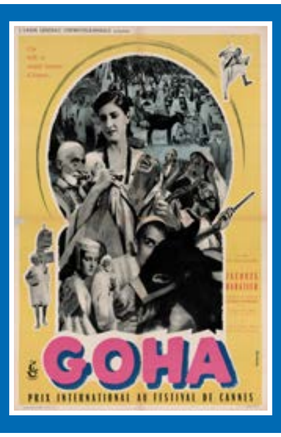

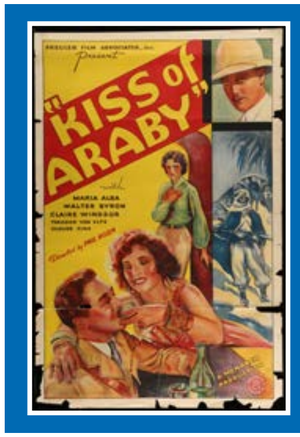

ذاكرة العين

نظرة السينما الغربيّة إلى العرب من خلال مئة ملصق

عبودي ابو جودة يتعقّب «لـص بغداد»

روان عز الدين

يتنقّل «لصّ بغداد» في «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). يرتدي وجهاً مختلفاً في كلّ رسم، رغم أنه يبقى أسمر دائماً. في أحد الملصقات يأتي على ظهر بساط سحري. وفي آخر، يمتطي حصاناً بجناحين، بينما يبدو أحياناً مقتنعاً ببقائه على الأرض، ربّما بفضل النساء المثيرات اللواتي يحطن به من الجانبين. ظهر اللص في السينما الصامتة للمرّة الأولى على يد الأميركي راوول والش عام 1924. بعدها، سيصبح الأس بيد المخرجين من كل أنحاء العالم، يفرجون عنه إذا أرادوا إمتاع المتفرّج بقصص آتية من أرض الشرق، تلك الصحراء البعيدة. اختاره المخرج الألماني لودفيغ بيرغر بطلاً لفيلم صدر سنة 1940، ثم عاد

> تمتدّ الصحراء من بنغازي إلى القاهرة والبصرة وكازابلانكا وبيروت التي تلوح فيها آبار للنفط

لإعالة الفقراء بداية الستينيات في فيلم إيطالي للمخرج الأميركي آرثر لوبين، تحت اسم كريم، تبعه دور في فيلم للبريطاني كلايف دونر عام 1978.

رغم تبدّل الأفلام والحقبات الزمنية، ظل الرجل يأتي تحت اسم واحد: «لصّ بغداد»، وهو العنوان الذي اختاره عبّودي أبو جودة لمعرضه الجديد الذي يستمرّ حتى 25 أيار (مايو)، مرّة جديدة، يكشف الناشر وجامع الملصقات الفنية عن قسم من ملصقاته التي يجمعها موضوع واحد هو طريقة تصوير العرب في السينما الغربيّة. المجموعة البصرية الفريدة (ملصقات، مجلات، صور فوتوغرافية، مقتطفات من أفلام...) التي يقدّمها المعرض، تشكّل موادّ أولية للباحثين والأكاديميين للتعمّق أكثر في هذا الموضوع الواسع والمتشعّب شكلاً ومضموناً. إذ تشتمل على ملصقات لأفلام أنتجت بين 1910 وسبعينيات القرن الماضي، وصناعة الملصقات التي رافقتها في أميركا وروسيا وفنلندا والدنمارك وألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا ومصر والهند وتشيكيا وبوغوسلافيا... لم تسعف هذه الخريطة العالمية المخرجين في ابتكار أسماء أو البحث عن مصادر جديدة لقصصهم غير ألف ليلة وليلة، وعلاء الدين، وعلي بابا، وسير الراقصات بخصورهن المنحوتة.

سنقف في الصالة الأولى على ملصقات كثيرة تحمل اسم بغداد: «حلّاق بغداد»، «حوريّة بغداد»، «بغداد»، و«حريم بغداد» ... لم يكن اختيار عنوان المعرض مرتبطاً فقط بالأفلام التي حملت اسم لص بغداد، بل يعود إلى حضور العاصمة العراقيّة الكثيف في الإنتاجات السينمائيّة بشكل عام. وفق إحصاء أجراه، لاحظ أبو جودة أن بغداد وحدها وردت حوالى 55 مرّة في الإنتاجات السينمائيّة خلال القرن الماضي، مقارنة بـ 57 لباريس مثلاً، «ربّما لأنها كانت عاصمة الخلافة، ومسرحاً لقصص ألف ليلة وليلة». تتوزّع الملصقات الـ 108 في المعرض على أربعة أقسام مكتوبة بضوء النيون هي «حب وغرام»، و«خيال»، و«مغامرات»، و«صوَر في بيروت». اختيرت من بين حوالى 550 ملصقاً من ضمن مجموعته عن هذا الموضوع. وإن كانت الأفلام الأولى تتبع رحلات المستشرقين الأوائل، وتقع تحت تأثير أذواقهم وقراءاتهم للبلدان العربيّة، إلا أن هناك محطّات فنية وسياسية كثيرة يستحضرها الإنتاج السينمائي حول العرب، أبرزها الرقص الشرقي ورواجه في العالم، وتحديداً الراقصات المصريّات اللواتي كن السباقات في الذهاب إلى شيكاغو عام 1839 للمشاركة في معرضها العالمي بقيادة الراقصة المصريّة السوريّة الأصل فريدة مظهر. حادثة ـ يوردها كتالوغ المعرض ـ ألهمت مجموعة من أفلام لاحقة صنعت من عوالم الراقصات الشرقيات مثل «زيغفيلد الكبير» (1936) و«الليل إيجيبت» (1951) الذي حمل اسم الفرقة، ونرى ملصقه في المعرض. الملك فاروق رفع دعوى قضائية ضد فيلم «عبد الله وحريمه» (1955) ومخرجه الروسي الأميركي غريغوري راتوف (إنتاج شركتين مصريّتين، وتوزيع شركة فوكس الأميركيّة)، متهماً إياه بالنيل منه شخصياً من خلال بطل الفيلم الملك الذي يتنافس مع ضابط من جيشه على حب امرأة فاتنة. قراءة هذه الملصقات اليوم تجعل منها مادّة بصريّة وفنيّة وسياسيّة تستعيد الصراعات والحروب التي استمالت كاميرات المخرجين، تحديداً بعد نكسة 1967، كما يشير أبو جودة، مضيفاً أن تلك الفترة «شهدت صدور أفلام حول الصراع العربي الإسرائيلي كدعاية موجّهة ضد العرب».

لاحظ ابو جودة ان بغداد وحدها وردت 55 مرّة في الإنتاجات السينمائيّة خلال القرن الماضي «ربّما لأنها كانت عاصمة الخلافة، ومسرحاً لقصص ألف ليلة وليلة»

تحت كل أفيش كتب تاريخ إنتاجه، ومخرجه وأبطاله وأحياناً نبذة مختصرة عن قصّته، نقّب عنها على هامش تجميعه للإفيشات. لكن ثمّة لافتة معلّقة في المعرض، تطلب منا ألا نأخذ المعلومات الواردة على محمل الجدّ. يقدّم المعرض الملصق كوثيقة فنيّة مستقلّة عن الأفلام. يقترح علينا قراءة فترة من تاريخ السينما ويعلّق عند عرض الفيلم نفسه بعد سنوات. إذا أراد أن يحكي كل قصصه مع الملصقات التي تقارب العشرين ألفاً، فلن ينتهي ربما. إنها رحلات وحكايات تستحق الأرشفة بمفردها. مثلما يجنح الملصق بخياله ورسوماته ليصير قصة مستقلّة عن الفيلم، فإن مسيرة جمعها تبدو كأفلام أخرى. البلدان التي زارها، صالات السينما، شبكة العلاقات التي كانت تدفعه من مكان إلى آخر. يعيدنا عبودي إلى الساعات الأولى التي كان يمضيها واقفاً في باحات السينما للتفرّج على الأفيشات كشاشات خارجية. هناك، بدأت الرحلة مع الأفلام الأجنبية أوّلاً. مع دخوله عالم النشر وتأسيسه «دار الفرات»، صار يقدّر الملصقات العربيّة وتقنياتها الطباعية الطويلة والمضنية. معرضه الحالي يعدّ الخطوة الثانية في طريق نشر الملصقات وفتحها أمام الجمهور، من منطلق «أن مشاركة الأرشيف مع الناس هو ما يكسبه أهميّته» بخلاف ممارسات بعض المؤسسات المحليّة الخاصّة التي تتعمّد إخفاء الأرشيفات الفنية والتاريخيّة، وتعرقل الوصول إليها، إن سمحت بذلك، مع أنه من الأجدى أولاً أن نسأل كيف صارت بحوزتها، أبرزها مقتنيات «استديو بعلبك»، التي اختفت معها حقبة فنية كاملة أمام تجاهل الجهات الرسميّة. هكذا، ضمّ كتابه الأوّل «هذا المساء» (2015) ملصقات أعاد من خلالها كتابة تاريخ تطوّر مسار السينما اللبنانية، وملأ فراغاتها حتى في المؤسسات الرسميّة. وإلى أن يجيء الوقت الذي نرى فيه أرشيفه معروضاً في مؤسّسة ربّما، فإن الطلاب والباحثين يعرفون جيداً مستودعه ومكتبه في آخر شارع الحمرا. يقصدونه للاطلاع على وثائقه التي تضمّ أيضاً المجلات السينمائية، والصور الفوتوغرافية للسينما، والملصقات، والبطاقات، وبعض الرسومات الأصليّة للملصقات التي يمكن الخروج منها بمئات المواضيع الأخرى.

معرض «لص بغداد»: حتى 25 أيار (مايو) ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

على هامش المعرض

تنظّم «دار النمر» فعاليات على هامش المعرض، أوّلها كان لقاء (28 شباط) مع صاحب المجموعة عبّودي أبو جودة، الذي عاد مع الجمهور إلى بدايات شغفه بتجميع الملصقات. وللتعرّف إلى الصالات السينمائية اللبنانية وتاريخها ودورها في القرن العشرين، هناك محاضرة للمخرج والناقد اللبناني محمد سويد بعنوان «صالات بيروت الراحلة» (20/3 ـ س: 19:30)، سيسترجع فيها تحوّلات السينما وصالاتها في لبنان.

عبودي أبو جودة سيقيم جولة في أرجاء المعرض وحقباته التاريخية (27/3 ـ س: 18:30)، فيما تشرف فنانة المنسوجات علا دجاني على ورشتين عمل بعنوان «الفنتازيا العربية» (30/ 3 ـ س: 9:00، و12:00). سيقوم المشاركون باستلهام عوالم الملصقات في المعرض، وتصميمها كملصقات بالتطريز على قماش. كذلك يقدّم الفنان اللبناني جوزيف قاعي ورشتي عمل لطلاب الجامعات (19 و20/3 ـ س: 11:00) لإعادة إنتاج بعض ملصقات المعرض، كما يخصص ورشة مماثلة للأطفال (4/5 ـ س: 9:00).

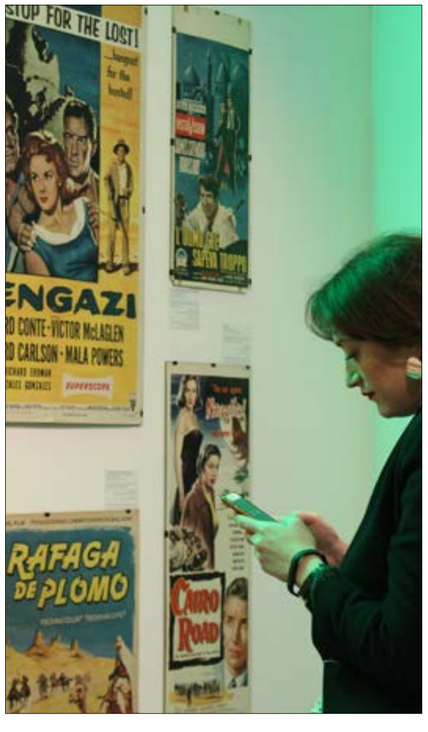

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 4 آذار 2019 العدد 3702

صورة وخبر

كما جرت العادة في كل عام، احتشد المئات من قرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان في معرض القطط السنوي الذي ينظّم في مدينة بيشكك. في هذا الحدث، يتباهى الناس في إظهار حيواناتهم الصغيرة بأبهى حلّة. هكذا، تجمّعت قطط من مختلف الفصائل (السيبيرية أو السفينكس أو سكوتيش فولد...) والأعمار والأحجام، واستقبلت الزوّار. (فياتشيسلاف أوسيلدكو ــ أف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

ذبيحةُ موسيقى...

على حاجزِ الأرض، ذاكَ الذي ما بينَ بوّابةِ أرضٍ وبوّابةِ أرضٍ أخرى، أوقفني حرّاسُ الأرض.
ولأنني، باعتباري مولوداً نظاميّاً من مواليدِ الأرض، لم أكن أملكُ (وما حاجتي لِأَنْ أملكَ أصلاً؟) جوازَ سفرٍ يُخوِّلني حقّ المسيرِ في دروبِ الأرض، فقد ارتابَ حرّاسُ بوّاباتِ الأرضِ في أمري وراحوا يسألونني عمّا لا جدوى من معرفتِه والسؤالِ عنه:
مسقطُ الرأسِ؟/ قلتُ: الموسيقى.
اللغةُ؟/ موسيقى.
العقيدةُ؟/ موسيقى.
العينان، الشَّعرُ، العلاماتُ الفارقة، وزمرةُ الدموعِ والدمِ؟/ قلتُ: موسيقى.
من أينَ وإلى أين؟ قلتُ: كما ترون... من مشرقِ موسيقى إلى مغربِ موسيقى.
الغايةُ؟ / قلتُ: الموسيقى، إذْ لا غايةَ للحيّ في حياتِهِ إلاّ أن تكونَ عامرةً بالموسيقى ومحروسةً بحنانِ الموسيقى.
شهقَ الجميع (كأنما فاحت في جبّانةِ الأرضِ رائحةُ موسيقى).
عبسَ الجميع. ضحكَ الجميع. سكتَ الجميع. تشاورَ الجميع.
ثمّ، بنظرةٍ حكيمةٍ واحدة، انتبهَ الجميعُ إلى مقدارِ خطورتي فيما لو تَفَشّى في أرجاءِ الأرضِ وباءُ الموسيقى.
وهكذا، هزّ الجميعُ رؤوسهم. وأجمعوا على ضرورةِ ذبحي.
.. ..
الشكرُ لهم! الشكرُ لهم أجمعين!...
جَبروا خاطِرَ قلبيَ الملهوف
وذبحوني على أنغامِ الموسيقى.

2019/2/9

هدية وديع ... إلى سلمى

يوم الخميس المقبل، تستضيف الكنيسة الإنجيلية في وسط بيروت عرض الفيلم الوثائقي «هدية وديع إلى سلمى» (28 د. تصوير ومونتاج: هلا خمارو. تعليق: نادرة الديب)، بحضور صاحبته العراقية إنعام كجه جي (الصورة). يدور الفيلم التسجيلي حول إهداء الأديب والصحافي والمترجم المصري وديع فلسطين مكتبته العامرة والنادرة إلى تلميذته في «الجامعة الأميركية في القاهرة»، الباحثة سلمى مرشاق سليم. الأخيرة وُلدت ونشأت وتعلمت في القاهرة، وتتفرّد مسيرتها بالعمل على مساهمات شخصيات لبنانية في النهضة الثقافية والإبداعية التي شهدتها مصر، بدءاً من أواخر القرن الـ 19 وحتى منتصف القرن الـ 20.

الخميس 7 آذار (مارس) الحالي ـ 17:00 ـ الكنيسة الإنجيلية (مقابل السراي الحكومي ـ وسط بيروت).

مهدي منصور وأشرف الشولي: «مقام الشِّعر»!

ضمن فعاليات الدورة الأولى من مهرجان «سطوح الوصل» (من 7 حتى 16 آذار)، يحيي الشاعر اللبناني والموسيقي والمحلّن الفلسطيني أشرف الشولي يوم الجمعة المقبل أمسية بعنوان «مقام الشِّعر» في «زيكو هاوس» (الصنائع). سيقرأ مهدي قصائد من ديوانَيْ «فهرس الانتظار» و«أخاف الله والحب والوطن»، هي: «جرح ما زال طرياً»، و«عمال عاطلون عن السماء»، و«الظل فجر داكن»، و«محاولات لاغتيال الوحدة»، و«مريم»، و«قصائد في الحب». أما أشرف، فسيغنّي من كلمات مهدي «بتذكر كانوا إيديك» التي لحّنها، كما سيلعب منفرداً مجموعة من أشهر ألحانه. المهرجان من تنظيم جمعية «لبن» اللبنانية الرامية إلى نشر المسرح الارتجالي وتطبيقاته في العمل الاجتماعي والسياسي والنفسي محلياً وعربياً. أما الحدث من الحدث، فهو إنشاء منصة تربط بين الفنانين اللبنانيين والإقليميين والأجانب، من جميع التخصصات وخلفيات الأداء، لمشاركة أعمالهم و إيصالها وعرضها، فيما يسعى لنشر إيمانه بـ«دور الفن وقدرته على عكس صورة أفضل لأنفسنا وبالتالي صورة أفضل لمدينتنا».

أمسية «مقام الشِّعر»: الجمعة 8 آذار ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «زيكو هاوس» (الصنائع ـ بيروت). للاستعلام: 71/880564

الإثنين 4 آذار 2019 العدد 48
Lundi 4 March 2019 no48

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد كاظم المهاجر
قراءة منهجية لتقرير «ماكينزي»

04
فاطمة الموسوي
استغلال النساء المُضاعف

05
ربيع جميل
دجاجة «فايسبوك» التي تبيض ذهباً

07
ديفيد هارفي
قصّة ثلاث مدن

08
غسان ديبة
نحو ضريبة على الثروة

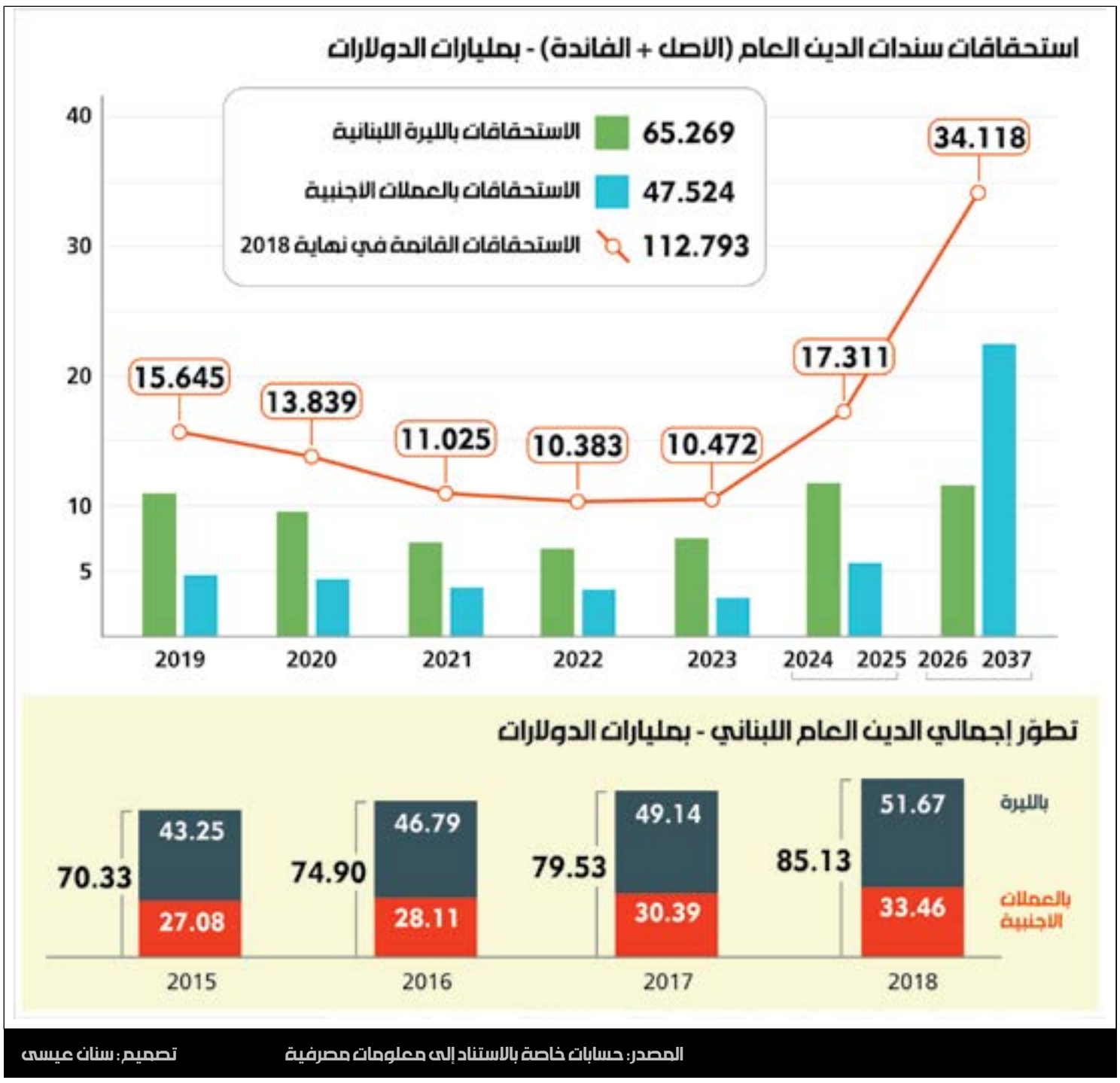

المصدر: حسابات خاصة بالاستناد إلى معلومات مصرفية — تصميم: سنان عيسى

استحقاقات الدَّيْن: إعادة الهيكلة لمصلحة الدَّائنين

«الدَّيْن العام هو المُتغيِّر الخاص بالدولة الذي يعطي الحكومة الحالية وسيلة للسيطرة على الحكومة المقبلة»

تورستن برسون - لارس إي. أو. سفنسون

يوم الخميس الماضي، وافق مجلس الوزراء كالعادة، ومن دون أي نقاش أو شروط أو حتّى توضيح أو مجرّد سؤال، على طلب وزير المال إصدار سندات دَيْن بالعملات الأجنبية (يوروبوندز) في عام 2019 الجاري، بقيمة إجمالية تبلغ 4,514 مليار دولار.

في الوقت نفسه، يدرس مجلس النواب في جلسته بعد غد اقتراح قانون «مُعجَّل مُكرَّر» يجيز للحكومة إصدار سندات دَيْن بالعملات الأجنبية بقيمة 4,800 مليار دولار للغاية نفسها، أي بهدف إعادة تمويل استحقاقات الدَّين الخارجي وتحويل جزء من الدَّين القائم بالليرة إلى دَيْن بالدولار وتمويل حاجات الخزينة بالعملات الأجنبية.

ووفقاً للإحصاءات الدورية التي تنشرها جمعية مصارف لبنان، فإن هناك 3 استحقاقات مُرتقبة هذا العام من «اليوروبوندز»، بقيمة إجمالية تبلغ 2,650 مليار دولار، وهي مُوزّعة على الأشهر المقبلة التالية:

- 500 مليون دولار في نيسان/ أبريل.
- 650 مليون دولار في أيار/ مايو.
- 1500 مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر.

في الشكل، توجد ملاحظة جوهرية تختصر جانباً مهمّاً من سياسة «الفوضى المقصودة» التي لا تزال تحكم إدارة المال العام منذ مطلع التسعينيات حتّى اليوم، ولا سيّما على صعيد إدارة الدَّين. فالمصادر الثلاثة المعنيّة تُقدّم 3 أرقام مُختلفة عن الأمر نفسه في الوقت نفسه. إذ إن استحقاقات سندات الدَّيْن بالعملات الأجنبية القائمة بالفعل، والتي تحتاج إلى إعادة تمويل (عمليات سواب) في إطار السياسة المُعتمدة، لا تتجاوز قيمتها مليارين و650 مليون دولار، في حين طلب وزير المال من مجلس الوزراء تفويضه بإصدار سندات بقيمة 4 مليارات و514 مليون دولار، أي أكثر بنحو مليار و864 مليون دولار من الاستحقاقات الفعلية، ولكن مجلس النواب يرى أن وزير المال يستحقّ تفويضاً بقيمة أعلى ممّا يطلبه، «فالنواب كرماء وهو بيستاهل»، ولا ضير برأيهم من الإجازة للحكومة بإصدار سندات بقيمة 4 مليارات و800 مليون دولار، مع حبّة مسك. أي إن الإجازة التي يتّجه مجلس النواب لمنحها للحكومة تفوق الاستحقاقات القائمة بالفعل بمبلغ مليارين و150 مليون دولار، وتفوق ما طلبه وزير المال بمبلغ 286 مليون دولار.

هذا التباين الفاقع في الأرقام المعروضة للغرض نفسه، يؤكّد ما يعرفه الجميع عن عدم وضوح الحسابات المالية للدولة، وهو ما تؤكّده أيضاً نتائج العملية المُضنية التي قامت بها المديرية العامّة للماليّة العامّة لإعادة تكوين هذه الحسابات من عام 1993 حتّى عام 2017، في محاولة جديدة لإعادة الانتظام إلى المالية العامّة وإنهاء المرحلة السوداء التي امتدت على ربع قرن، والتي جرى فيها تسييب المال العام عن سابق تصوّر وتصميم، ووضعه في خدمة المصالح السياسية للقوى المُهيمنة على الدولة وتحويله إلى مصدر رئيس للإثراء غير المشروع والإثراء «المقونن» أو الإثراء بذريعة خدمة الدَّين وفوائده السخيّة.

ويدلّ هذا التباين أيضاً إلى أن القوى السياسية نفسها، التي فازت مجدّداً في الانتخابات النيابية الأخيرة، ليست صادقة في إعلان نواياها بمكافحة الفساد المُستشري والإصلاح وضبط المالية العامّة واعتماد سياسات مختلفة عن الماضي. فما فعله مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة لجهة تفويض وزير المال بإصدار المزيد من سندات الدَّيْن بالعملات الأجنبية، وما سيفعله مجلس النواب في جلسته التشريعية المُقبلة لجهة الإجازة للحكومة بإصدار هذه السندات بقيمة أعلى ممّا تطلب، لا يختلف أبداً عمّا فعلته الحكومات السابقة والمجالس النيابية المُنتخبة منذ أن بدأت عملية تحويل جزء مهمّ من الدَّيْن العام إلى دَيْن خارجي عام 1994، واستفحلت هذه العملية على مرّ السنوات، وأوقعت الدولة (الحكومة ومصرف لبنان) تحت عبء ضخم ومرهق جدّاً لتأمين كمّية هائلة من الدولارات سنوياً لتسديد استحقاقات هذا الدَّيْن وفوائده.

تفيد الحسابات الخاصّة أن استحقاقات سندات الخزينة (بالليرة وبالعملات الأجنبية) تبلغ هذا العام نحو 15 مليار و645 مليون دولار، منها 4 مليارات و700 مليون دولار بالعملات الأجنبية، موزّعة بين مليارين و650 مليون دولار لتسديد أصل سندات «اليوروبوندز» ومليارين و50 مليون دولار لتسديد الفوائد المُستحقّة على هذه السندات. وهذا يشمل حسابات الحكومة فقط من دون مصرف لبنان، الذي يتوجّب عليه خدمة ديونه بالعملات الأجنبية لصالح المصارف هذا العام بما لا يقلّ عن 4 مليارات دولار أيضاً.

وفي نظرة أشمل وأوسع، رتّبت الحكومات السابقة استحقاقات مقبلة على مديونيتها القائمة في نهاية عام 2018، تقدّر بنحو 112 مليار و793 مليون دولار (هناك تقديرات جدّية ترفع قيمة هذه الاستحقاقات إلى 120 مليار دولار)، منها نحو 47 مليار و424 مليون دولار بالعملات الأجنبية، وهي موزّعة من الآن حتى عام 2037. أي إن الحكومات منذ عام 1994 حتى الحكومة الحالية رتّبت ديوناً خارجية بالإضافة إلى الديون الداخلية على المجتمع والاقتصاد، وسيطرت على الحكومات المقبلة، أقلّه لمدّة 18 عاماً مُقبلاً.

لقد كان طمس حسابات الدولة أداة رئيسة من أدوات السيطرة على المال العام ومراكمة الأكلاف على الجيل الحالي والأجيال المُقبلة، وهذه السياسة لا تزال قائمة وبنجاح كبير، وتكفي الإشارة أن أحداً في مجلس الوزراء لم يناقش طلب وزير المال إلّا وزير الاقتصاد والتجارة، الذي اكتفى بمطالبة مجلس الوزراء بالتريّث ريثما يقدّم وزير المال تقريراً مُفصّلاً يوضح الأرقام والأسباب الموجبة لطلب الإجازة بإصدار سندات الدَّيْن بالقيمة المطلوبة، ويعرض على مجلس الوزراء سياسته الجديدة لإدارة الدَّيْن العام كي تجري مناقشتها وفقاً للأصول. إلّا أن وزير المال لم يجد نفسه مُضطراً للردّ إلّا بعبارات موجزة تختصر المسألة كلّها: هذا ما عندي، وليُقرّر مجلس الوزراء ما يشاء. أمّا تقديم تقرير مُفصّل لإظهار الأرقام الحقيقية والسياسة الحقيقية، فهل تريدون أن يتسرّب مضمونه إلى الإعلام؟ طبعاً، كان جواب مجلس الوزراء واضحاً، فهو لا يريد ذلك، وأقرّ التفويض بلا قيد أو شرط.

قراءة منهجية لتقرير «ماكينزي»

الاقتصاد كعلم أخلاقي

محمد كاظم المهاجر
باحث وكاتب

علم الاقتصاد، من حيث أبعاده وغاياته، هو علم أخلاقي بستهدف الإنسان للارتقاء به مادياً ومعنوياً، له من الشمول والسعة، بنظرياته وقوانينه وأساليب تحليله، ما يُمكّنه من تحقيق غايات مُستهدفة لا تخرج عن منحى أخلاقياته. انطلاقاً من هذا المنظور، تأتي هذه القراءة لتقرير «ماكينزي»، أي انطلاقاً من الانتماء الوطني والأمانة العلمية، وهما يفرضان الموضوعية بكلّ أبعادها، بعيداً من الرأي المُسبق والتزاماً بالحقيقة العلمية. لذلك فإن هذا التعليق، لن يطاول النواحي التقنية البحتة من تقرير «ماكينزي»، على الرغم من أنها وسائل فنّية تساعد المنهج في الوصول إلى المستهدف، وهي «تقنيات» مُشبعة ومُكثّفة في التقرير من دون حامل لها (أي المنهج) كما سادلّل أدناه، وبالتالي فإن ملاحظاتي ستنصبّ على سياق التقرير منهجاً وقدرة تعليل ومنحى حركة وغائية.

علّة المعضلات الاقتصادية: ما خلا منه التقرير!

في بداياته يشير التقرير إلى المعضلات المُفرزة في الاقتصاد اللبناني، والتي أدّت إلى الحلقة المُفرغة، مُعزّزاً ذلك بكمّ من البيانات والمعارف، وهذا جيّد. ولكن التشخيص المُقدّم يشير إلى المعضلات في الاقتصاد اللبناني بصورة وصفية وساكنة، أي إنها تخلو من أي بحث في علّتها كمعلولات، وتحديد العلّة شرط أساسي لفهم الظواهر ومُقدّمة ضرورية عند المعالجة. ولا يقدّم لنا هذا التشخيص أي تصنيف لمُسبّبات الظواهر، وهل هي نتاج الهيكل الاقتصادي المُتخلخل؟ أم هي تنبع منحى حركة الاقتصاد اللبناني عبر المراحل الماضية وتراكمها الحالي؟ أم هي عرَض نجد حامله وعلّة وجوده المادية في مكان ما؟

تعليقاً على ذلك، لا بدّ أن أشير إلى أن الظواهر المعضلة في الاقتصاد اللبناني هي نتاج تراكم لمراحل طويلة، تُجد مكامنها في الهيكل والحركة والمنحى وتركيب الدولة وسلطة القانون:

في ظلّ الانتداب الفرنسي، وبشيء من الإيجاز، تعرّض الاقتصاد اللبناني لتحوّل خطير، أبرز مفاصله:

- تحطّم التطوّر المتوازن لقطاعات الهيكل الاقتصادي.
- وضع أسس الاقتصاد الريعي على حساب القطاعات المُنتجة.
- إفراز مجموعة رجالات الإدارة بعقلية معيّنة ومواصفات محدّدة تلعب الدور الإقراري اللاحق في توجه الاقتصاد اللبناني.

وفي مرحلة الاستقلال وحتى نهاية أحداث لبنان الدامية، جُدّدت معالم أساسية (نستثني منها مرحلة الرئيس فؤاد شهاب التي أخذت منحى آخر لا مجال لذكرها، وأشير فقط إلى دورها الإيجابي الفاعل في الاقتصاد اللبناني)، وأفرز النهج المُتّبع النتائج التالية:

- ضعف دور الدولة الاقتصادي.
- طغيان قطاع الخدمات والتجارة (وفق العقلية التي تنادي بتخصّص لبنان في الخدمات التجارية والسياحية والمصرفية)، وإهمال القطاعات المُنتجة كالزراعة والصناعة.
- اشتداد تيّار الهجرة.

لن أتوقّف عند نتائج الأحداث الدامية المعروفة، على صعيد الهدم والهروب رؤوس الأموال، إلخ... وهي حالة عرضية تحتاج إلى الكثير من التحليل ووضع الضوابط الوقائية لتجنيب لبنان الأخطار. سأتابع العرض نحو المرحلة التي تلت هذه الأحداث، أي بعد عام 1990 وحتّى الآن، مُكتفياً بتحديد المعضلات الأساسية، كسِمات في الاقتصاد اللبناني:

- اندماج رأس المال المالي بالسلطة في لبنان.
- ولوج مرحلة من الفساد، وحتّى عبر بعض التشريعات وغياب الالتزام الصارم بالقوانين والأنظمة.
- منحنى النظام النقدي المزدوج وتباين الفائدة وربط الليرة بالدولار.
- التشوّهات الضريبية.

هذه السمات للاقتصاد اللبناني أدّت إلى الظواهر التالية:

- مديونية عالية وخطيرة.
- نظام نقدي وضريبي مشوّه.
- انتشار الفساد واستشراؤه ليصبح حتى التلاعب بالقوانين.
- انخفاض المستوى المعيشي للسكّان.
- ارتفاع معدلات التضخّم والبطالة.

أشرت بشكل سريع إلى علّة المعضلات الاقتصادية، لأنها تشكّل المدخل إلى المعالجة، وهو ما خلا منه تقرير «ماكينزي».

المستهدفات: لا يُبنى المستقبل بالأمنيات فقط

بعد التشخيص الجيّد بصورته الوصفية كما أشرنا، ينتقل التقرير إلى المُستهدفات، ويحدّد قطاعات أساسية في الاقتصاد اللبناني، من ضمنها الزراعة والصناعة، والشيء الجيّد جداً هو إيراد القطاعات المُنتجة كمرتكزات أساسية في الاقتصاد اللبناني، وهذا منحى جيّد يسفّه الفكر الذي يدعو إلى تخصّص لبنان في الخدمات السياحية والمصرفية فقط وإهمال القطاعات المُنتجة خلال المراحل الماضية، ما أدّى إلى الوضع القائم. ولكن على أهمّية هذا المنحى باتجاه القطاعات المُنتجة، توجد ملاحظات كثيرة. فالمُستهدفات (وجود فعل)، وهو فعل يرتبط بالإرادة، أي توفير الإمكانية أو القدرة. والإرادة بدورها تتبلور من خلال الفكر، وبالتالي لتحديد المستهدفات نحن بحاجة إلى التالي:

1- الفكر الاقتصادي، أو ما يعبّر عنه بنموذج التنمية الاقتصادية، الذي يجب أن يُتَبَع ليؤدّي إلى نتائج مُحدّدة، هي المستهدفات. وهذا ما خلا منه تقرير «ماكينزي».

2- الإرادة، التي تمتلك الإمكانية، وإذا افترضنا توافر الإرادة في الدولة اللبنانية، فأي إمكانيات تمتلكها لتوظّفها بنمطٍ معيّن من الإنتاج، وخصوصاً مصادر التمويل؟

3- السبل المُتّبعة أو الأساليب. يذكر التقرير ملخّص التحليل، ولكن لا نعرف ما هي سبل هذا التحليل وأساليبه التي اتّبعت، والتي على أساسها تمّ التوصل إلى الاستهدافات المطروحة للأعوام 2025-2035؟ أي نماذج تقديرية استخدمت؟ وما هي منطلقاتها؟

في هذا الجانب، لم أجد «المُستهدفات» في الشكل المعروض للتقرير، وفي أحسن الأحوال، لم يرد سوى أحلام أو أمنيات، أشاركهم فيها. فحبّذا أن نمتلك المتطلّبات والمقدرة ونموذج التنمية المنشود وصولاً إلى هذه المُستهدفات. ولكن المستقبل لا يُبنى بالأمنيات.

مرّة أخرى، لا يذكر تقرير «ماكينزي» أي نموذج اقتصادي تنموي يقترحه كي نخلق التراكم الرأسمالي في القطاعات المُنتجة وننتج القيمة المضافة القادرة على التطوّر والتوسّع، وأي أقطاب صناعية نبنيها وكيف، حتى تتداخ وتنتشر. وأكتفي بالتذكير أن التاريخ الاقتصادي لتطوّر الغرب بنى تراكمه الرأسمالي من خلال ثروات الدول النامية، عبر المرحلة الاستعمارية ومرحلة التبعية، ولا يزال يستحوذ على معظم ثرواتها من خلال الهيمنة الراهنة، فهل لبلدنا لبنان المقدرة التمويلية والفنية والبشرية لإحداث هذا التراكم عبر عوامل الدفع الذاتية؟

ديون وضرائب وخفض أجور مضخمة

يقدّم تقرير «ماكينزي» تحليلاً تقنياً للقطاعات وإمكانيات دعم التطلّعات في إطار جزئي مفصّل، مُقدماً بعض نواحي الإمكانيات، وينتهي إلى تقديم ما يُسمّيه «مشاريع رائدة»، تتمركز حول السياحة والتكنولوجيا والرقمنة.

كما ذكرت في البداية، لن أناقش في المنحى التقني، لأنني أنطلق من منظور اقتصادي تنموي، إلّا أن كثافة هذا المنحى في التقرير، وما يحويه من جوانب هندسية وتكنولوجية وجانب إداري اجتهادي لبعض الأعمال، تفرض تناول موضوعات أساسية هامّة، وردت في هذا التقرير، تشكّل مفاصل رئيسة حاملة للمنحى التقني الذي غرق به هذا التقرير.

يعطي التقرير إشارات إلى بعض مصادر التمويل: القروض والإيداعات والضرائب وخفض الأجور (الصفحات 125-126 من النسخة العربية)، وكذلك الخصخصة. وذلك ضمن عوامل التمكين. ولا بدّ هنا من عرض الملاحظات على هذه المفردات.

- القروض والديون: هي من معطلات لبنان الاقتصادية الأساسية. يمكن أن تشكّل القروض عوامل إيجابية إن هي أنفقت إنفاقاً استثمارياً، أي أن توظّف في قطاعات تستطيع أن تنتج قيمة مضافة، أو بمعنى آخر، قادرة على إحداث دورة رأس المال وما يرافقه من تشغيل للأيدي العاملة، وإنتاج القيمة المُضافة القادرة على تسديد خدمة الدَّيْن العام بالإضافة إلى أصل الدَّيْن والقروض. ولكن القروض تتحوّل إلى عبء مُضاف إن هي أنفقت إنفاقاً استهلاكياً، وتعرّضت أيضاً للتبديد من خلال الفساد، وهذا ما حصل تقريباً مع مجمل القروض، وادخل لبنان في نفق المديونية، التي تعتبر أهمّ تحدٍ يواجه أيّة خطّة تنموية في لبنان. والتقرير لم يتطرّق مُطلقاً لكيفية التعامل مع هذا التحدّي، بل هو يزيد الوضع بلّة عندما يؤكّد على القروض كأحد مصادر التمويل.

- الضرائب وخفض الرواتب: القراءة القاصرة للمستوى المعيشي لسكّان لبنان تفرز إجراءات كهذه كمداخل للتمكين، ولم يعطِ التقرير أي أهمّية لما يمكن أن يحدث ويزيد وضع المواطن بؤساً في ظل التضخّم والبطالة وانخفاض الأجور والضرائب... إلخ.

- الخصخصة: هل بقي قطاع مُفيد للسكّان اللبنانيين ضمن القطاع العام لم يخصخص؟

دعم وحماية أم تحرير كلّي للتجارة؟

ضمن محور التمكين أيضاً، يتناول التقرير بعض المنافذ المُعزّزة، فهو يطرح أحياناً إمكانيات الدعم والحماية، وفي الوقت نفسه يبحث عن المنافذ الخارجية عبر منظّمة التجارة العالمية.

يعبّر ذلك عن تناقض واضح، لم يعطَ العناية والتفحّص. فمنظّمة التجارة العالمية (WTO)، في قوانينها وشروطها، تفرض إزالة أي دعم وحماية من الدولة للقطاعات الاقتصادية، كما تعمل على إنهاء دور الدولة الاقتصادي. ولبنان مرشّح لعضوية منظّمة التجارة العالمية (الآن هو عضو مُراقب)، ويسير بخطط التكيّف الهيكلي وشروط المنظّمة في فتح الأسواق وإطلاقها. وبرأيي إن هذه المرحلة، وفقاً لوضع لبنان الاقتصادي، لا تؤهّله لعضوية المنظّمة، بل تُلحق به الضرر أكثر من الفوائد (لتفصيل ذلك راجع كتابنا: «لبنان أمام عضوية منظّمة التجارة العالمية». الصادر عام 2018).

هل فازت الشركات اللبنانية بمناقصات إعمار سوريا وخسم الأمر؟

يستفيض تقرير «ماكينزي» بالشرح التقني والهندسي حول الصناعة اللبنانية، ولكنّه يركّز مجمل شرحه على باب إعادة إعمار سوريا. إن اعتبار الصناعة والزراعة، كقطاعات مُنتجة، هي ركائز في الاقتصاد اللبناني، يُعدّ من النقاط المضيئة في تقرير «ماكينزي»، إلّا أن سياق التقرير لا يدلّ على الذهاب نحو معالجة وضع الصناعة اللبنانية برؤية شمولية تستنهض وضعها، بل يتناولها من باب إعادة إعمار سوريا. والشيء الغريب أن هذا التقرير لا يستفيض في شرح المشاريع الموجّهة نحو إعمار سوريا فقط، بل يتناول أيضاً جوانب تخصّ الاقتصاد السوري وتوزيعه الجغرافي. وهو بكل بساطة، يتعامل كما لو أن مشاريع إعادة إعمار سوريا قد جرى إقرار مناقصاتها للشركات اللبنانية وحُسم الأمر.

إن «السياسة اقتصاد مكثّف»، ومصداقية هذه المقولة ثابتة، وبالتالي فإن منحى سياسة الحكومة اللبنانية يذهب بعيداً من واقع سوريا ومنهج نظامها تحت عنوان «الناي بالنفس». فأين هي المقدّمات التي ستؤهّل الشركات اللبنانية للانخراط في إعادة إعمار سوريا؟

تغييب الكهرباء كعامل حيوي

تحت عنوان البنى التحتية (ص 236)، لم يجرِ التطرّق إلى أهمّ مفصل في البنية التحتية الارتكازية (الكهرباء)، علماً أن الطاقة هي العامل الحيوي في كلّ النشاطات الاقتصادية وفي حياة السكّان، وهي تشكّل معضلة أساسية في لبنان، إذ تمّ إنفاق أكثر من 35 مليار دولار على الكهرباء، ولا تزال عاجزة. ألا يستحقّ هذا العامل الحيوي أن يتناوله التقرير ولو من باب الإشارة إلى الأهمّية التي يحملها وسبل معالجتها ومُقترحات لكيفية المعالجة؟

دولة ضمن الدولة

يطرح تقرير «ماكينزي» كالية للتنفيذ (ص 145) استحداث تركيب إداري خاصّ لتنفيذ البرامج التي يقترحها؟ في الوقت نفسه، يطرح التقرير على الحكومة اللبنانية وقف التوظيف وخفض الرواتب.

أمر عجيب، أليس الأحرى أن يعالج التقرير كيفية تفعيل مؤسّسات الدولة بدلاً من استحداث تركيب إداري يبدو كدولة ضمن الدولة؟

لدينا الكفاءات المالية، فلماذا نحتاج إلى «ماكينزي»؟

هذه ليست إلّا ملاحظات علمية على دراسة حسناً فعلوا في «ماكينزي» أن سمّوها «رؤية». لأنها بهذا السياق لا يمكن أن ترقى إلى مستوى «برنامج إصلاحي اقتصادي» ولا إلى «خطّة»، ولكن يجب الاعتراف أن «رؤية ماكينزي»، بما أوردته من كثافة معرفية وبيانية تشكّل مصدر استرشاد مهمّاً للشروع بأيّ برنامج يهدف لإخراج لبنان من أزمته الاقتصادية.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى موضوع مهمّ، تردّدت كثيراً في مسألة طرحه، ولم أستطع تجاوزه، وفرض عليّ حرص المهابة أمام رجال العلم والفكر في بلدي أن أورده هنا على الشكل التالي: لا أعرف مدى صحّة ما يقال عن أن تكاليف إعداد تقرير «ماكينزي» قد بلغت نحو المليون ونصف المليون دولار. في حال صحّة ذلك، فإن المقارنة التالية تبيّن مقصدي.

عام 2005، تأسّست «الجمعية اللبنانية للاقتصاد»، وهي لم تستطع أن تتابع نشاطها، وتلاشى فعلها نهائياً، وكان ذلك نتيجة عدم امتلاكها أي إمكانيات مادية تمويلية، ولم يقدّم لها قرش واحد لدعمها من السلطات اللبنانية المعنيّة.

هذه الجمعية كانت تجمع نخبة من كبار الاقتصاديين اللبنانيين، فلو منحت جمعيتهم ربع ما أنفق على تقرير «ماكينزي»، لكان هؤلاء الاقتصاديون اللبنانيون قادرين على تقديم برنامج اقتصادي إصلاحي أكثر وأوسع وأرقى وأدقّ علمياً، بمرّات عدّة، مما هو موجود الآن في تقرير «ماكينزي». يكفي أن أشير إلى بعض من ضمّته تلك الجمعية كأمثلة شاهدة: د.الياس سابا (رئيس الجمعية)، د.شربل نحاس (عضو الهيئة الإدارية)، د.كمال حمدان (عضو الهيئة الإدارية)، د.نجيب عيسى (عضو الهيئة الإدارية)، د.محمد كاظم المهاجر (عضو الهيئة الإدارية)، وغيرنا كثير من أصحاب الكفاءة العلمية الاقتصادية والمالية العالية، مثل د.جورج قرم، ود.إيلي يشوعي... أليس من الواجب إيجاد العلّة المادية من قِبَل السلطات المعنية لوضع كلّ الإمكانيات الفكرية في سياق واجبها الوطني.

مالم يتناوله تقرير «ماكينزي»

على الرغم من أهمّية بعض الموضوعات، فقد أغفلها تقرير «ماكينزي» تماماً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

الفساد

وردت إشارة عابرة إلى «الفساد» ضمن سياق التشخيص، علماً أن هذه الظاهرة تُشكّل الحلقة المركزية الأساسية لأي عملية إصلاح اقتصادي. إننا ننظر إلى «الفساد» من المنظور الفلسفي والمنطقي: فالفساد (عرض) ووجود العرض يجب أن يكون له (حامل). طبعاً، ما يوجد بحدّ ذاته هو الجوهر، لكن العرض يحتاج إلى حامل، ويؤشّر التحليل إلى أن الحامل هو ضعف مؤسّسات الدولة والتراخي في التنفيذ الصارم للقوانين والأنظمة.

هذا يشكّل العلّة المادية لوجود الفساد، فما هي علّة التحريك؟ طبعاً، إن علّة التحريك هي الفاسدون في موقع السلطة والمسؤولية. ومرّة أخرى يدور هذا العرض، بعد استكمال علّته المادية وعلّته المُحرّكة، ليشكّل هو بذاته العلّة المادية لإفشل أية عملية إصلاحية تنموية اقتصادية، من خلال التبديد ونهب المال العام. ومن هنا نرى أن الحلقة المركزية الأساسية للشروع في أي برنامج إصلاحي اقتصادي يجب أن يبدأ ليس فقط من محاربة الفساد، وإنما اجتثاث الفساد واجتثاث علّته المادية وعلّته المُحرّكة. ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، نجاح أي إجراء إصلاحي من دون ذلك.

النظام النقدي

لم يتناول تقرير «ماكينزي»، ولا بكلمة واحدة، إصلاح النظام النقدي في لبنان، على الرغم من تعرضه للسياسات النقدية والمالية. ألا يستحق إصلاح النظام النقدي المزدوج في لبنان وتباين أسعار الفائدة بين العملة المحلّية والأجنبية وتكاليف ربط الليرة بالدولار وغيرها من موضوعات، أن يشملها الفحص والتحليل في معرض وضع برنامج تنموي إصلاحي؟

الدَّيْن العام

أمام المأزق الذي يشكّله عبء خدمة الدَّيْن العام الضخم (يبلغ نحو 6 مليارات دولار سنوياً) عدا عبء أصل الدَّيْن المُتراكم، ألا يقع «الدَّيْن العام» ضمن الحلقات الأساسية التي تتطلّب المعالجة؟ وهل يجوز إغفاله ببساطة في معرض الكلام عن التنمية والتطوّر؟

النفط والغاز

طالما أن تقرير «ماكينزي» تناول في متنه تقديرات لقطاعات الاقتصاد اللبناني، وبمناخ استشرافية وصلت إلى عام 2035، فهل يمكن تصوّر أننا نضع تقديرات مستقبلية ورقمية من دون أن نتناول موضوع النفط واستخدام عوائد النفط المحتملة بعد سنوات قليلة، أو على الأقل أن نضع مؤشّرات اقتصادية علمية رصينة، تُرشد وتُنبّه إلى ضرورة وضع الضوابط الأساسية، وفق نموذج إنمائي اقتصادي علمي محصّن لاستخدام عوائد النفط المُحتملة، لأنها تشكّل إحدى طاقات الأمل الأساسية بخروج لبنان من نفق التداعي الاقتصادي.

اقتصاد السوء

جولة في «عقله» خبراء المصارف

محمد زبيب

«الوظيفة الحقيقية للاقتصاديين هي تطوير بدائل للسياسات القائمة لتبقى على قيد الحياة ومتاحة. ويصبح المستحيل سياسياً لا مفرّ منه سياسياً»

ميلتون فريدمان

في 23 كانون الثاني/ يناير الماضي، رفع «الفريق الاقتصادي» في جمعية مصارف لبنان مذكّرة إلى مجلس الإدارة، تحت عنوان «قراءة في الوضع المالي الحالي والاتجاهات الاقتصادية»، حثّ فيها على تبنّي سياسات «الهبوط الآمن» أو الـsoft landing، التي يجري تعريفها في الأدبيات الشائعة بأنها سياسات مالية ونقدية، تتجنّب الانكماش القوي عبر «تدخّل الدولة».

أعدّ هذه المذكّرة، التي لم تحمل أي توقيع، أعضاء من لجنة الدراسات في الجمعية، التي تضمّ عدداً من «الخبراء الاقتصاديين» العاملين لدى المصارف التجارية، بمشاركة الأمين العام للجمعية مكرم صادر، الذي نشر بدوره مقالاً في النشرة الشهرية الأخيرة الصادرة عن الجمعية، تحت عنوان مثير: «انتهى زمن العلاج بالمُسكّنات، فكيف يكون إذاً!»، وتناول فيه ما ورد في المذكّرة عن «مكافحة الهدر» و«برنامج سيدر»، وقدّمه بديلاً للطروحات «الاعتباطية والشعبوية»، وفق وصفه، الداعية إلى «أي شكل من أشكال إلغاء الدَّيْن العام قسراً».

على الرغم من أن مسألة إلغاء الدَّيْن أو «قصّ الشعر» لم تتناولها مقال صادر، إلّا أنها حذّرت من أن «استدامة الدَّيْن العام على المدى الطويل قد تُطرح جدّياً». ورأت أن «إدارة المخاطر في المدى القريب لا تزال قابلة للاحتواء»، لكن بشرط «العمل على تخفيض الإنفاق من قِبل القطاع العام ومن قبل القطاع الخاص على حدّ سواء»، أي الدَّفع نحو سياسات حكومية تضبط عجز المالية العامّة، وتحدّ من استهلاك الأسر للسلع المُستوردة، وتوجّه الدعم نحو تصدير السلع والخدمات.

قد تبدو هذه «الوصفة» جيّدة أو بديهية، أو قد يعتبرها البعض ضرورية ومُلحّة في مواجهة أزمة التمويل التي يرزح تحتها النموذج الاقتصادي اللبناني، ولكنّها في النهاية ليست إلّا وصفة «التقشّف» المُعتادة والرائجة في كلّ مكان، والتي تدور حولها صراعات وتنفجر بسببها حركات احتجاج وتقوم حكومات وتسقط. فمهما غُلّفت هذه «الوصفة» بالأوصاف المُنمّقة أو العبارات التحريضية ضدّ الفساد والهدر وسوء الإدارة والإسراف وانعدام المسؤولية، فإن غرضها الفعلي الدائم تحميل القطاع العام وزر إنقاذ القطاع الخاص، ولا سيّما المصارف، ولو على حساب القدرة الشرائية لما يُسمّى «الطبقات الوسطى» التي يبذل السياسيون جهوداً لاستمالتها وشراء ولاءاتها.

وفق التعبير الذي استخدمه ميلتون فريدمان، أحد آباء النيوليبرالية، إن مهمّة الخبراء الاقتصاديين هي جعل هذا المستحيل سياسياً، تخفيض القدرة الشرائية، أمراً لا مفرّ منه. وهذا تماماً ما تجسّده المذكّرة عبر «إيجاد البدائل للسياسات القائمة لتبقى على قيد الحياة ومتاحة»، من دون الاضطرار إلى الإلغاء، أي جزء من الدَّيْن العام أو فوائده ومن دون الاضطرار إلى زيادة الضرائب، ولا سيّما على الدخل والثروة. لذلك، تنصح المصرفيين، بوصفهم القوّة السياسية للمصالح المالية المطلوب حمايتها والمحافظة عليها، صياغة بدائل أكثر قبولاً في إطار «وصفة التقشّف» المطروحة، وبما يستجيب لما يُروّج تحت عنوان «التزامات سيدر»، ولا سيّما لجهة خفض العجز المالي بنسبة 1% من الناتج المحلّي الإجمالي سنوياً وعلى مدى 5 سنوات، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق العام على الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية من 1,3% من الناتج المحلّي إلى 3,5%، وذلك بهدف «تحفيز النموّ الاقتصادي، وخلق فائض أوّلي في الموازنة العامّة وزيادته تدرّجياً ليصل إلى 5% عام 2022»، مع ما يتطلّبه ذلك من ضبط للعجز المالي عند مستوى 9% من الناتج المحلّي وضبط الدَّيْن العام عند مستوى 150% من هذا الناتج. وهذه الأهداف التي تضعها المذكّرة تُعدّ متواضعة جدّاً، ولا تغيّر كثيراً من ضغوط العجز والدَّيْن اللذين سيبقيان مرتفعين جدّاً، ولكنها أهداف تضمن «استقرار» النظام المصرفي، أوّلاً وأخيراً. فوفقاً للمذكّرة، إن استمرار الوضع الحالي سيؤدّي إلى «ضغوط» على المصارف من أجل «تأمين نموّ في الودائع بالعملات الأجنبية، قد يكون بحدود 7% سنوياً» (أي ما بين 8 مليارات و9 مليارات دولار سنوياً)، وهذا سيؤدّي بدوره إلى «ارتفاع في بنية الفوائد المحلّية وركود في النشاط الاقتصادي» وبالتالي زيادة المخاطر المصرفية.

وصفة التقشّف المطروحة تحت عنوان التزامات «سيدر»، تتضمّن تخفيض الإنفاق العام، ولا سيّما إلغاء دعم الكهرباء، تدرّجياً وتقليص منافع نظام التقاعد في القطاع العام وتجميد التوظيف والأجور (البعض طرح تخفيض الأجور أيضاً)، وزيادة الإيرادات عبر رفع الضريبة على القيمة المُضافة وفرض المزيد من الرسوم الجمركية وإعادة الضرائب على البنزين، وتلزيم البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية المؤسّساتية المُيسّرة لتمويل المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص. تتبنّى المذكّرة هذه الوصفة مع تعديل تقترحه عليها لكسب التأييد لها، وهو تعديل يستبدل بعض الإجراءات المشكوك في قدرة السياسيين أو رغبتهم في السير بها، بإجراءات تقوم على تفعيل جباية الإيرادات العامّة من دون أي تعديل لمعدّلات الضرائب.

تُحدّد المذكّرة مصادر الهدر في المالية العامّة على النحو الآتي:

1,7 مليار دولار من مكافحة الهدر الفني وغير الفني والتعدّيات على شبكة الكهرباء، 1,1 مليار دولار من مكافحة التهرّب من تسديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات والمؤسّسات الفردية والمهن الحرّة والأجور، 200 مليون دولار من مكافحة التهرّب من دفع رسوم التسجيل العقاري ورسم الانتقال (الإرث) وضريبة الأملاك المبنية، 500 مليون دولار من مكافحة التهرّب من الضرائب والرسوم على السلع وفرض بعض الرسوم الجمركية، 200 مليون دولار يمكن تحصيلها في حال إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية المعمول بها، 300 مليون دولار من زيادة إيرادات الاتصالات.

تقول المذكّرة إن تحصيل ربع هذا «الهدر» سنوياً (أي مليار دولار)، وبنحو تدرّجي على مدى 4 سنوات، من شأنه أن يحوّل العجز الأولي في فائض أولي، وينتج منه تقليص العجز في الحساب الجاري الخارجي، ولا سيّما إذا اقترنت هذه الإجراءات بضبط الاستهلاك وترشيده وزيادة عائدات السياحة وتحفيز التصدير. طبعاً، لا تنسى المذكّرة التركيز على أن الضرائب التي تُسدّدها المصارف ومودعيها باتت مرتفعة جدّاً (بل تخصّص لهذه المسألة قسماً واسعاً)، ونُقتر ونزنها بنحو 30% من دخل القطاع المصرفي! والمقصود من هذا التركيز القول إن «سلامة» النظام المصرفي تقضي بعدم زيادة الضرائب عليه بل تخفيضها، والبحث عن الإيرادات في القطاعات الأخرى، ولا سيّما الأسر والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة (الكهرباء، والضرائب على الأجور والرسوم والضرائب على السلع والاتصالات). كذلك إن تخفيف الضغوط التمويلية الناتجة من العجز الكبير في الميزان التجاري يقضي برفع الأسعار للحدّ من الاستهلاك.

ليست المشكلة في مقاربة ما يُسمّى «الهدر»، فمكافحة التهرّب الضريبي وتحصيل حقوق الدولة لا بدّ أن تكون عنصراً من عناصر أي «إصلاح» مالي واقتصادي، ولكن المشكلة تكمن في الأهداف التي تقف خلف هذه المقاربة، لأن ما تطرحه المذكّرة ليس بديلاً لنموذج اقتصادي أصبح في حكم الميت، وهو ما تعترف به موارية، بل محاولة لكسب المزيد من الوقت بما يسمح بإرساء وضع تستطيع فيه المصارف ومودعيها النفاذ بريشهم «قبل أن تصبح استدامة الدَّيْن العام مطروحة جدّياً»، ويصبح «اللجوء إلى أي شكل من أشكال إلغاء الدَّيْن العام قسراً» هو السبيل الوحيد المُتاح.

لقد كان لافتاً ألا تتطرّق مذكّرة «خبراء المصارف» إلى السياسة النقدية والهندسات المالية الجارية إطلاقاً، على رغم أنها رفعت كلفة استقطاب الودائع بالعملات الأجنبية والمحافظة عليها في الجهاز المصرفي، ورفعت أيضاً سعر الفائدة وشجّعت المصارف على زيادة توظيفاتها لدى مصرف لبنان، وراكمت مصادر الخطر على المصارف نفسها. وهذا ليس النقص الوحيد في المقاربة المطروحة، ولكنه دليل إضافي على مآرب المذكّرة الفعلية: لا تقربوا المصارف ونحن على استعداد لنرشدكم إلى البديل.

فجوة الأجور بين الجنسين
استغلال النساء المُضاعف

فاطمة الموسوي
باحثة في معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية

تعدُّ الهوّة في الأجور بين الجنسين من المؤشّرات المهمّة على درجة اللامساواة الاقتصادية في المجتمع. وعلى الرغم من أن أولى التظاهرات النسائية المُطالِبة بالمساواة في الأجور تعود إلى ما قبل عام 1915، إلّا أن التقدّم في ردم هذه الهوّة يسير ببطء شديد. وتبيّن الإحصاءات، التي تُنشر في كلّ عام، أن هذه المعضلة غير متّجهة إلى الانحسار في أي وقت قريب. فوفقاً لمنظّمة العمل الدولية، تقدّر الهوّة بين أجور النساء وأجور الرجال على الصعيد العالمي بنحو 22% في عام 2018. ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، يتطلّب ردم هذه الهوّة بشكل نهائي 217 عاماً، في حال استمرت الوتيرة الحالية.

ظاهرة عالمية وتحسّن طفيف!

هذا الشكل من التمييز المُمارس ضدّ النساء العاملات، لا ينحصر بمجتمعات معيّنة. ففي الولايات المتّحدة الأميركية وكندا، وصل التفاوت في الأجور بين الجنسين إلى 18% عام 2018، وفقاً لصندوق النقد الدولي، فيما تشير إحصاءات أخرى إلى أن هذه النسبة تصل إلى 22%. وسجّلت أستراليا فجوة بنسبة 16% بين ما يتقاضاه كلّ من الرجال والنساء، والأمر لا يختلف في المملكة المتّحدة، إذ بيّن مسح شمل 500 شركة ومؤسّسة، من بينها محطة «BBC»، أن الفجوة لا تزال عميقة، مُسجّلة في أدنى مستوياتها 15% وصولاً إلى 33% في شركات عدّة. من جهة أخرى، لا تزال بلدان أوروبية عدّة، لا سيّما سويسرا، تعاني من فجوة تصل إلى 17%، على الرغم من تثبيت المساواة في الأجر بين الرجال والنساء كحقّ دستوري في الدستور السويسري منذ عام 1981، وتكثّف الاعتراضات الشعبية والنقابية والحقوقية. وتظهر الفجوة كبيرة في كوريا الجنوبية، إذ تصل إلى 37%، بينما تسجّل بلدان أخرى مثل إيطاليا واليونان فروقاً أصغر.

أدّت بعض الإجراءات التقدّمية في مجال المساواة الجندرية، في بلدان مثل أيسلندا ونيوزيلندا، إلى تراجع الفجوة من 8% إلى 6%، إلّا أن هناك الكثير من العمل الذي لا يزال ينتظر هذه البلدان في سعيها إلى فرض تطبيق قوانين كانت قد أقرّتها في السابق. ويقول اقتصاديون وخبراء في مجال الجندر، أن السياسات التي اعتمدتها أيسلندا على وجه الخصوص، بحاجة إلى ما يقارب أربع سنوات من التطبيق الحيثي والمراقبة السياساتية لمعالجة هذه الفجوة بشكل جادّ وفعّال، ما من شأنه إيجاد مثال عالمي قد يُحتذى به.

تعاني المرأة في البلدان العربية، كما في باقي بلدان العالم، من منظومة تمييزية واسعة ضدّ الحقوق الاقتصادية للنساء، ولكن تغيب التحرّكات الشعبية والنقابية في مواجهة هذه المنظومة. تتراوح الفجوة في الأجور بين الجنسين من 20% إلى 40% تبعاً للبلد، وفقاً لتقديرات عام 2013. أمّا تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018، فيشير إلى أن ترتيب معظم البلدان العربية في المساواة في الأجور يقع في المراتب الدنيا، ما عدا أربعة بلدان خليجية احتلت مراتب متقدّمة، هي عُمان والإمارات والبحرين وقطر، وهو ما يعزوه البعض إلى ارتفاع الأجور بشكل عام في هذه البلدان، فيما يرجّح آخرون أن يكون مرتبطاً بجهود تقوم بها هذه البلدان من أجل سدّ الفجوة في الجنوبية، إذ تصل إلى 37%، بينما تسجّل بلدان أخرى مثل إيطاليا واليونان فروقاً أصغر.

إقصاء النساء في لبنان

يحلّ لبنان في المرتبة 101 في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين. وعلى الرغم من أن المستوى التعليمي للنساء في لبنان يُعتبر من الأعلى عربياً، وشهد تحسّناً كبيراً في العقود الأخيرة، إلّا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على الأجور التي تتقاضاها النساء بالمقارنة مع الرجال.

تُجمع تقارير ودراسات عدّة صادرة عن لبنان، على أن هذه الفروقات لا تعود إلى اختلافات في التحصيل العلمي أو إلى فوارق في السنّ وسنوات الخبرة، بل ترتبط في غالبية الأحيان بجزمة من الأحكام المُسبقة والنمطية حول وجود وأداء النساء في سوق العمل. وربّما ما تحتاج إليه هذه الإحصاءات هو دراسة التفاوت في الأجر على مستويات المراكز نفسها بتجرّد إحصائي تامّ عن عوامل عدّة، أبرزها السنّ وسنوات الخبرة والمستوى الدراسي.

في الواقع، تُبيّن إحدى الدراسات التي أجراها باحثون في الجامعة اللبنانية الأميركية عام 2015، وهي من الدراسات الأجدّ في هذا الموضوع، أن النساء في لبنان يتقاضين أجوراً تقلّ بنحو 16% عن أجور الرجال في الوظيفة نفسها، وأن فرصهن في الترقية الوظيفية هي 1 على 4 بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال.

وتستند هذه الدراسة إلى «نظرية السقف الزجاجي» لتفسّر الحواجز الوهمية التي تعيق وصول النساء إلى المراكز العليا على الرغم من كفاءتهن وأحقّيتهن بذلك. وهذه الحواجز غير مرئية ولكنّها موجودة وتقوم على نظرة تمييزية تجاه المرأة ودورها في العمل والمجتمع، بدليل أنه في حال اختراق النساء مراتب عليا على السُلّم الوظيفي، فهن لا يحصلن على الأجور التي يتقاضاها الرجال في المناصب نفسها.

وتُبيّن دراسة الجامعة اللبنانية الأميركية أنه ضمن الهيكلية الوظيفية في مؤسّسات عدّة، ولا سيّما في المصارف، قلّما تتبوأ النساء المناصب التي توفر الأجور الأعلى، وهو ما يفسّر أيضاً قلّة وجود النساء في مجالس إدارات هذه المؤسّسات. وفي هذا السياق، يبرز أيضاً الاتجاه إلى توظيف نساء أكثر من الرجال في الوظائف الأقل أجراً في المؤسّسات نفسها.

لا يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، ففي دراسة أخرى أجريت في الجامعة الأميركية في بيروت عام 2015، أظهرت النتائج أن النساء الفلسطينيات يحصّلن على أجور أقلّ من الرجال الفلسطينيين ومن النساء اللبنانيات في الوظائف المتشابهة التي يؤدّونها والمستوى التعليمي نفسه والفئة العمرية نفسها. عملياً، تلقي هذه الدراسة الضوء على تقاطع عوامل عدّة، تزيد إمعاناً في فجوة الأجور، أبرزها اللجوء والنظرة السياسية والاجتماعية الراسخة عن اللاجئين وحقوقهم في العمل والتقدّم، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية. وهي بمعظمها تنطوي على تمييز عنصري وطبقي يتقاطع مع التمييز الجندري في ظلّ منظومة لا تأخذ هذه الحيثيات بالاعتبار في مقاربات المعالجة.

مواجهة مع من؟

للنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المُسيطرة دور أكيد في التمييز ضدّ النساء. ففي لبنان، على سبيل المثال، كما في كثير من البلدان، لا يمكن تفسير الفجوة في الأجور من دون الانتباه إلى التقاليد الاجتماعية والمكوّنات الدينية المُتحكّمة بالتنميط السائد للأدوار المنوطة بالرجال والنساء، والتي لعبت دوراً في غير صالح النساء في ظلّ نظام «أبوي» واقتصاد غير عادل. تُحدّد هذه النظم دور المرأة ووظيفتها داخل المنزل وتضع الرجل في خانة المعيل الأساسي للأسرة، فتأتي النتائج على حساب حقّ المرأة في التمكين الاقتصادي والتطوّر والمساواة لناحية الأجر عند تقديم عمل موازٍ لعمل الرجال.

إن الدور المُسند إلى المرأة داخل الأسرة، كمسؤولة عن شؤون المنزل وتربية الأطفال والاهتمام بكبار السنّ، وهي خدمات عامّة لا توفّرها الدولة ولا تغطّيها، يُلزمها مزاولة هذه الأعمال من دون أجر، أو العمل خارج المنزل بشكل جزئي، أو العمل بدوام كامل وتحمّل ضغوط العمل في المنزل وخارجه، وفوق ذلك، بأجر أقلّ من أجر الرجل عن العمل نفسه.

فرض العمل المجّاني في الأسرة والمنزل وتخفيض أجور النساء، يصبّ في النهاية في مصلحة رأس المال الذي يستغلّ هذا الإقصاء والتمييز في عملية نموّه وتراكمه. تكفي مراقبة نسب تفاوت الأجور في البلدان التي تصنّف في خانة البلدان ذات الأجور المتدنية والمداخيل الضعيفة، لنرى أن الهوّة ليست كبيرة فيما الخدمات العامّة مفقودة ويستعان بالمرأة لتقديمها مجّاناً، على عكس البلدان ذات المداخيل الأعلى حيث يتوافر جزء كبير من هذه الخدمات في مقابل توسّع هوّة الأجور تدريجياً.

ماهو المطلوب؟

نهاية عام 2018، أطلق وزير الدولة اللبناني لشؤون المرأة، أنذاك، جان أوغاسبيان، الحملة الوطنية للمساواة في الأجور بين الرجال والنساء مع التركيز بشكل أساسي على توعية النساء حول ضرورة إقرار المساواة في الأجور. إلّا أن السؤال البديهي الذي يُطرح هو عن مدى فعالية التوعية بمعزل عن إجراءات سياساتية وتنظيمية، تضمن تحقيق ردم فعليّ في هذه الفجوة، وتفرض الالتزام بمعايير رقابية داخل المؤسّسات وخارجها.

لا تزال الخطّة الوطنية الواضحة في هذا المضمار غائبة! ولا تزال الضغوط من أجل وضع مثل هذه الخطّة متواضعة، ولا توجد مبادرات جدّية. ولا شكّ أن تطبيق خطّة كهذه ليس مستقلّاً عن الاقتصاد السياسي والنظام الاجتماعي والسعي لتحقيق المساواة في الأجر بين الجنسين، ولا يمكن فصله عن السعي إلى تحقيق المساواة الاقتصادية، إلّا أن معظم الدراسات تتّفق على أن ردم فجوة الأجور بين الجنسين ممكن أن يتسارع، في حال تبنّي سياسات عامّة لضمان المساواة في الأجر بين المُتلقين من قبل النساء والرجال. ومن شأن هذه السياسات، أيضاً، أن تفضي إلى تحسين الإجراءات التنظيمية داخل المؤسّسات لتوفير دعم فعليّ للنساء في ممارسة الأنشطة الاقتصادية. يحتاج الأمر ليس مستقلّاً عن الاقتصاد السياسي والنظام الاجتماعي والسعي لتحقيق المساواة في الأجر بين الجنسين، ولا يمكن فصله عن السعي إلى تحقيق المساواة الاقتصادية، إلّا أن معظم الدراسات تتّفق على أن ردم فجوة الأجور بين الجنسين ممكن أن يتسارع، في حال تبنّي سياسات عامّة لضمان المساواة في الأجر

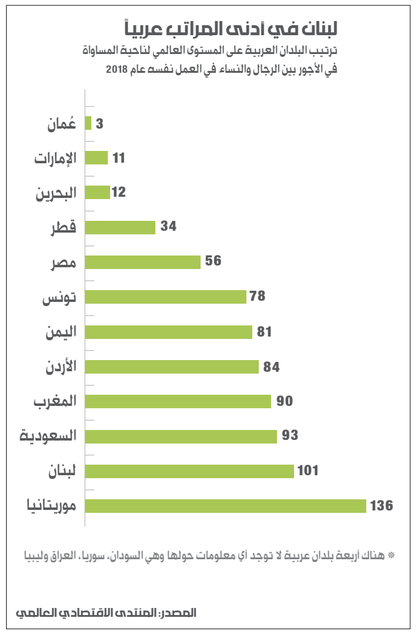

مؤشر

الأسواق غير متفائلة باستدامة أرباح القطاع المصرفي

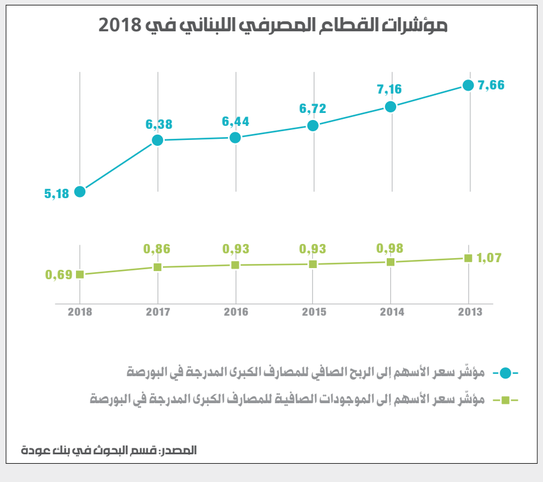

علي هاشم

في نهاية كلّ عام، تطلق المصارف تقاريرها السنوية وتستعرض فيها النموّ في موجوداتها وأرباحها الصافية، لتُعيد التأكيد على متانة القطاع المصرفي بوصفه العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، والقادر على تأمين حاجات القطاعين الخاص والعام من التمويل. وفي حين يأتي هذا النموّ، كما تُبيّن الميزانيات المجمّعة، من مراكمة التوظيفات في الهندسات المالية المُربحة مع مصرف لبنان وشراء أدوات الدَّين السيادي، لا يبدو أن الأسواق تنظر بتفاؤل في السنوات الأخيرة لمستقبل القطاع المصرفي ومتانته. بمعنى آخر، ثمّة ما يكفي من مؤشّرات في السوق توحي بأن المستثمرين يدركون أنّ هذا النمط من مراكمة الأرباح الطائلة لم يعد مستداماً، وهو غير قادر على الثبات في ظلّ كل الضغوط التي تواجه القطاع المالي اللبناني.

لقياس نظرة السوق وتوقّعاته بالنسبة إلى مستقبل أي مؤسّسة واستدامة أرباحها، يعتمد الخبراء الماليون على مؤشّر يقيس نسبة سعر الأسهم إلى الربح الصافي. وهكذا، يقيس تطوّر هذا المؤشّر كيفيّة تفاعل أسعار الأسهم مع الأرباح التي تحقّقها المؤسّسة، والتناسب بينهما صعوداً أو هبوطاً، وهو ما يعكس بالتالي تفاعل المستثمرين ونظرتهم إلى النتائج المُحقّقة حالياً لهذه المؤسّسة.

يكشف هذا المؤشّر جانباً مهمّاً جدّاً في عمل الأسواق، فمن الممكن أن تحقّق مؤسّسة ما أرباحاً دفترية جيّدة، لكن يمكن في الوقت نفسه - ولأسباب مختلفة - أن لا يتوقّع السوق استدامة هذه النتائج، أو أن لا يعتبر أن هذه النتائج تمثّل نموّاً صحّياً وثابتاً مستقبلاً، ما ينعكس في تراجع أو تباطؤ نموّ سعر الأسهم مقارنة مع الأرباح المُحقّقة، وهو ما ينعكس في تراجع مستوى المؤشّر.

في الواقع، ينطبق هذا السيناريو بشكل مثالي على وضع أسهم المصارف الكبرى المُدرجة أسهمها في بورصة بيروت. فعلى الرغم من أن أرباح القطاع المصرفي نمت دفترياً بنحو 13,6% و12,6% و4,4% في أعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي، إلّا أن معدّل سعر السهم إلى الأرباح الصافية للمصارف بين عامي 2013 و2018 كان في انحدار متواصل، من 7,66 لغاية 5,18 نقطة. وبالتالي تراجع هذا المؤشّر بنسبة 32% بمعزل عن ارتفاع الأرباح الذي كانت تحقّقها المصارف خلال هذه الفترة مدعومة بكلّ أشكال الهندسات المالية التي يجريها مصرف لبنان منذ 2016.

ولمقارنة المؤشّرين مع معدّلات أخرى بمستقبل القطاع والأرقام التي يحقّقها، خصوصاً مع ارتباط هذه الأرباح بتنامي توظيفات المصارف في مصرف لبنان والدَّين السيادي، وتزايد انكشافها على هذا النوع من المخاطر بشكل كبير في ظلّ تنامي الأزمة الاقتصادية القائمة.

وبمعزل عن الأرباح، فالتحليل المالي يعتمد على مؤشّر مشابه لقياس نظرة الأسواق وتوقّعاتها بالمقارنة مع النموّ الذي تحقّقه الشركات في موجوداتها الصافية. ويعتمد هذا المؤشّر على قياس سعر الأسهم مقارنة بالموجودات الصافية للمؤسّسة، لقياس تفاعل الأسواق وتوقّعاتها بالمقارنة مع النموّ الذي تحقّقه المؤسّسات في موجوداتها الصافية. وفي حالة المصارف اللبنانية، فعلى الرغم من نموّ الموجودات بين عامي 2013 و2018 من 164,8 مليار دولار إلى 249 مليار دولار، أي بنسبة 51%، إلّا أن مؤشّر أسعار الأسهم إلى الموجودات الصافية تراجع من 1,07 إلى 0,69، خلال الفترة نفسها، أي بنسبة 35,5%.

في بلدان أخرى، بلغ مؤشّر سعر الأسهم إلى الأرباح الصافية نحو 5,18 نقطة عام 2018 للمصارف اللبنانية الكبرى المُدرجة في بورصة بيروت، فيما بلغ 12,5 نقطة لمصارف بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، و11,8 لمصارف الأسواق الناشئة، و11,8 كمعدّل عالمي. أمّا مؤشّر سعر الأسهم إلى الموجودات الصافية فقد بلغ 0,69 عام 2018 للمصارف اللبنانية، فيما سجّل 1,85 لمصارف شمال أفريقيا والشرق الأوسط، و1,69 لمصارف الأسواق الناشئة، و1,43 كمعدّل عالمي. هذه المقارنة مع المعدّلات العالمية تُظهر بوضوح انعدام ثقة الأسواق في معدّلات النموّ في موجودات وأرباح المصارف اللبنانية، على الرغم من ارتفاعها. فهشاشة النمط الذي يقوم بتضخيم موجوداتها وأرباحها من التوظيف في الدَّين العام ومصرف لبنان، أصبح بحدّ ذاته مصدراً للقلق، وهو ما انعكس بوضوح من خلال التباين بين حجم نموّ الأرباح والموجودات من جهة، وسعر الأسهم الذي يعكس قلق المستثمرين من جهة أخرى.

مستقبل العمل

إنستغرام [2/1]
دجاجة «فايسبوك» التي تبيض ذهباً

ربيع جميل
باحث في علم اجتماع العمل والتكنولوجيا

تأسّست إنستغرام عام 2010، كمنصّة إلكترونية تقدّم خدمات مُتخصّصة لمشاركة الصور الشخصية ومقاطع الفيديو القصيرة، مع منح المستخدمين فرصة استعمال تقنية معالجة بعض مكوّنات الصور (ما أصبح يعرف اليوم بالفيلتر) وتعديلها. بداية، استهدفت المنصّة مستخدمي أجهزة الآيفون، ثمّ انتقلت لتقديم نسخة لحاملي الأجهزة التي تعتمد أنظمة التشغيل «أندرويد»، وبعدها انتقلت المنصّة لتقديم نسخة تستهدف مستخدمي الحواسيب التي تعتمد نظام التشغيل «ويندووز» عام 2015 انتقلت إنستغرام لتقدّم خدمة تحميل صور مُتعدّدة (أكثر من صورة في آن واحد)، بالإضافة إلى خدمة الرسائل القصيرة، وخدمة الإنستا ستوريز التي تُمحى تلقائياً خلال 24 ساعة. ويقدّر عدد مستخدمي المنصّة، ابتداءً من حزيران/ يونيو 2018، بنحو مليار مستخدم شهرياً وفق بيانات شركة ستاتيستا العالمية، وهي تُعدّ اليوم من التطبيقات الأكثر نموّاً في العالم، وتأتي في المرتبة السادسة بعد كلّ من فايسبوك، ويوتيوب، وواتساب، وتطبيق ميسنجر لفايسبوك، وWechat. تقدّم إنستغرام خدماتها بـ49 لغة، تستثني العربية، ويمكنها استيعاب نحو 95 مليون صورة يومياً، ونحو 4,2 مليارات كبسة على زر الإعجاب في اليوم (تعود هذه الأرقام إلى عام 2016، وتجمع المصادر المختلفة على أنها تخطّت حالياً عتبة 100 مليون صورة في اليوم الواحد).

استحوذ فايسبوك على هذه المنصّة عام 2012، في صفقة قُدّرت بنحو مليار دولار، وكانت إنستغرام، في حينه، بلا أي عوائد مادية وفقاً لـ«وول ستريت جورنال» (Raice، 2012 & Ante)، لترتفع قيمة الشركة نحو 35 ضعفاً عام 2014 وفقاً لمحلّلي «سيتي بنك»، ولتكمل منحى الارتفاع العمودي، وصولاً إلى نحو 100 مليون دولار بحلول عام 2018 (وفق تقديرات «بلومبرغ»).

يعتمد نموذج إنستغرام، تماماً كفايسبوك، على بيع مساحات إعلانية لتحقيق أرباح، هو بذلك يبني على قاعدة مستخدميه الآخذة بالاتساع. ففي الربع الأوّل من عام 2018، قُدّرت العوائد المالية لإنستغرام من الإعلانات بنحو مليارَي دولار تمثّل 15% من إجمالي عوائد الإعلانات لشركة فايسبوك، التي تُقدّر بنحو 13 مليار دولار، وفقاً لتقديرات نشرها موقع «recode»، نقلاً عن أحد المحلّلين الماليين Andy Hargreaves، الذي توقّع أن تصل النسبة إلى نحو 30% من عوائد الإعلانات لفايسبوك، وما نسبته 70% من إجمالي مصادر الدخل المُستجدة للشركة بحلول عام 2020.

أمام هذا المشهد، تصبح منصّة إنستغرام حالة نموذجية لمستقبل الشركات الرابحة بالدرجة الأولى ولأشكال جديدة من علاقات العمل. بداية، هي، كغيرها من شركات التطبيقات الحديثة نسبياً، تُعدّ من النماذج الرأسمالية المُنتجة لقيمة مضافة من دون المرور بعلاقات إنتاج تقليدية. فرأس المال، هنا، يُستخدم لإنتاج سلعة مُحدّدة كخدمة التواصل عبر الصور. وهذا يحتاج لبناء أداة تقنية - منصّة إلكترونية - قادرة ومتمكّنة من إنتاج هذه السلعة واستهلاكها على المستوى الكلّي. بمعنى آخر، يمكنها استيعاب مئات الملايين من المستخدمين. في هذه المرحلة يمكننا الحديث عن علاقات عمل تقليدية بين أفراد يبيعون قوّة عملهم الإبداعي مقابل بدل، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا عاملين بعقود ثابتة (وهذا مُستبعد كثيراً) أو بعقود استشارية كمتعاقدين مستقلّين. لكن، في اللحظة التي أصبح فيها التطبيق مُتاحاً للعموم، يمكن ملاحظة شكل من علاقات العمل غير التقليدية، تقوم بين تطبيق إنستغرام والمستخدمين، والأفضل تسميتهم مُنتجي المحتوى (الصور ومقاطع الفيديو والمحادثات القصيرة وإنستا ستوريز، وأخيراً، قنوات ما يعرف بتلفزيون إنستا)، إذ يقوم هؤلاء المنتجون بتمكين التطبيق الإلكتروني من تحقيق قيمته الاستخدامية (أي الجدوى منه) وتعظيم قيمته التبادلية (أي قيمته السوقية). وهذا ما يمكن ملاحظته مع تعاظم قيمة إنستغرام من مليار إلى 35 مليار دولار في سنتين.

من بين جموع المستخدمين، يمكن ملاحظة ثلاثة أشكال من مُنتجي المحتوى:

المستخدمون بشكل عام، وهؤلاء كأقرانهم على منصّة فايسبوك، ينتجون محتوى بهدف تشاركه مع دوائرهم الاجتماعية، وقد يستخدمون معايير إنستغرام كاستعمال الوسومات مثلاً. يشكّلون الشريحة الأكبر، وهم منتجون ومستخدمون في الوقت نفسه، أو ما أصبح يُسمّى بالإنكليزية بالـProducers. فهؤلاء ينتجون ويستهلكون صوراً ومقاطع فيديو أنتجها أقرانهم.

مع الوقت، تمكّن قسم من هؤلاء من تجميع قاعدة متابعين مُلتزمة، أي تتفاعل مع المحتوى الذي ينتجه عبر الكبس على زر الإعجاب أو التعليق. ما أتاح ظهور فئة مختلفة من بين المستخدمين، التي أصبحت تعرف اليوم بالمؤثّرين الاجتماعيين (Influencers) الذين يُنتجون محتوى يتمكّنون من استبداله ببدل نقدي. وقد أصبح لهم عالمهم الخاصّ ووسائل تواصلهم وتمكينهم الخاصّة، وهم يتعاطون اليوم مع إنستغرام كالوسيط الذي يمكّنهم من بيع خدمة أساسية، وهي التأثير في الخيارات الاستهلاكية لغيرهم من المستخدمين. ونظراً لمحورية هذه الفئة، سنتوسّع لاحقاً (في الجزء الثاني من هذا المقال) في عالم العمل الخاصّ بالإنفلوينسرز.

أمّا الفئة الثالثة من المستخدمين، فيمكن تعريفها بكونها تتشكّل من مجموعة من الوافدين (يشكّل المحترفون جزءاً مهمّاً منها) إلى المنصّة، بهدف الاستفادة من فرصة الولوج المجّاني لسوق متنوّع ومتشعّب، يضمّ مليار مستخدم (ومُستهلك مُحتمل) من مختلف الأذواق والمناطق والأعراق، ومن دون أي عوائق قانونية أو جغرافية. هنا، نجد مصورين/ات، عارضي/ات الأزياء، مقدّمي/ات خدمات جنسية، منتجي/ات مواد إباحية، مدرّبي/ات عل المهارات الحياتية، شركات ورجال وسيّدات أعمال، بالإضافة إلى الصحفيين/ات. مع هذه الفئة، يمكننا تسجيل بعض الملاحظات. فمع بداية تحوّل إنستغرام إلى وسيط يحلّ مكان مؤسّسات تقليدية عدّة، فهو أصبح وكيل أعمال عارضي/ات الأزياء، ويمكّنهم من التعاطي المباشر مع المعلنين، ويعطيهم فرصة القفز عن الحاجة لوكالات التسويق التي تفرض عليهم عقوداً احتكارية قاسية في الكثير من الأحيان. وهو أيضاً وسيط مهمّ وأمن لمقدّمي الخدمات الجنسية (من الضروري الإشارة إلى أن الموقع لا يسمح بذلك، ولكنّ هؤلاء يستخدمونه منصّة دعائية تُمكّن المستهلك من الاطلاع على الخدمات المُتاحة والوصول إليه عبر منصّات أخرى مُتخصّصة).

الملاحظ على سبيل المثال، أن الكثير من العارضين والعارضات يستخدمون المنصّة لنشر موادهم (بما يتلاءم مع معايير إنستغرام التي تفرض قيوداً على نشر مواد الغَري) مع تقديم فرصة التواصل عبر طرف ثالث كموقع باتريون (Patreon) الذي يتيح للمستخدم رعاية عارضيهم بأقلّ كلفة مُمكنة. فعلى باتريون يمكن المستخدم شراء حقّ الوصول إلى محتوى إبداعي (صور - فيديو - ستوريز) ابتداءً من دولار واحد في الشهر، وصولاً إلى اشتراكات شهرية قد تصل إلى مئات الدولارات. ويمكن القيام بتقديم «هدايا» من بين لوائح لمنتجات يُحدّدها العارض/ة، ويمكن شراؤها عبر موقع أمازون. كذلك يمكننا ملاحظة أثر هذه الظاهرة على عموم المستخدمين الذين يدفعون نحو هذه الخيارات اقتداءً بنماذج «ناجحة» في هذا المجال، مثل Scarlette Vixen Miss الكندية، التي تمكّنت من تسجيل دخل سنوي تخطّى 50 ألف دولار، عبر نشر صور قدميها فقط، وأصبحت مضرب مثل على المنصّة وأحد أبرز المؤثّرات في مجالها. هنا أيضاً، يمكن ملاحظة جانب مُظلم لإنستغرام، هو المرتبط باستخدامه وسيطاً لتغيير شكل صناعة الخدمات الجنسية في العالم، التي تشهد تطوّراً نوعياً مع التطبيق (قد نتطرق إلى هذا الموضوع في مقال منفصل)، حيث يُدفع منتجو المحتوى إلى تقديم أي شيء لإرضاء المستخدمين والحصول على بدل نقدي، وكما في معظم الحالات، لا يمكننا تحييد عامل الاستغلال الذي تتعرّض له النساء تحديداً في هذه الصناعة. وقد دفعت هذه الظاهرة إدارة إنستغرام إلى اتخاذ تدابير عدّة لمنع الموقع من التحوّل إلى منصّة وسيطة للخدمات الجنسية بالمعنى العريض للكلمة.

2
مليون فعلن تقريبا يستخدمون انستغرام للترويج لاعمالهم

25
مليون حساب تقريبا هي لشركات حول العالم

200
مليون مستخدم يزورون حساب احد الشركات الفعلية يوميا

60%
من الناس يعتبرون انهم يكتشفون منتجات جديدة عبر انستغرام

1/3
من الانستاستوريز هي لحسابات الاعمال

المقاربات النظرية لدور الإدارة العامّة في التنمية [2/1]

ألبر داغر
أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية

يتناول الجزء الأوّل القراءات المُختلفة لدور الدولة كإدارة عامّة في التنمية، والمقصود بالتنمية التحويل الصناعي. ويعرض باقتضاب شديد أفكار أربعة تيّارات، هي: تيّار المؤسّساتية المُقارنة، تيّار النفعيين الجُدُد، تيّار «انتروبولوجيا الدولة»، ومقاربة المؤسّسات الدولية، وخصوصاً البنك الدولي لهذا الموضوع.

1- تيّار النفعيين الجُدُد

عرض الباحث الكبير بيتر إيفانز مواقف مدرستين او تيّارين فكريين، هما: تيّار النفعيين الجُدُد وتيّار المؤسّساتية المقارنة في التعاطي مع موضوع الإدارة العامّة والتنمية، وذلك في نصّ مشوّق صدر عام 1995. وفّر تيّار النفعيين الجُدُد (new utilitarianism) للنيو - ليبرالية الأسس الفكرية التي استندت إليها في اكتساحها للعالم في الفكر والممارسة. وقد دأب منظّرو هذا التيّار منذ السبعينيات على نقد الدولة بوصفها تجمّعاً للباحثين عن ريوع (rent seeking)، أي باعتبارها مأهولة بأناس يعملون على تحقيق منفعتهم الخاصّة ومنفعة الأطراف من خارج الدولة التي تدعمهم. وقد بلغ نقد هؤلاء للدولة حدّ «شيطنتها». وبات الشائع أن تحجيمها وخفض عديدها ونزع صلاحياتها، أفضل ما تقوم به كلّ بلدان العالم. واظهر بيتر إيفانز في عرضه لأفكار أعلام هذا التيّار، من كريبجر إلى بوكانان وتوليسون وتيلوك، الطابع الأيديولوجي وغير العلمي لهذه القراءة لطبيعة الدولة. فقد قدّموا نموذجاً للدولة، مصرّين على أنه قائم في كلّ زمان ومكان، وهذا غير مقبول. ورأى إيفانز أن دولة مأهولة بالباحثين عن ريوع لا تستطيع التنكّب للمهمّات التي وضعها النفعيون الجُدُد أنفسهم على عاتقها، ومنها حفظ النظام وفرض تطبيق القانون في التعاملات الاقتصادية الاعتيادية.

2- تيّار المؤسّساتية المقارنة

امّا تيّار المؤسّساتية المُقارنة، الذي يُمكن اعتبار ماكس فيبر أحد أعلامه، مروراً بكارل بولانيي والكسندر غرشنكرون والبرت اوتو هيرشمان، فهو على نقيض الأوّل، لا يرى إمكان تحقيق التنمية و«التصنيع المُتأخّر» إلّا إذا كان للدولة دور في ذلك. وهو دور لا أحد يستطيع أن يحلّ محلّها فيه. وفي قراءة إيفانز لأفكار أعلام هذا التيّار، بيّن مساهمة كلّ منهم في تفسير الدور الذي قامت به الدولة لتسهيل النمو الرأسمالي. أظهر بولانيي دور السياسات التي اعتمدتها الدولة في الغرب والتي لم يكن مُمكناً من دونها أن تتوسّع علاقات السوق. وأظهر ماكس فيبر دور البنى المؤسّسية المُمثّلة بالإدارة العامّة في خلق الشروط التي أتاحت النموّ الرأسمالي. أما غرشنكرون وهيرشمان، فقد تناولا علاقة الدولة مع النخب الاستثمارية التي اختصرها إيفانز بمفهوم «علاقة الدولة مع المجتمع» (state-society relation). وقد وجد إيفانز أن أفضل تعريف لدور الدولة لدى المؤسّساتيين هو الذي اختصره هيرشمان بتعبير «تعظيم الدولة لقدرة النخب الاستثمارية على اتخاذ القرار الاستثماري». ورأى إيفانز أن نجاح التنمية، كما أثبتت تجارب القرنين التاسع عشر والعشرين، مرهون بهذه العلاقة بالذات التي تنسجها الدولة مع النخب الاستثمارية.

وقد بيّن إيفانز، وغيره من الباحثين المختصّين بالدولة التنموية في شمال شرق اسيا، دور السياسات المُعتمدة من قبلها والبنى الإدارية التي توفّرت عليها وعلاقة الدولة بالنخب الاستثمارية التي تميّزت بها، في إنجاح تجربة التصنيع المُتأخّر او التحويل الصناعي فيها. وبيّنوا وجود إدارة عامّة او بيروقراطية حكومية فعّالة على نقيض الصورة التي رسمها لها النفعيون الجُدُد. وهي إدارة عامّة بقيت مُستقلّة عن النخب الاستثمارية التي أسهمت هي نفسها في خلقها، وتمكّن أفرادها من إعطاء الأولوية للأهداف العامّة المرسومة وتصدّوا لمحاولات رشوتهم وامتنعوا عن التفتيش عن منافع خاصّة.

3- تيّار «انتروبولوجيا الدولة»

عام 2001، نشر الباحث الانتروبولوجي الفرنسي كوبانز مقالة تحت عنوان «أفريقيا السوداء: دولة من دون موظّفين؟». قصد بذلك انه لا يمكن الاستمرار بدراسة دولة في العالم الثالث من دون دراسة موظّفيها والعاملين فيها. اشار كوبانز إلى وجود نقص فادح في دراسة «الدولة وهي تعمل» (state at work) في دول العالم الثالث. وهو وضع يتعارض مع ما اوضح الباحثان أوليفيير دو ساردان وبيارشنك في تقديمهما لمجموعة من الدراسات حول «الدولة وهي تعمل»، صدرت عام 2014 المقاربة الأنكلو - ساكسونية للدولة التي تراها شرّاً لا بدّ منه. وقد طبع عداء هذه المقاربة للدولة تصوّر المؤسّسات الدولية لسياسات التنمية التي جسّدها «توافق واشنطن». وهو التصوّر الذي مثّلت مقولة «دولة الحدّ الأدنى» عنصراً رئيسياً فيه.

بيّن الباحثان أن مقاربة البرّ الأوروبي لمسالة الدولة كانت على الدوام أكثر اقتناعاً بالدولة وضرورتها وأكثر إيجابية في التعاطي مع موضوعها. وقد كان للمفكّرين الألمان قصب السبق في تناول هذا الموضوع، بدءاً من هيغل، مروراً بفون ستاين وماكس فيبر. كان هيغل الأكثر تفريطاً لفكرة الدولة ومنافعة عن دورها، من دون أن يهتمّ بالتعرّف إلى كيفية ممارستها لهذا الدور على الأرض. وقدّم فون ستاين في أواخر القرن التاسع عشر مقاربة في تفسير الدور الذي قامت به الدولة لتسهيل النمو الرأسمالي. أظهر بولانيي دور السياسات التي اعتمدتها الدولة في الغرب والتي لم يكن مُمكناً من دونها أن تتوسّع علاقات السوق. وأظهر ماكس فيبر دور البنى المؤسّسية المُمثّلة بالإدارة العامّة في خلق الشروط التي أتاحت النموّ الرأسمالي. أما غرشنكرون وهيرشمان، فقد تناولا علاقة الدولة مع النخب الاستثمارية التي اختصرها إيفانز بمفهوم «علاقة الدولة مع المجتمع» (state-society relation). وقد وجد إيفانز أن أفضل تعريف لدور الدولة لدى المؤسّساتيين هو الذي اختصره هيرشمان بتعبير «تعظيم الدولة لقدرة النخب الاستثمارية على اتخاذ القرار الاستثماري». ورأى إيفانز أن

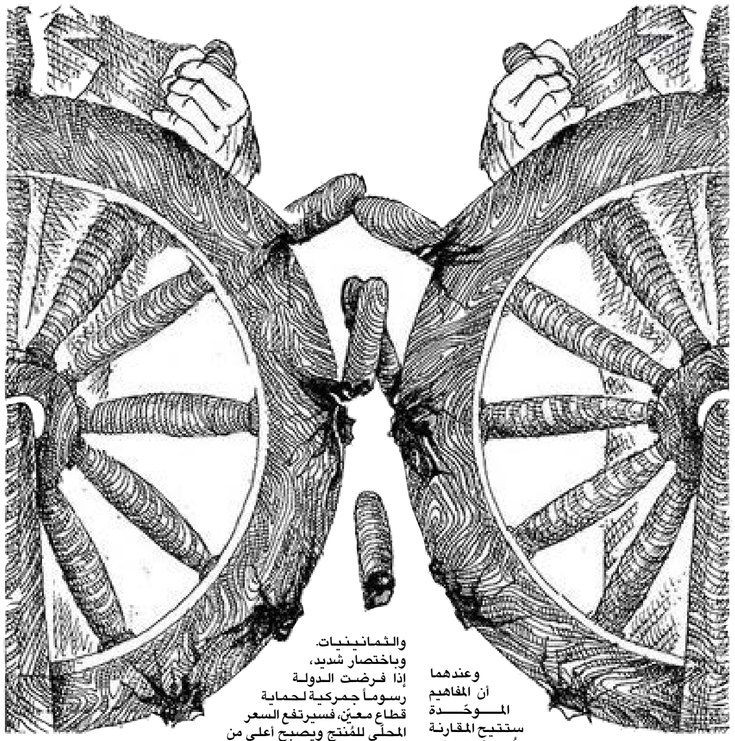

فلاديمير خاخانوف
روسيا

وعندهما أن المفاهيم الموحّدة ستتيح المقارنة وستُظهر أن الانتفاع الفردي والروابط الشخصية وإهمال النصوص الرسمية في الواقع اليومي للإدارة، أمور متفشية إلى أقصى حدّ في الدول النامية، لكننا يمكن أن نقع عليها، وإن مُغفلة او مُموّهة، في الإدارات الحكومية الغربية.

4- مقاربة المؤسّسات الدولية

بدأ الباحثون الغربيون النيو - كلاسيكيون نقد تجربة الحمائية أو تجربة «استبدال الواردات» في دول العالم الثالث منذ أواخر الستينيات. سيتطوّر هذا النقد ويتحوّل إلى برنامج نيو - ليبرالي للتنمية جرى تسويقه وفرضه منذ مطلع الثمانينيات واختُصر لاحقاً تحت اسم «توافق واشنطن». اتخذ الباحثون من تجربتي كوريا الجنوبية وتايوان في اعتماد استراتيجية تنمية تقوم على «التوجّه نحو الخارج» والتصدير إلى الأسواق الدولية نموذجاً اقترحوه على كلّ دول العالم الثالث.

أ - «تشوّهات الأسعار» كحجر الزاوية في نقد دور الدولة في التنمية

يقول هنري بريتون إن الباحثين النيوكلاسيكيين في اعتمادهم نموذجَي كوريا الجنوبية وتايوان كمثالين ينبغي أن تحتذي بهما كلّ دول العالم الثالث، لم يهتمّوا إلّا بموضوع تشوّهات الأسعار (distorsions) التي عمل هذان البلدان برأيهم على إزالتها، مقدمةً لاعتماد سياسة «توجّه نحو الخارج» (outward orientation) والانفتاح على التصدير إلى الأسواق الدولية. مثّل موضوع تشوّهات الأسعار الناجمة عن تدخّل الدولة في الاقتصاد حجر الزاوية في النقاش النظري بشأن دور الدولة على مدى عقدَي السبعينيات والثمانينيات.

وباختصار شديد، إذا فرضت الدولة رسوماً جمركية لحماية قطاع معيّن، فسيرتفع السعر المحلّي للمُنتج ويصبح أعلى من الأسعار الدولية. ويشجّع منتجين غير فعّالين، أي لا يملكون «ميزات تنافسية» للدخول إلى هذا القطاع. وتكون الدولة في هذه الحالة في وضع التسبّب بسوء تخصيص الموارد والتأسيس لاقتصاد لا يملك «ميزات تنافسية» ولا يستطيع التصدير. أتاح استخدام مفهوم «تشوّهات الأسعار» نزع الشرعية عن تدخّلات الدولة برمّتها.

ب - الحلّ «جعل الأسعار حقيقية»

سيختصر البنك الدولي موقفه المعادي للدولة وتدخّلاتها، إن لفرض رسوم جمركية أو لإنشاء احتكارات حكومية أو لفرض أسعار إدارية... إلخ، باعتماد شعار «جعل الأسعار حقيقية» (Getting Relative Price» Right»). وهو عنى في التطبيق كفّ يد الدولة عن التدخّل بواسطة الأسعار لدعم أي قطاع من القطاعات الإنتاجية. وسيتعاون في ذلك مع صندوق النقد الدولي الذي سيؤدّي على هذا الصعيد الدور الأهمّ خلال الثمانينيات من خلال نموذج الإصلاح الذي فرضه تحت مسمّى «سياسات التصحيح الهيكلي». وقد تبنّت برنامج الإصلاح هذا، برضاها أو غصباً عنها، نحو 120 دولة. عملت هذه السياسات على إزالة «تشوّهات الأسعار»، أي قامت على خفض سعر صرف العملة وخفض أو إزالة الرسوم الجمركية على الاستيراد وإحلال أسعار السوق محل الأسعار الإدارية التي كانت تحدّدها الدولة في قطاعات عدّة كالزراعة والطاقة والنقل، إلخ. وتولّى البنك الدولي الإشراف على الشقّ المتعلّق بخفض عديد الإدارات العامّة والمؤسّسات الحكومية وخصخصة هذه الأخيرة.

ج - نقد «البيروقراطيات المُتضخّمة» عند البنك الدولي وبرامج خفض عديد الإدارات العامّة

كان تقرير البنك الدولي المُسمّى تقرير برغ Berg، الصادر عام 1981 عن إفريقيا، باكورة التقارير التي تنتقد دور الدولة كإدارة عامّة وكمالك لوسائل الإنتاج. رأى أن من غير المقبول أن تزداد على مدى السنوات العشرين السابقة حصّة القطاع العام في القوى العاملة الوطنية بوتيرة أسرع من زيادة الدخل الوطني، وأن تدخل الدولة كمُستثمر في القطاعات الإنتاجية الرئيسية. يؤشّر هذا التقرير بالنسبة إلى الباحثين الأوليفييه دو ساردان وبيارشنك على اكتمال الأجندة النيو - ليبرالية الأولى لإصلاح الإدارة العامّة. ويمكن اعتماد تقارير البنك الدولي لأعوام 1981 و1983 و1987 و1993 لرصد الحرب الشعواء التي شنّها البنك على الدولة بوصفها كناية عن «بيروقراطية متضخّمة» (bloated bureaucracy).

يمكن وضع إصلاح الإدارة العامّة الذي أشرف عليه البنك الدولي ومولّه بالقروض والهبات، تحت عنوانين: خفض عديد الإدارة العامّة (downsizing)، واعتماد المقاربة تحت عنوان «الإدارة الحكومية الجديدة» (new public management)، التي تختصرها فكرة التعاقد الوظيفي. تولّى البنك الدولي تمويل 40 برنامجاً لخفض عديد القطاع العام والإدارة العامّة بين عامَي 1991 و1993. موّل برامج لخفض هذا العديد في 68 بلداً بين عامَي 1987 و1996. ثمّ بدأ بعد ذلك التاريخ يوفّر قروضاً للبلدان التي تطبق برامج خفض لأعداد العاملين في القطاع العام بواسطة التعويضات الموفّرة لمن يغادرون هذا القطاع (severance pay).

قراءات

مقال

قصّة ثلاث مدن

لا بدّ لقيمة الاستخدام أن تأتي أولاً

يرصد ديفيد هارفي علاقتنا المتغيّرة مع السكن عبر ثلاث مدن: مدينة قيمة الاستخدام ومدينة القيمة التبادلية ومدينة مكاسب المضاربة

ديفيد هارفي

البيت هو شيء بسيط للغاية ولكنّه سلعة أيضاً، ما يعني أنه يزخر بـ«التفاصيل الغيبية واللاهوتية» كما قال ماركس. من جهتي، ترعرعت في منزل في حيّ آمن ومستقلّ ومحترم، تقطنه شريحة من الطبقة العاملة في بريطانيا بعد عام 1945. كانت قيمة المنزل في طريقة استخدامه - ثابت في عموميّته، شكّل مساحة آمنة، لا بل رادعة إلى حدّ ما، حيث كنا نأكل وننام ونقيم العلاقات الاجتماعية ونقرأ القصص ونُنجز فروضنا المدرسية ونستمع إلى الموسيقى. مساحة حيث العائلة بكل تعقيداتها وتوتراتها الباطنية، يُمكنها أن تسكن وترتبط من دون الكثير من التدخّلات الخارجية. أما العلاقات مع الجيران فهي علاقات ودّية وداعمة، ولكنها لم تكن حميمة. كانت تلك مدينة قيمة الاستخدام.

غير أنّي أذكر اليوم الذي أنجزنا فيه تسديد الرهن. أقمنا احتفالاً بسيطاً. ولاحقاً أدركت أن المنزل كانت له قيمة تبادلية تنتقل إلى الأجيال المقبلة (مثلي أنا). ولكن ذلك لم يكن موضوع النقاش. وليس بعيداً منّا كانت تقع المساكن الصفيحية. وبدت عادية بالنسبة إليّ، ولكن حين بدأت مواعدة فتاة تسكن هناك اعترضت أمّي بشدّة، إذ اعتبرت أن سكّان تلك العقارات أناس عاجزون لا يمكن الوثوق بهم. ولكن بدا أنّ هؤلاء أيضاً قد أمّنوا مسكناً في بيئة معيشية ليست سيّئة ومُختلطة. فكنا نستمع إلى البرامج الإذاعية نفسها، وكان الأطفال يمارسون الألعاب نفسها في الشارع. ولكن يوم الانتخابات كانوا هم يصوّتون لصالح حزب العمّال بينما في حيّنا كانت الملصقات قليلة وبعضها للعمّال ولكن البعض الآخر للمحافظين. فملكيّة الطبقة العاملة للمنازل التي بدأ الترويج لها في أواخر القرن التاسع عشر في بريطانيا، لطالما كانت أداة للسيطرة الاجتماعية ودفاعاً ضدّ البولشفية. ففي الولايات المتّحدة يقولون «أصحاب المنازل المقلقون بالدين لا يضربون عن العمل».

في ثمانينيات القرن العشرين تغيّر محطّ التركيز. فقد تخلّت مارغرت ثاتشر عن الإسكان الاجتماعي، وأصبح الناس أكثر شغفاً بالقيمة التبادلية للبيوت. ولم تعد المؤسّسات التي تروّج للملكية البيوت مؤسّسات محلّية للطبقة العاملة، وأصبحت أكثر مثل المصارف. عام 1981، كان ثلث البيوت في بريطانيا في القطاع العام، إلاّ أن هذه النسبة انخفضت لاحقاً إلى أن بلغت أقلّ من 7% عام 2016. في عالم نيوليبرالي مثالي، يجب أن لا يكون هناك مساكن اجتماعية. وكما حاجج كولن كراوتش «قاطنو المساكن الاجتماعية هم ترسّبات غير مرغوب فيها للماضي ما قبل الليبرالي». كان من العدل أن نكوّن ديموقراطية يصل الجميع فيها إلى تملّك الملكية. ولكن استبدلت المنازل بعقود إيجار أو خضعت للترميم كي يتمكّن الناس من الانتقال إلى أحياء أرقى. وانصبّ التركيز على تحسين المنزل كقيمة تبادلية، كشكل من الادّخار وكفرصة لزيادة الثروة الشخصية. وكانت الثروة الفردية من ملكية المنازل موضوعاً شائعاً للنقاش. أمّا «الرعاع» (أي أصحاب البشرة السوداء أو المهاجرون) فابقوا خارجاً لحماية قيمة أملاك الأحياء. واشتدّ الفصل، وولدت الأوساط المُسيّجة، واصبحت المساحات مُطوّقة، وتبدّدت المساحات العامّة المشتركة.

مع حلول نهاية القرن تغيّر التركيز من جديد. وأصبح ينظر إلى البيت باعتباره أداة لمراكمة رأس المال ومكاسب المضاربة. وصار كصرّاف آلي يمكن للناس أن يسحبوا منه الثروة من خلال إعادة تمويل الرهن العقاري. تدفّقت السيولة والائتمان في أسواق الإسكان رافعة أسعار المنازل.

ولكن وراء هذا التغيير برزت قوّة أكثر وحشية. فلم يكن التركيز على المنزل بل على الأرض التي شيّد عليها. هذه الفجوة بين القيمة الراهنة للأرض والقيمة الأعلى والأفضل للاستخدام، أغرت المستثمرين.

ولتحقيق هذا المكسب، ثمّة طريقتان: إما تغيير الاستخدامات الحالية وطرد السكّان، وإمّا جعل السكّان أنفسهم يدفعون أكثر ثمن إيجار الأرض مقابل امتياز البقاء. يمكن العثور على أمثلة مأسوية في كلّ المناطق الحضرية في العالم. لنأخذ مثالاً الصين. ارتفعت أسعار الأراضي في عموميّته، شكّل مساحة آمنة، لا بل رادعة إلى حدّ ما، حيث كنا نأكل وننام ونقيم العلاقات الاجتماعية ونقرأ القصص وننجز فروضنا المدرسية ونستمع إلى الموسيقى. مساحة حيث العائلة بكل تعقيداتها وتوتراتها الباطنية، يُمكنها أن تسكن وترتبط من دون الكثير من التدخّلات الخارجية. أما العلاقات مع الجيران فهي علاقات ودّية وداعمة، ولكنها لم تكن حميمة. كانت تلك مدينة قيمة الاستخدام.

غير أنّي أذكر اليوم الذي أنجزنا فيه تسديد الرهن. أقمنا احتفالاً بسيطاً. ولاحقاً أدركت أن المنزل كانت له قيمة تبادلية تنتقل إلى الأجيال المقبلة (مثلي أنا). ولكن ذلك لم يكن موضوع النقاش. وليس بعيداً منّا كانت تقع المساكن الصفيحية. وبدت عادية بالنسبة إليّ، ولكن حين بدأت مواعدة فتاة تسكن هناك اعترضت أمّي بشدّة، إذ اعتبرت أن سكّان تلك العقارات أناس عاجزون لا يمكن الوثوق بهم. ولكن بدا أنّ هؤلاء أيضاً قد أمّنوا مسكناً في بيئة معيشية ليست سيّئة ومُختلطة. فكنا نستمع إلى البرامج الإذاعية نفسها، وكان الأطفال يمارسون الألعاب نفسها في الشارع. ولكن يوم الانتخابات كانوا هم يصوّتون لصالح حزب العمّال بينما في حيّنا كانت الملصقات قليلة وبعضها للعمّال ولكن البعض الآخر للمحافظين. فملكيّة الطبقة العاملة للمنازل التي بدأ الترويج لها في أواخر القرن التاسع عشر في بريطانيا، لطالما كانت أداة للسيطرة الاجتماعية ودفاعاً ضدّ البولشفية. ففي الولايات المتّحدة يقولون «أصحاب المنازل المقلقون بالدين لا يضربون عن العمل».

في ثمانينيات القرن العشرين تغيّر محطّ التركيز. فقد تخلّت مارغرت ثاتشر عن الإسكان الاجتماعي، وأصبح الناس أكثر شغفاً بالقيمة التبادلية للبيوت. ولم تعد المؤسّسات التي تروّج للملكية البيوت مؤسّسات محلّية للطبقة العاملة، وأصبحت أكثر مثل المصارف. عام 1981، كان ثلث البيوت في بريطانيا في القطاع العام، إلاّ أن هذه النسبة انخفضت لاحقاً إلى أن بلغت أقلّ من 7% عام 2016. في خمسة أضعاف في هذا البلد بين عامي 2004 و2015. وقبل عام 2008، بلغت قيمة الأراضي معدّل 37% من أسعار المساكن في بيجينغ. وبعد عام 2010، ارتفعت النسبة إلى 60%. في كلّ مكان كان أصحاب الدخل المحدود إمّا مجبرين على البقاء خارجاً وإمّا الرزوح تحت أعباء الإيجارات الباهظة. كتب ديني ماكماهون في كتابه «الصين: سور الدَّين العظيم» أن «الملايين أصبحوا خارج أسعار أسواق الإسكان في المدن التي يعيشون فيها، والوضع سيزداد سوءاً».

لم يكن ماركس ليُفاجأ، فهو القائل إن «الفقر مصدر أكثر إنتاجاً لإيجار المنزل ممّا هي مناجم بوتوسي لأصحابها». فثمّة «قوّة هائلة» تتراكم في الأراضي العقارية تتيح لها «استبعاد العمّال المُشاركين في الصراع على الأجور من الأرض نفسها التي يسكنونها». وتابع أن «إيجار الأرض وليس المنزل هو موضع المضاربة».

في أحياء عدّة، يُطرد السكّان ذوي الدخل المحدود إفساحاً في المجال لفرص استثمار أكثر ترفاً، وشقق سكنية مُكلفة، والتحوّل إلى استخدامات جديدة، مثل Airbnb. لم تعد القيمة إذاً مجرّد قيمة تبادلية تدفع عجلة نشاط سوق الإسكان بل أصبحت بحثاً عن مراكمة رأس المال من خلال التلاعب بأسواق الإسكان. وصحيح أن الزيادة السريعة في أسعار العقارات تعود بالفائدة على أصحاب المنازل، ولكن المستفيدين الرئيسيين هم في الواقع المصارف ومؤسّسات الائتمان ومجموعات الشركات الضخمة وصناديق التحوّط التي انضمت إلى لعبة المضاربة.

كان كلّ ذلك واضحاً عندما وقعت الأزمة. وقد تمّ إنقاذ المصارف وأطعم مالكو المنازل لأسماك القرش في البورصة. في الولايات المتّحدة، خسر الملايين منازلهم بسبب حبس الرهون بين عامي 2007 و2010، بينما تسارعت عمليات إخلاء السكّان من أصحاب الدخل المحدود من قطاع الإيجارات في كلّ مكان، حيث كانت العواقب الاجتماعية مُدمّرة. واشترت صناديق التحوّط وشركات الأسهم الخاصّة البيوت التي صدر بحقّها حبس للرهن بأسعار مُنخفضة، وهي الآن تحقّق إيرادات عالية منها. وفي ما بقي من القطاع العام، أدّى التقشّف إلى تأجيل صيانة المساكن وتدهورها، إلى درجة أنه قيل لنا إن الخصخصة فقط هي التي يمكنها تحسين الأمور. وتبيّن أن الخبراء أصبحوا متخصّصين في عمليات الإخلاء، وبالتالي تسارع تحويل المنازل ذات الأسعار المقبولة للسكّان ذوي الدخل المحدود إلى منازل مُربحة في سوق الإسكان.

هذه هي مدينة مكاسب المضاربة حيث يصبح السكن غير مستقرّ وسريع الزوال وتتفكّك الأواصر الاجتماعية والقواسم المشتركة في الأحياء، وتصبح الأحياء الشعبية وصمة للأحياء الراقية «المُسيّجة» وذات صفات متخيّلة لحياة أكثر رقياً. وهذا أصبح مهنة بدوام كامل: «تخيّل المدن»، على ما يسمّونه. الواقع هو تآكل العلاقات الاجتماعية بما يترك نتائج مرعبة. يقول غلين روبينز عن موجة الجريمة التي تجتاح لندن: «السياسات الحضرية النيوليبرالية والمدفوعة بجني الأرباح أنتجت مدناً يشعر العديد من الشباب بأن لا مكان لهم فيها. ويجدون أن من المستحيل تقريباً العثور على منزل يمكنهم تحمّل تكاليفه في المجتمعات التي ولدوا فيها، ما يُحبط قدراتهم على تطوير حياة مستقلّة. فشبكاتهم الاجتماعية وشعورهم بالانتماء وشعورهم باحترام عالم الكبار لهم بلغت نقطة الانهيار. إذا لا يمكن أن تتوافر ظروف أكثر مواتاة من هذه كي لا يكترث الشباب بحياة الآخرين او بحياتهم». هذا عالم مختلف عن العالم الذي نشأت فيه ولكن المنزل بقي منزلاً.

تتعايش الأشكال المختلفة للقيمة دائماً بصعوبة داخل السلعة. وقد بلغ تطوّرها المُشترك، ضمن التاريخ الحديث لأسواق الإسكان، ذروته في المأزق الحالي، حيث التقييم بناء على المضاربة يسود على نحو يجعل أكثر من نصف سكّان الأرض غير قادرين على إيجاد مكان لائق للعيش في بيئة معيشية لائقة بسبب قوّة هيمنة رأس المال على أسواق الأراضي والمُمتلكات. ولكن الأمور لا ينبغي أن تكون بهذه الطريقة. ففي الآونة الأخيرة، وقعت على كتيّب نشره مجلس مدينة نيويورك للإسكان عام 1978. كان العنوان هو «الإسكان في المجال العام: الحلّ الوحيد». ففي عام 1978، خصّصت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأميركية ميزانية قدرها 83 مليار دولار للمساعدة في متابعة هذا الحلّ. وقد ظهرت شركات مُساهمة محدودة وحتى صناديق ائتمانية للأراضي في معظم المدن الكبرى لتقديم حلول خارج إطار السوق. وبحلول عام 1983 تمّ تخفيض ميزانية الإسكان والتنمية الحضرية إلى 18 مليار دولار فقط ليتمّ إلغاؤها بحلول تسعينيات القرن العشرين خلال ولاية كلينتون. وها أنا اليوم، وبعد أربعين عاماً، أجد نفسي أتأمّل العواقب الكارثية على مستوى العالم لعدم السعي بحزم إلى هذا الحلّ الواضح: السكن في المجال العام. وهنا لا بدّ لقيمة الاستخدام أن تأتي أوّلاً.

نُشر في مجلّة Tribune
ترجمة لمياء الساحلي

ديفيد هارفي أستاذ متميّز في الأنتروبولوجيا والجغرافيا في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك. آخر مؤلّفاته كتاب بعنوان «ماركس ورأس المال وجنون العقل الاقتصادي» (بروفايل بوكس، 2017).

انجل بوليغاف ـ المكسيك

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

نحو ضريبة على الثروة
من أجل اقتصاد أكثر تطوّراً وأكثر عدلاً

«أعتقد أن نظامنا الضريبي يجب أن يكون أكثر تصاعدية، بحيث يدفع الأثرياء حصّة أكبر (...) لقد دفعت حتّى الآن عشرة مليارات دولار ضرائب، وكان يجب أن أدفع أكثر»

بيل غيتس

الأمور أصبحت واضحة، على الأقل في الولايات المتّحدة، وهي أن التجربة الاجتماعية التي طُبقت في الثلاثين سنة الماضية يجب أن تنتهي، وإحدى طرائق إنهائها زيادة الضرائب على الدخل والثروة التي يتصاعد تركّزها. في مقالة نُشرت الأسبوع الماضي في «واشنطن بوست»، اعتُبِر أن عدم المساواة يزداد بسرعة أكثر من استطاعة المعطيات اللحاق به. في هذا الإطار، تتزايد الدعوات والتأييد من الشعب الأميركي لزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل، كما وضع الضريبة على الثروة. فمشروع المرشّحة للرئاسة الأميركية إليزابيت وارن، الذي يقترح وضع ضريبة 2% سنوياً على ثروة الأفراد التي تفوق 50 مليون دولار، و3% على الثروة التي تفوق مليار دولار، بات يحظى بتأييد 61% من الأميركيين. في هذا المشروع، إن أي أميركي يملك ثروة صافية بقيمة مئة مليون دولار مثلاً، سيدفع سنوياً مليون دولار ضريبة على هذه الثروة، بالإضافة إلى الضرائب على الدخل المُحقّق. كذلك، دعت وارن وغيرها إلى إعادة النظر في ضريبة الإرث في الولايات المتّحدة، وذلك بعد أن رفع قانون ترامب عام 2017 القيمة المُعفاة من الestate من 11 مليون دولار إلى 22 مليوناً، ما جعل فقط واحداً من ألف أسرة أميركية يخضع لهذه الضريبة. طبعاً، تأتي هذه الدعوات في الولايات المتّحدة لأن تركّز الثروة في الثلاثين سنة الماضية ازداد بنحو لم يعد بالإمكان التغاضي عنه، حيث أصبح 1% يسيطرون على 40% من الثروة، كذلك فإن الرأسمالية الأميركية تتحوّل إلى رأسمالية باترمونية، حيث 40% من الثروة موروثة. بالتالي إن وضع ضرائب على الثروة والإرث أساسي، ليس فقط في زيادة واردات الدولة، بل من أجل كبح جماح تسارع عدم المساواة.

والجدير بالذكر، أن عدم المساواة أصبح جزءاً من الاقتصاد السياسي الأميركي، حيث إن المدافعين عن الوضع الحالي لا يدافعون عن «نظام ليبرالي» أو «اقتصاد حرّ»، بل يدافعون عن مصالح طبقة أقلّية تهمّش الأكثرية اقتصادياً، وتهدّد الطبقة الوسطى الأميركية بنهاية من دون رجعة، بعد أن كانت هذه الطبقة تستطيع أن تمتلك بيتاً من دون دَيْن، وأن تدّخر، وأن ترسل أولادها إلى الجامعات... وهذا ما أصبح للكثيرين أمراً من الماضي.

كذلك إن تركّز الثروة له مفاعيل سياسية خطيرة من ناحية فكّ الارتباط المُستحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الرأسمالية والديموقراطية. في هذا الإطار، إن الدعوة إلى ضرائب أعلى هي أساسية من أجل منع تحوّل التركّز في الثروة إلى سلطة سياسية للأثرياء، كان قد حذّر منها جوزيف ستيغلتز في كتابه حول «كلفة المساواة». لذلك نرى أن البعض شنّ هجوماً عنيفاً على ألكسندريا كورتيز، والآن يشنّ حرباً على السناتورة وارن، إذ تُتَّهَم الأخيرة بأن طروحاتها ليست إلّا استعادة لسياسات ستالين بـ«تصفية الكولاكيين كطبقة»، وفق مقالة نشرت أخيراً في مجلّة «ناشونال ريفيو» اليمينية.

لماذا ضريبة الثروة في لبنان؟

إذا كان وضع الضريبة على الثروة أمراً مُلِحّاً برأي أكثرية الأميركيين، فماذا عن لبنان؟ الأمر في لبنان أكثر إلحاحاً لأسباب عدّة، وأوّلها في المدى القصير، الأزمة المالية للدولة اللبنانية. فإذا سلّمنا جدلاً مع مؤتمر «سيدر» بأن لبنان بحاجة إلى خفض 1% من عجز الخزينة سنوياً، لمدّة خمس سنوات، وإذا أخذنا الحالة المُهترئة للاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي، نرى أن الدولة بحاجة إلى موارد كبيرة في السنوات الخمس المُقبلة، في حين أن الاقتطاع الضريبي الحالي البالغ نحو 15% من الناتج المحلّي لن يكفي. كذلك فإن التقشّف والاستدانة الإضافية ورفع الضرائب على الاستهلاك، أمور جُرّبت كلّها في السابق (في موضوع التقشّف مثلاً، حقّق الحساب الأوّلي فوائض لسنوات عدّة منذ 2007 حتّى الآن)، ويجب ألّا تكون السبيل لحلّ الأزمة المالية للدولة.

ثانياً، تركُّز الثروة في لبنان عالٍ، إذ يبلغ معامل جيني 88,9 (0 يعني مساواة كاملة و100 تعني عدم مساواة كاملة)، وتبلغ نسبة البالغين الذين لديهم ثروة أكثر من مليون دولار 0,3% فقط، وفق تقرير الثروة العالمي لعام 2018 الصادر عن «كريدي سويس». أمّا الأهمّ، فهو تحوّل تركُّز الثروة وارتفاع حصّة الرأسمال من الناتج المحلّي إلى عملية تراكمية في الاقتصاد اللبناني منذ عام 1993، حيث العوائد على الرأسمال كانت أعلى من النموّ الاقتصادي بنحو مستمرّ، وهي مرشّحة للاستمرار، وبالتالي إن عملية التراكم والتركُّز ستستمرّ بحيث يتّجه المجتمع، أكثر فأكثر، إلى الاستقطاب الحادّ وإلى ظهور سلالات ثرية، معظم ثروتها ودخلها متفلّت من الضرائب أو يخضع لضرائب متدنّية جدّاً. وبسبب هذه العلاقة بين العوائد والنموّ، يصبح من الصعب إيجاد علاقة بين الثروة والابتكار والمهارات والجدارة والعلم في لبنان، بعد أن بات الاستحواذ على الثروة مُترابطاً مع الإرث والاحتكار والريع والريع السياسي والفساد المُنظّم والعلاقة بين القطاع الخاص والشبكات السياسية.

ثالثاً، السلطة السياسية منذ الطائف حتى الآن، كانت في معظمها، سلطة مُسيطر عليها من قبل الرأسمال وأصحاب الثروات العالية، كذلك إن سياسات الحكومات منذ 1992 عكست هذه السيطرة، وما الحكومة الأخيرة إلّا مثال على ذلك، ويبدو أنها أيضاً الشكل المُتطرّف لهذه السيطرة.

الضريبة على الثروة الآن

حالياً في لبنان، تقتصر الضريبة على الثروة على بعض الضرائب العقارية وعلى ضريبة الإرث (أو الانتقال)، بينما لا ضرائب مباشرة تذكر على مكامن الثروة الأخرى. وإحدى أهمّ سلبيات هذه الضرائب أنها تراجعية بشكل كبير، تطاول الثري والمتوسّط والفقير من دون أي تفرقة في غالبية الأحيان. فإذا أخذنا مثلاً ضريبة التسجيل العقاري (باعتبارها ضريبة مرّة واحدة على الثروة) فإنها تبلغ 6% من دون أيّ إعفاءات (ما عدا للمقترضين من المؤسّسة العامّة للإسكان). والمهمّ أيضاً أن هذه الضرائب لا تأخذ بالاعتبار أن المُكلَّف قد يكون مديناً، أي إن ثروته الصافية أقل من قيمة العقار أو حتى قد تكون سلبية (مثلاً، الذي اشترى منزلاً بواسطة قرض يوازي تقريباً سعر المنزل يدفع 6% أيضاً مثله مثل الثري الذي يشتري منزلاً بعشرة ملايين دولار نقداً). كذلك إن ضريبة الانتقال (تسمّى رسماً للتعمية على كونها ضريبة) هي تصاعدية شكليّاً فقط؛ فمثلاً يدفع المنتمي إلى الطبقة المتوسّطة ضريبة تبلغ 10% على الإرث المُقدّر بـ100 مليون ليرة، بينما تُدفع ضريبة 12% ابتداءً من 200 مليون وما فوق، أي إن أيّ وريث مليونيري يدفع 12% على ثروته البالغة مثلاً 200 مليون دولار، وكذلك المنتمي إلى الطبقة المتوسّطة على ثروته البالغة 200 مليون ليرة لبنانية! وبالتالي الضريبة على الثروة اليوم سيّئة من ناحيتين: فهي لا تطال إلّا النَّزر اليسير من الثروة، وثانياً، إنها تصيب أصحاب الثروات المتدنّية (وحتى السلبية) أكثر ممّا تصيب أصحاب الثروات العالية!

نحو ضريبة فعلية على الثروة والإرث

إذا افترضنا أن الثروة تبلغ 7 مرّات الناتج المحلّي في لبنان، مثل البلدان الرأسمالية عشية القرن العشرين، وفق توماس بيكيتي، فإن تقدير الثروة يكون نحو 375 مليار دولار. ووفق تقرير «كريدي سويس»، إن الثروة الإجمالية في لبنان تبلغ نحو 140 مليار دولار، وإذا أخذنا في الاعتبار ثروات اللبنانيين في الخارج وأنواع الثروة التي يمكن وضع الضرائب عليها، كالودائع في المصارف للبنانيين، والثروة العقارية، وملكية السندات والأصول الأخرى، والأسهم في بورصة بيروت، والحسابات والملكيّات الخارجية للبنانيين (من ضمنها تلك الموضوعة في المخابئ الضريبية)، يمكننا القول، وبحساب مُحافظ، إن ثروة اللبنانيين التي يمكن أن تخضع للضريبة تتجاوز 200 مليار دولار أميركي.

يمكننا في هذا الإطار وضع ضريبة 2% على الثروة الصافية فوق المليون دولار، ما يطاول أساساً نحو 12 ألفاً وخمسمئة شخص (0,3% من البالغين وفق تقرير الثروة العالمي). كذلك إن الضريبة على الإرث يجب أن تُعَدل وتُوضع ضريبة مُسطّحة تبلغ 45% (نعم خمسة وأربعين في المئة)، مع إعفاء حتى 1 مليون دولار، ما يعني إعفاء الأكثرية الساحقة من اللبنانيين من هذه الضريبة وتخليصهم من عبئها المالي والإداري، ووضع الضريبة فعلياً على الذين تزيد ثرواتهم الموروثة عن مليون دولار، ما يؤمن مداخيل للدولة ويُخفّف من تَكَوّن السلالات الثرية عبر التوريث.

في اجتماعات دافوس الأخيرة، قال المؤرّخ الهولندي روتجر برجمان، صاحب كتاب «اليوتوبيا للواقعيين»، في أحد النقاشات عن سبل حلّ معضلة عدم المساواة: «الضرائب، الضرائب ثمّ الضرائب، كل شي آخر هو هراء». أمّا نحن في لبنان، فحاولنا أن نبني جنّة ضريبية انتهت بكونها جنّة لأصحاب الدخل العالي وللأثرياء وطبقة الـ1% فقط، ولم يزد في المقابل الاستثمار، ولم تُبنَ رأسمالية متطوّرة، بل انتهينا إلى رأسمالية ريعية متخلّفة تمثّلها أرستقراطية مالية. والأسوأ من كلّ ذلك، أن لا أحد من المنتمين إلى هذه الأرستقراطية يمتلك الحدّ الأدنى من المسؤولية الاجتماعية كي يقول ما قاله بيل غيتس.

انجل بوليغان
المكسيك